

عبد القادر

۱۴
ایضا
الشمس

خطی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	
۱۵۵۵۷	



۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۵۰۰۰۰۰۰۰

۱۵۵۵۷
۹۱۱۰۳

بسم الله الرحمن الرحيم

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عنه تجوز

۱۲۴۸۶



کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۹۱۱۰۳

کتابخانه مجلس شورای اسلام

کتاب رساله، حاشیه حاشی

مؤلف: عبد الغفور لاری

مترجم

شماره قفسه ۱۵۵۵۷

النهي

[illegible]

مجموعه الفوائد

ملفوظات آقا

۱۵۵

[illegible]

والله اعلم

۱۰۸

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

هو الكتاب الذي ذكره في كتابه
في تاريخه في كتابه في كتابه

24

[illegible]

د. م. م. م.

[illegible]

1211.

تجدید

[illegible]

المسألة الأولى

[illegible]

[illegible][illegible]

Feb 19

٥٠

تاریخ

[illegible]

في الطرف

وكر نور في المنفى

[illegible]

حيوة العوض

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مختصر الجہاد

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله

۱۰۱۰

والله اعلم خالاف فيها عو من احدى مائى النسب في هذا الوزن عارض
له بعد جالنه سبب احد على النسب **والاخر** الذى هو جال عن الاخر
وبما النسب عارضه لا يثبت بها فى الوزن وان كانا متساويين فى الوزن فى النسب
الى شئ من شئهما وهى لمدة قال الجوهري ان منسوب الى شئ من شئ
منه احدى مائى النسب وانما لم يعد مائى النسب عارضه فى نحو عوارى بنى
منسوب الى العار لانها ثبتت فى ذواته وصح في البرج على اعتبار ذلك
فى الواو قبل ان تثبتا شئ من ان منسوب الى خبره الذى هو الشئ
ولا تخفى بعده وقيل منسوب الى شئ من شئ من المعدود الى المعدودان شئ
فى الالف عددان الشئ في جوهري المعدود وليس الا فاذن الالف الى في غير الالف
المنسوب اليه فلهذا لم يكونه بالانصاف على النسب وكذلك الجاهل على الجاهل
سواء كان فاعلى وعلى مضافا او جمع مضافا او ما كان عليه وجمعا الى ان
لم يأت لها نظير في الاحاد فالاختلاف فيها انما جازى قلة وحكمه برع القلة حكمه
في غير المضاف على الظاهر كما جعل الاحاد فصار كما انها ما يقابن على قدامها والاختلاف
اعتبارا على ما يقع في الواو كقولهم في موضع يكون منقول عن الجميع كما يما
لا يمازى ذلك لانها على ما يكون فاختلافها لا يكون فالاختلاف لا يثبت
على خلاف القياس او جمع لا واحد لم يثبت الفعل المنسوب اليه قال في
مسألة في النسخة خالاف جميع الكلب والى جميع كلب واسما وجميعا سورة جمع
وانما عليهم جمع الاعمام جميع لهم فثبت اسمها باره وثبت وقد يلقى اسمها واسما
وعليه قوله تعالى في سورة قاف والى على اسما وجميعا منسوب لهم فصار على
ما وقع في الاسم على الاطلاق وادوا الى جميع جميع التكليف فقط لان جميع الجمع الى
التكليف والى من في الالف **او** حكمه كالمعنى الى الشئ جعله لفظا
الاسم بقوله شئ من وجوه فثبت احد كانه على وزنه وانما جميع مثله قد
ارشد الى وجه قد مر منه وانما الشئ من جميع مائة احدى مائة المعدودة
الوجه في الى بوجه فثبت عن الالف وهى المنسوبة دون الالف الى قبلها
لما يقال في احدى مائة احدى مائة الى المنسوبة لغيرها فانما يمازى لان ذلك

امیو لیسٹ

قال ابن كثير في تفسيره ان بعض الاسماء التي هي في سورة النجم
تختص بالعلماء في حقها اني سميت انفسهم بالربوبية او بالربوبية
في اللغة العربية يقال اسمهم هذا اني سميت عن نفسي
فبمعنى تعبدت بالربوبية لا بغيره ومن ان يكون منه الى النجم
الاسم الذي هو في سورة النجم الذي هو بالعلماء والاسماء التي هي في
النجم هي التي هي بالعلماء بالاسم الذي هو في سورة النجم
والاسماء التي هي في سورة النجم هي التي هي بالعلماء
عن ابن كثير في تفسيره ان بعض الاسماء التي هي في سورة النجم
تختص بالعلماء في حقها اني سميت انفسهم بالربوبية او بالربوبية
في اللغة العربية يقال اسمهم هذا اني سميت عن نفسي
فبمعنى تعبدت بالربوبية لا بغيره ومن ان يكون منه الى النجم
الاسم الذي هو في سورة النجم الذي هو بالعلماء والاسماء التي هي في
النجم هي التي هي بالعلماء بالاسم الذي هو في سورة النجم
والاسماء التي هي في سورة النجم هي التي هي بالعلماء

فقال لهم يا بنيون اني قد سمعت من الرب اني قد اقبلتكم
فقط على ان كان وجهه اني قد اقبلتكم فقط على ان كان وجهه

الوحي

عاشق و عاشقه

[illegible]

[illegible]

1841

[illegible]

5-2

۱۰۰

—

[illegible][illegible]

الفعول لما تقولوا نحن في مشقة ونكسر الونين الا لا معنى المعينة هنا
في ما يجيء بوجهه كالمثله واللامجه و قولوا اسال القيس صبح باسمه فيما
قوة الاستشهاد وقوله في الباب عنه وقوله كذا في الجوابان لقوله قولوا اسال باسمه
على تقديره من كذا في ان قلت في الامكان لم يلب معطوفه على كذا
اما كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلما يسم في
الطلب فاما الجملة الاولى للعدم فليدفع اليه ان يثبت في الشرط والاولى في اللاحقة
مثل الكلام على التاكيد ومن التايسين مع ان في العطف والاعتراض في
عن ذلك وان نفى البيع مستلزم لنفي الطلب ان قلت البيع شرط في الطلب
فيكون انقص من الطلب ونفي في امره لا يستلزم نفي العام قلنا كذا في البيع
فيما الطلب فليقل ان الكثرة في الطلب لا في الطلب الا في الطلب
لا مستلزم عدم البيع وجعل بقدر شرط جازم له وثبت طلبه التام في الكلام
فما مضى في عدم البيع فليدفع اليه ان الامتناع من البيع والامتناع من
الكفاية فلما يعل عليه شرط الشرطية فعلى ما ينبغي ان يكون ان قلت يثبت
في عدم صحة الاستدراك بقوله ولكن اسع قلنا لا بد من معطوفه على الجواب
يكون ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية واما صواب
من لم يطلب في الزمان في الماضي فلما لا الاول واللامجه او كونه طلب في الماضي
الامر في الجملة في الماضي او مستلزم لعدم الاستدراك باعتبار انه في حيز
بالقول وما يشار اليه من الطلب في الماضي في الماضي وبيان انك ان قال
الجملة كان التوجيه ان يتوهم ان طلب جملة في بعض الامور الماضية ومن ثم في
الفاعل والقاعدة و عدم التاكيد على طلب ما ينبغي في قوله ولكن اسع في
كذلك في ان يشار في الوجه الاول ان القسبة على اعتبار الجملة الاولى وهو
مقبول بالهون قلنا كذا في الاستدراك في الماضي لا في الماضي فليقل ان
بالفاعل في مقام الفاعل وانما كذا في الفاعل في الكلام كل فاعول في
الظاهرة في التفسير في الماضي لا في الماضي فليقل ان كل فاعول في الماضي
خلاف فاعله بالحق المذكور لا فاعله الحقيقي فلما جازم النقص بان في البيع في

المعقد

[illegible]

انما هو كمن يضرب زيد على ان من يفعل لضارب وقسم عليه با
 يحكي مجازا بقدر المعطوف او من باب عموم المجاز ذلك ان شرب بالظ
 بالظا هو معناه الاغوى البهارة لم ينفذ ثبوتها على اللغة المشهورة كون
 المعطوف مبتدأ او قيل لم يكتبوا على الاقضية اسم المبتدأ او بالفاعل في اقسامه
 وكتبوا عن الاقضية اسم المبتدأ او بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا في المبتدأ
 فاجيب بان جواب الوجوديين ليس الاقضية او كان كل من الوجوديين من افعال
 لاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في افعالهم زيد فاعلم ان افعال اصل زيد
 المبتدأ من روي في جعله مبتدأ خلافا لاصل زيد في قوله انما هو كمن يضرب زيد
 والاقتضاء ليس الاقضية او كان احد الوجوديين مع افعالها لاصل زيد في قوله
 الوجوديين الى ما به الاصل من غير معارضة في رث المشوئش والاقضية
 اي هو الاسم المجرى ذلك ان نقول اي هو المفعول في المجرى وانه ذكر اقسام
 المفعول فلما يصدق التوحييف على ضرب زيد لانه ليس مفعولا بالعد
 المذكور وانه هو اسم من نقدر به الاسم لان المبتدأ ان كان الاسم حقيقة
 خيعة عند بعض الاخبار وهو ما اذا كان مذكورا او فاعلم ان لا بد له من حقيقة
 ضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما ونحوه في الخبر المذكور في الجملة
 التي مع انه مخرج من خلافه وذلك لصحة التوحييف بالاسم فيمكن ان يقال ان
 التوحييف المذكور لا يصح التوحييف بالاسم مع افعال بل هو فان ربط بغيره الى ما ليس
 به مفعول هو ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو زيد فاعلم ان
 الاسم لان زيد بالاسم المجرى في قوله او احد الوجوديين التوحييف بالاسم
 فلما يصدق على ضرب زيد في قوله كذا لا يصدق على ضرب زيد في قوله
 اي ما يوقعه بالاستناد وقدر ان شرب الى ان الباء رتبة بالافعال الضم
 بالاسناد لا بد من شرب بالاسناد فلا حاجة الى الباء في ذلك ان نقول ان الباء
 المستند الى المبتدأ او المفعول اسمها فكان متساو زمان كل امرئ اليه فذكر جمعا في
 او جعل الباء جمع في المثال قدس سبعة في المبتدأ وكان الكثرة في قوله العباد
 ان لا يشبه بالاسم المذكور في التحريف المبتدأ وروح بغيره في قوله فائدة

والا لا حاجة اليه المتوحيق بينا وجه عدم الاحتياج اليه وعلى التقديرين
 ونحوه به القسم الثاني من المبتدأ او كذا نحو به في قوله في قوله
 فيه ان ضارب باق في زيد ضارب الباء نحو به لانه مستند الفاعل لا المبتدأ
 مع انه جند الاسم لان يقال ان المبتدأ هو جند اسم الفاعل وقوله لا اسم
 ومع ذلك لا يمكن ان يكون فاعلا لالاعراب اجبى الاعراب على الالف
 لالاعراب او يقال ان الباء لا تستند الى المبتدأ او المفعول ان يكون اسمها
 الى المبتدأ ونحوه كما في قوله جند اسم او الى غيره او الى شققة وفيد ونحوه فان
 لم يستند الى غيره لانه لا تستند الى المبتدأ او المفعول المسمى في قوله
 المفعول لانه ليس مسمى لانه لا يصدق على ضرب زيد في قوله الباء في قوله
 في قوله يضرب ويضرب في قوله الباء في قوله يضرب مع انها ليست اخبارا
 اي نحو الاسم ان قيل ان المبتدأ هو جند اسم فاعلم ان لا بد له من حقيقة
 الاستناد او جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او نقدا للاستناد اليه
 او استناد المبتدأ الى غيره فاعلم ان الباء لا تستند الى المبتدأ او المفعول
 لا في خبرات والعدم الى خبر جند ان يكون علامة مع ان ما جعله اول
 امر اعتبارا في فاعله ان يكون مبتدأ يستند الى شق كذا في المثال
 في المبتدأ او المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 يكون المبتدأ الذي يكون بعده فاعله الاستناد او جعله في الخبر
 الى المبتدأ او المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 المبتدأ او المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 لم يثبت بها لان المبتدأ او المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 التوحييف في قوله كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 اصله التوحييف اجيب بان تقديره المبتدأ او المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 عليه ورتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول وانما اعني الاعراب الالف في المثال
 اسم المفعول لان اسم المفعول كذا في المثال الاول من المبتدأ او المفعول كذا
 عليه وبيان الفعل متناه الى الاسم والاسم مستثنى عن الفعل فاعلم ان

المكان المذكور في الواقع في شجرة من بيت السيل في الموضع المذكور المذكور في البيت
 غلظ وكلمة ناكبة لا غير قال الكندي لا في الموضع المذكور من عابدين واستبان في
 الاجتماع على ان في ذلك كان فيه اثنان قالوا مع قولهم كان في الموضع المذكور
 قد بينت جنبه البعد او وجد كان واجيب عند بان في موضع كان مع الفعل
 المذكور لان على الزمان ولا لا يوجد على المعنى فثبت الدلالة على ما على معناه بانه
 معصا بجمع الفعل فلا بد من الضمير من عابدين لا من عابدين معناه باسم
 والالتماس الاسم شبيهه بالضاف كاللام في قولهم الرجل في الموضع المذكور
 وضع الموضع المذكور كان في موضع الضمير في قوله قيسا او افعله بوجه
 يجوز في قوله ان يكون بافلا الاول وعند الاخير يجوز مطلقا وعليه
 قول الكندي ان الذين استوعبوا المصالحات انما لا يرفع وجه من احد عباد الله
 لان رفع احد منهم وكون الموضع المذكور قبل ان ياتوا الى الموضع المذكور
 الموضع المذكور في قوله المذكور وقوله مقول في قوله قيسا او افعله بوجه
 انك الموضع المذكور في قوله المذكور وقوله مقول في قوله قيسا او افعله بوجه
 جزء من البعد الاول لان جزء من قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 وهو حقيقة ان كان البعد المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 كان مع فاعلا للمفعول المذكور لان البعد المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 قوله ولقد استعمل على اليمين بجمع ويجوز ان يكون حال من الضمير الذي في قوله
 والاعمال فيه الموضع المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 في قوله المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 الضمير المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 والاعمال اربعة اعداد المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 الموضع المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 من الموضع المذكور في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه
 قالوا في قوله المذكور في قوله قيسا او افعله بوجه

قوله اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خارجا عن اسم
العين اى ما يقوم بنفسه ويعتد عنها وبالجملة بوجه قبله لان العين لا
يتعلق بها الزمان وقد انظرنا في مقامات متعلق بالحصول والافتقار
استغنهم في ذلك مع ذواتهم اى ما يقدم بغيره لا يتعلق بالزمان الا
باعتبار مع الى وث قالوا وجهه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحدوث العين
والاستغناء لعدم الغاية لان الغاية لا يرتبط بظرف المتخوقات الغايات
معها كلها فغايتها في تحصيلها بعينها بخلاف المكانة فانها ثابتة
لذاتها لا بعينها وقد ان كون الزمان متعلقا بكل المتخوقات لا يقتضي
الغاية بل هو زمان يكون السمع جالما يكون منها معها ما لا يتعلق بوقت الزمان
في ان يرتبط بمعامل يعرف كونه في الزمان وتاثيرها بالشيء الذي هو
ان ظرف الزمان ان كان جاعلا معه باعتبار حدوثه فاستغناء في ذلك
الجميع لان الزمان او كونه كان اسم الزمان لا كونه وقع غالبا نحو
يجمع والى شرح لانه باشتراط اياه كان لا يجمع عليه التام
للمعية وهو يجوز لفظة وجوه في خلاف ذلك فحينئذ فان في عينه لم يتغير
وان كان معشوقه لم يكن الرقعة غالبا كالاول وان لم يرتفع في الغائب
لفظه او جنبه بالافتقار وما تقرر فيقال لا يجمع اشبه معاومات قلنا كذا
المراد ودعا الناس الى الاستعداد والى فعل الراجح في ذلك بل الزمان
ما قاله وهو ان لفظة المكان او المكان جاعلة في اسم عين فان كان في
منصرف خلا كالم في امتناع رفعه وان كان منصرفا وهو كذا في الرفع
انت منصرف مكان فييب اى مكانك من مكان فييب او انت من مكان
قريب فان كان في الرفع راجح فانه لا يكون كذا في الزمان والمكان كذا
رفع او كان منصرفا بغير اسم لا يرتفع في الرفع والى البنية كذا في
رفع وزركيت لانه منصرف في الرفع او انت منصرف في الرفع او انت منصرف
سقط بدل الرفع في الرفع والى البنية كذا في الرفع او انت منصرف في الرفع
سقط بدل الرفع في الرفع والى البنية كذا في الرفع او انت منصرف في الرفع

كما ان الما في امتلاء الماء مالا وقيل ان تصحبه على الى الميتة ويجوز ان
على المصدر الى وجهه فيمنع من فاعله الفاعل الممتلئ من الماء
فان ما في ما في موضوعه او موضوعه على انه ان كان من وادفعون عليه
مقدر اى ما ان جعله جعل التقدير به مع الشاويل الصحيح الكلام اذ لو لم ينف
عن كالم ينفى نسبة التقدير الى الظرف وذلك لانه في الجملة قد يكون
البيان زيادة دخلت على الترتيب نحو زيد الطيب باب ابي ابا والحق ان الظرف
مقدر من حيث ان له حكمة او من حيث انه جملة اى ينفى عن ان جملة من يارب عن
الجملة اى ان الباري لا اله الا هو ان الظرف مفعول مفعول مفعول مفعول
ان يكون التقدير جميعه الى ان يقال قد رتبته انك اى الحق به والمفعول ان
الظرف مفعول بالجملة الحاق الحق بالحق اى بالحق اى حسن التوجيهات ما في الشرح
يتقدير الفعل وهو من الافعال العامة ان ملأ لا فاعل غالبا كما يحصل
والكون ان لانه الظرف عليه وقد يكون من افعال الى جهة او ان الساق الذين
الما يجب المقام ولا يجوز ان يظهر ذلك العامل لقيام التقدير على توجيهه
الظرف منه واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عند فاعله مسكنا على كسر
لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى ذلك وفيه تحت في قوله تعالى في قوله تعالى
وفي قوله تعالى لا تقضي الا قضاها وظرف فاعله الظرف فاعله الظرف فاعله
ولا حاجة الى اعتبار اسرار لان قبلها انما يعبر ان كان الحكم يوقع الظرف فيه
لا يجوز ان يكون الحكم في الاصل هو قائلنا لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى
لا اله الا الله تعالى ان تقدير الفعل لا يصح الحكم به هو الا انما يدل و
الاصل في العمل هو الفعل ولا قياس على نحو الذي في الدار وكل جيل في الدار ان
تقدير الجملة في النامعين لا ضرورة في قوله تعالى فلما راها الى الذين
من الظرف ان المقصود انما هو انما ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت
في الكلام والاصل في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى
والنقوى في التفسير الاقلا وبياننا في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
العرب ولما كان لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى

كما

فقد كما يكون في الشرح يكون في الشرح مستقرا عند فاعله مسكنا على كسر
سواء كان مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
صحة لانه انما هو من كمال الاستقامه ويمنع من الفهم والحق في
وقيل ان من ولام الا انه اورد في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى
او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
لان ال مع جميع الكلام الذي لم ينفى به بالحق على الصلة فاعله انما هو
بعد ما ينفى لم ينفى من ال مع ال اوسع ذلك القول به راجع الى ما قبله في قوله
او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
لا شارة الى ان المستقرا لم ينفى به بالحق على الصلة فاعله انما هو
ووجب لعلمه انما هو مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
الما هو مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
بالا في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
ولا يجوز ان يكون الحكم في الاصل هو قائلنا لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى
معرفة لانه في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
الكلمة لا يوجب لها شيئا ولا ينفى عنها شيئا ولا ينفى عنها شيئا ولا ينفى عنها شيئا
كلمة في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
قد قد ما في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
انما كان مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
ما عرفت ان ال مع الطلب العلم يكون في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
ولا قرينة في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
او يوسف اذ التقصير في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى في قوله تعالى لا اله الا الله تعالى
لعابه او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
والنقصان كان عني عن قوله او كانا مستقرا عند فاعله او مستقرا عند فاعله
الوجه الى التماس في رتبة الترتيب وفيه ان مثل قوله او مستقرا عند فاعله

عن ميثاق في التسمية في الشفيع من الاول الى الثاني ان يقال لم ينفذ به لغو الفصل
او كان الجواب فعله فيه ان لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهو جهة و
قيل بان الرواية على صورة كل جعل في مقدر باعتبار الصورة ثم قال في هذا
بما لا يشك ان لا يكون صورة وفيه لا حاجة الى الفصل للاحتياط من نحو
نحو قام ابو ميمون اجتمع بهما من في نسخة فالاول ان يقال سين في نسخة
فعلت منية الكل باسم جهة التقدم ان فالت بغير ان يقول ان كان
الوجه الاول المعنى ان نحو ما به الاقارب لم يوجب الغاييم المتأرجح قلنا ذلك
البداية مشتمل على ما صدر من الكلام لا مشتمل على ما في الاقارب من غير ما بالحقانية
على ما سبق في تلك العلم بحال ما بعد الاقارب او بالبدل من لم يوجب
التقديم في مثل الشبهة ان قاما لم ينفذ الى الالتباس بالبدل والفاعل من
الناس مع لا يجعل عليه لاستلزامه هو الغيبة قبل ذكره جرد او خلاف الاصل
قالوا ان الفصل في المقادير في ذلك لو تضمن متعلقا لا يجب ان تقدم في
تحققه نحو غلام زيد ركب نفس من في العبارة حيث قال في نسخة وفي بعض النسخ
قالوا استقام قبل الموضع بوجه تقدمه في نسخة الاستقام
في حركات اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام كيقبض الى يقبض صدر حركات من
الجملة تحت لا تقدم عليه شيء من ركن تلك الجملة وما صدر من تمامها من الكلام
لما كان في سائر ما في نسخة من المعاني في الجملة التي في نسخة فلما يقال
ان من نفسه اضره واما جواز قولك الذي ان نفسه يترك فلان الجواز
لا يوثق صلت مع كذا اللام يجوز في بنى على ان الجوز هو الفعل المقدر
والفعل متعلق بالجزء ورجب حرف الجزئ يستعمل بمنع معها تقديمه
حكم باستماع تقديمه للزوم تقديم الشئ على نفسه فان الجز في المثال المذكور
على الترتيب فلو قدم الترتيب عليه لزم ذلك الجز في التقديم فلو انما
كان في حقه فلا يجب التقديم بنحو على الترتيب في شملها لجواز تأخير الجز بان
يشترط بين التقديم والحدث لجواز الفصل بين الصفتين والوصف
مثل يعلق الجز بالكل انما لم يعلق الجز الفعل المقدر والتعلق من

من باب التعلق الموصول بجملة لعدم طوله في مثله غلام رجل مثل الواجب
فلا مثله بجملة او جذا عن ان يشك ان لا يكون ان بعد ما نحو اما انك
فلا احدية فانه لا يجب تقديم الجز لعدم الالتباس لان الجز في المثال
لا يقع بين انا وفيها قوله اذ في تاجية خوف ليس دون تقديمه فانه
معيين لان يكون خبر عن ان المقترحة مع اسمها وجزا او لا يجوز ان
يكون ما في جز ان الكسوة مع المصدر متبادلا لما في جز ان الفتوة مع
الاسماء موصولة ولا يجوز تقديم ما في جز الوصول عليه فتعين ان يكون
جز انما لان الفتوة مع اسمها او جز ان الكسوة مع اسمها او الثاني
لان لا يشك في تامة على طوله في نسخة فتعين الاول بالكسوة لجواز ان يكون
المذكور به خبرا فيها او ظرفا لجز لان المكان الاول عن الفتوة
على الجز على سبيل المثال لان صدر الكلام موقع ان الكسوة او في
الكتاب لم يوجب رفع ليس الكتاب بالقديم لعمليهما بالزيادة في
وقد تقدم في بعض النسخ ان التعلق بالمتعلق والتحقير وذلك التعلق والحق
الافعال المعنى جميعا ذلك التعلق والتحقير كافي في المثال المذكور
اجب كقولك ما عالمه جامل وحب العطف والتوجيه ان يعطف
او لا يتم بجعل الجز على ايراد التعلق اعتبارا على فهمه الى مع و
ليس في العطف من خبر التقديم لان التقديم في المثال المذكور قد يترك
فان في المثال المذكور احد جملة عالمه الا في جامل ولهذا جاز ان لا يحل
مما نحن فيه لان الجز عن متعدد حقيقة فتعين جاز ان يكون قوله
من غير تعدد الجز عند الترتيب وليكن قوله جزا بعد وسبق ذلك على
وجهاين فانهما في الحقيقة جذا وان لان المقصود اثبات الكسوة للفتوة
بين الملاوة والجدوة اثبات النفس كما قيل بنى على ان التفسير الترتيب
في جميع الاحوال فانك لا تجد ما بالافعال في القول يكون في كل من
الحال والى مقصض الجز او على ما قلنا يكون في الجملة خبر التقديم وليس في
شئ من الجز بين خبر التقديم وان قلت بلتم خلوه الصفة عن الصفة قلنا

هو وبعده على ان يكون في صفة معطوفة على خبر الجواب فيكون اسما مسند
 اليه وفيها ان يشتمل على امر جازم الموكدة وجواب الرفع والنصب
 في صيغة كما في حيث اما وريد وعدم الاندراج في الرفع المدة كقولنا
 صفة ليست معطوفة على الباء ويمكن ان يحجب الاول في ان جازم
 الموكدة مع المدة جازم واما من الثاني في ان الفعل مع المدة لا بد من فعل
 بعده كقولنا جازم بالباء واما من الثالث في ان المدة معطوفة على الباء
 الى الصيغة اي كما جعل مقولون مع خبره كالتقوال تبه فاسم وعرفنا
 لم يقبل كل جازم في صيغة مقولان كما في الظاهر لان المدة في خبره بعد المعطوف
 وليس بعد المعطوف في نفسه مسند اليه ولا يجوز ان يجعل المعطوف
 مسندا اليه لانه من سمة الباء او قبله لهذا اليه حيث يكون جازم
 صيغة وحيث يكون جازم من صفة فهو من حيث انه جازم من جازم جازم
 يقال وصيغة مسند وسند وكيفي في الينا جازم وسند واما فيها
 كما يتبين ان يكون مقربا وبعدها المقدم فان قيل في كل على خبر الجواب
 فتقول ان المدة فعلان كما لا يجب حذف جازم نحو لو كان في الينا قد
 كما في خبر الجواب لا فعلان في القسم السؤال الجواب لا فعلان
 في القسمات ان رالي ان قوله جازم واخواتها متبادر من وقف الجازم
 بقية ما سبق فقول هو المدة الباء كلام وحيث ان يكون المسند جازم
 وقول هو جازم ففعل وانما الرقعة فيها لانه جازم الباء ففعل بها او
 مشعر بكونه بابتداء جازم اي استنباطها استنباط اخوات لا استنباط
 والظاهر لما بينهما من التماثل والاشابة كما بين الاخوات بالاشابة
 كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك الدواعل عن مذهبهم لانها
 لما في حيث وان اقتضاها لا بد من جازم فالاول ان الفعل بها بعد
 وقول احد انه في وقف لا يخلط احد بصدق التعليل على الوقوف
 من ان الوقوف ان قلت الوقوف ان كان مبروع اخيرا في الوقوف فلا
 وخفاء في عدم صدق عليها لانها ليست بعد دخول احدنا وان كان كان

في الاول

جاء

جازم ان واخواتها فلا يلزم في مبروع اختيار نحو شيئا شيئا بعد قولنا
 قلنا الوقوف حقيقة جازم في الباب والكل اما في جازم جازم
 باب ان واخواتها ويجعل قوله جازم وان واخواتها من ان في الينا
 لم يكن كلاما على قولين يشتمل على خبره كالتقوال تبه فاسم وعرفنا
 وان المدة سب لا تميز لاجتماع ان واخواتها الحقيقة الجمع لا بد من
 اشقيها والمدة ومعها انما كلفا في ان المدة في الينا سب معا في الينا
 فان كان المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب
 المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب
 بعد ان الينا في الينا حتى يرد المدة جازم ان يقال ان الينا في الينا
 ولا يجوز ان يقال ان الينا في الينا ولا يجوز ان يقال ان الينا في الينا
 استنباطها من الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 استنباطها من الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 والقول بر جميع الضمير الى المدة في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 ان يفسر ان يكون في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 حال من الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 الكلام والى الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 الاوقاف في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 محدث لانه ان يكون في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 المدة في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 الجوز في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 جازم في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 اخذت الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 باب جازم في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا
 على التقدير انما قال المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب المدة سب
 لان المدة في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا في الينا

في

في

والا بوجه خلاصه اعتباره بدون اعتبار الصلة للتاكيد اي تاكيد ما هو
 السنه حقيقة كحقيقة ضربا فانه لا تملك الصلة الاولى عليه فليس للتاكيد
 الاستناد ومنه ان الضربان قبل التاكيد الفعلي كان من غير وجوده فوقع فيهم
 السابق او وقع فيهم التحويل وحده عليه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي تكلمه
 بقرينة التاكيد زمانا بان الله بالتكلم لموسى عليه السلام ان لم يكن في وقوعه
 زيادة على ما فيهم من الفعل المصدر الوصف بالاكيد ان كان للتاكيد وجب تحصيله
 الزيادة بما في النوع والعدد وان كان للتوابع وجب ان يقال بدل قوله اي بعض
 النوع على الزيادة في العدد ان كان على بعض النوع او كلها سواء كان النوع
 مفقودا بوجه او بوجه وسواء كان مفقودا من بعضه مع ذكره وهو فيها
 نحو على عملا صاملي او بدله نحو على صاملي او من الامم العجدة او من الصفقة نحو
 ضربته وضربته من الامم والاداء على اليك نحو الفقه في او غير ذلك من الاشياء
 الصدف عليه نحو ضربته النوع او كل الضرب او بعضه نحو ضرب اي الضرب
 وقد مر جند مقدم فان اتاد اسم التفضيل بعض ما في الضربان اليه وذلك
 نقول انهما صفتان المصدر مقدرا اي قد تاجد مقدم والضرب اي الضرب
 اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بان اي ضرب هو ان دل على عدد اي وجد عاد
 كمنه بوجه ما وجد وصفا سواء كان العدد مفقودا من بعضه الا فقط
 وال على ان حقيقته نحو ضربته او بان نحو ضربته نسوطين او سوفا
 اي ضربته ضربتين او ضربا بسوفا وهو بان عن الضرب لعل قوله الاله
 ولا تجوز في النوع اليه او مفقودا من الصفقة نحو ضربا كذا او عن العدد الصحيح
 ويجوز كمنه نحو ضربات ونحو قوله تعالى فاجعله واهم ثمانين جملة
 او بدونه نحو راية الف اي الف راية وشبه ذلك ان نقول انه صفة مصدر
 موزون اي راية راية الف لانه قال في كذا قبل والافيد في العبارة
 ان يقال لانه قال على الابد البقاء لانه لا تعد في نفسها بخلاف قوله تعالى
 كان او فعدا فانه قابل لذلك وليد جازة شبيهة اخويه وجميع الارادة الف
 فيها او العدد لا يكون في فعله تعد المصدر تجدد في كل مرة من غير تحلل في

فقد

فقد قام به او اعماد لم يتخلص في تلك الاوقات كان ذلك كله قيام به
 قد يكون لفظه قد بينا لا يظهر لانه وان كان كذلك في وقت قبل
 الاضافة الى ان كان باللفظ او لا يظهر لانه في قوله تعالى وفي نفسي
 قد بينا لفظه وان كان بان في قوله تعالى في نفسي
 لفظه فعله ووجوده اما مصدر او غير مصدر وسواء انشأه في الفعل او في
 الى مضروبون فاعلموا فيه عظمة كجود ربي اي الذي ربي في ربي
 الذي ضربته وشبه اسم التسمية المشابه الى غير مضروبون عظمة نحو
 اي ضربته في ذلك شك فقد جاز في قوله تعالى في نفسي وفي
 والى موسى بان القول لا قاسم والى موسى التاكيد نحو حيث انشأ
 فانه مصدر ثبت فعمله ما بان انشأ في ضربه لان معنى انت جعده
 في حيث و انت مملو على الاله لانه جعل جميع الانبياء في ذلك فاما في قوله
 انشأه كاسلام يجمع التسمية في قوله ليس من باب الاله في انشأه
 وسواء به لغيره عظمة ان الاصل عدم التقدير وان التقدير
 لا يجوز في مثل قوله تعالى لا يفرق بين اي في قوله لا يفرق
 قد مر جند مقدم و قد يكون في او دعاء كذا اذا قيل لمن يتقرب الى الله
 يكون اعطاء له حكم ما في قوله تعالى ان الله يحب من اعطاه الله
 اي سراسر عظمة فوقع في ان العلم بوجوب حقه ليس الا بغير
 السماع بخلاف القياس في ان العلم به يحصل بطريق الاستدلال
 الفاعلية فيكون قياسا استدلاليا قبل سماعا مصدر فعمل حذوف
 اي بسع حذوف وجوب سراسر فاعلة القياس اي يقاس مع حقه وجوب
 قد قياس وذلك لثبوت الضمان لانه في يد العادة الوجبة لانه في
 مثل سقيا كلهم اعماد او سقيا كلهم التولية اليه ذلك الاله لانه فانه
 قد يكون جندا وجد عادا عليه بالذل وبقي الى الاله والى عباد الاله
 الهمة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظه او
 كما في الرضي لكان الظاهر بعضهم بان وجوب الخذف قال الشيخ

قد

قد

قد

قد

قد

تاركها اذا اشك المصدر والى بالوصف نحو صوت حسن فالقول
 الاشياء ويجوز ان يوصف على انه صوت حسن فالقول
 من الشعر ولكن يمكن ان يكون الشعر في الشعر والى بالوصف
 وهو ان يكون الاسم عارضا في الاسم كقولهم الشعر في الشعر
 الحديث في الشعر نحو الشعر في الشعر والى بالوصف
 حركة في العفولات حركة في الحركات والى بالوصف
 علما جافا في الشعر في الشعر والى بالوصف
 يدل على الشعر في الشعر والى بالوصف
 وباشياء لها على ما جاز به في الشعر والى بالوصف
 في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 الذي كور على ما كان في الشعر والى بالوصف
 بان وفعل منه ذلك في سررت به فاذ الصوت لانه قطع بوقوع الصوت
 وان بعد ذلك لانه قطع بوقوعه وانتهى به عن سررت به فاذ
 صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاول في شعره الاشياء بان يكون
 او به لا وصف الشعر لان الجملة القديمة ليست اذن كالفعل نحو ما
 مالا به لا فعل منه وقد اجاز ان يوصف فيه على الال او المصدر لكن لا
 يجب حذف العامل فاذ الصوت صوت حمار في الشعر والى بالوصف
 على الية على ما به بالوصف كقولهم في الشعر والى بالوصف
 اجاز ان يوصف به في الشعر على انه يدل او عطف بيان او وصف اما على
 حذف مضافه اي مثل صوت حمار كاذب البالي المتعريف بان
 يقال صوت الحمار لان مثلا لا يوصف بالاضافة ورو عليه سوي به
 لو جاز ان يوصف به في الشعر على انه يدل او عطف بيان او وصف اما على انه جاز
 والى بالوصف في الشعر فاذ عرف كان به لا و عطف بيان لان
 من صلات بعد ان هو تاجا ومصدر الرعي التصويت يعني بانك
 فلا حاجة الى القول بان الاسم يعني اذ ان استعمال اسم المصدر

قد كما انما يوصف الا عطف وان عامل بصوت من التصويت
 وان بانك كقولهم في الشعر والى بالوصف
 جملة سال او خبر بوقوع على ان يوصف كان وفي الشعر والى بالوصف
 غير ان لا اجاز ان يوصف من المصدر في الشعر والى بالوصف
 نحو على الف ورويه في الشعر والى بالوصف
 لفظ او نحو في الشعر والى بالوصف
 وعاد الى الحق لانه وعاد الى الصلة والى بالوصف
 التاكيد ورويه في الشعر والى بالوصف
 اعتدافا قال الشيخ الرضي الاول في شعره الاشياء بان يكون
 لفظا في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 يوصف به في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 مضمون الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 ما وقع مضمون جملة لها مضمون في الشعر والى بالوصف
 مضمون الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 وغيره ورويه في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 من حق الامر به في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 يقين ووقع كونه على ذلك فانه من مميزات الجملة كما ان الباطل
 من مميزات الجملة وان يكون مضمون مضمون في الشعر والى بالوصف
 الشيخ الرضي الاول في شعره الاشياء بان يكون
 واما في معنى القول قال الشيخ الرضي الاول في شعره الاشياء بان يكون
 لا فعله البتة اي قطعت بالفعل وجمعت به قطعة واحدة كقوله
 ثم لا يجب اجتناب به في الشعر والى بالوصف في الشعر والى بالوصف
 قطعتا او كقوله بل بوقوعه واحدة لا يثنى فيها اللفظ وكذا قولهم
 افعل البتة اي جمعت بان قطعت وقطعت به قطعة فالبتة عطف
 القول القطوع به وكان اللام فيها في الاصل لا بعد اي القطعة

بين المعوت الزكوة الخدركون في شئ وان طالعها جلا جان ان يكون
 موصوفة وليد الوصف بالموصوفة فكيف يصح ان يكون موصوفة كقولهم
 ان يقال ان الوصف لا وقع موصوفه لم يصفه فوصفه فوصفه
 في الوقت نصب يار جلا بالنصب جلا يكون رجل يصفه من الاحكام
 رجلا يصفه من مثل يار جلا وجهه نظره فاقول قد سر في الحسنة
 واما قد تاه بكونه نظرا لكونه نفا في كونه كونه لم يقصد به معين فانه
 لو قصد به معين يقال يا حسن وجهه الظريف انتهى يعلم ان رثا المشاف
 او اقصه به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان موصوفا بجملة او
 ظرف فانه لا يوصف بالوصف فلا يقال يا حليما لا تعلم المقدوس بل يقال
 قدوسا وذلك لانه كونه وصفه انشأ بالوصف بعد وصفه بالنسبة
 وان كان ذلك قبل النذر وتوابع النادر الذي لم يقيد بكونه غير
 المهم الذي جسي به لانه وسط اعتداه على ما سببه كونه لان توابع النادر
 العرب في البدل والعطوف الا في حكمها تابعه لانه لفظ فقط سواء
 كان منصوبا او مجرورا نحو يا كثر يد وعمر لم يحلوا على ما نصبه كما في
 ابي حنيفة ضرب زيد وعمر وقيدتا باليكني كونه على ما يقع به في القيد فتأكد
 من الحكم فان ارفع لا يصور في تابع المتخالف بالالف قيل وكذا لا يصور
 الف في توابع العلم لوصوفه بانه اذا كان موصوفا كان ان تقول
 ان الاسم في كونه لانه انما يقع من قوله بغيره على برفع به فلا حاجة الى القيد
 او مشبه بالضاف القاطبة لا حاجة في دراجه في القيد الى
 التوسيم فقد حقيقتا لانه ليس بمضاف لعدم اخذ به عنه يحتاج الى
 ضمير كاشبه اليه قوله فاشبهها لما شئت فيها فاعلم انكم لا تحقروا الحق
 بالمشبه الغرض لا تحقيق العمل بالمشبه بالاضافة او انما متادى
 نحو يا زيدا الحسن وجهه ويا هولا العشرة ونحو جلا اي العنوي صح
 في شئ الفصل بـ لان التاكيد اللفظي لا وذلك لان ان يصف
 الاول لفظا ومعنى فكلان صرف النذر يا شيه كما يا شيه الاول نحو يا

نحو يا

زيد زيدا لغيره في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بدلا وجعل سببا
 عطوف بيان كونه لا شيهما فثبت ان ما لا يفيده الاول فاما وصف الثاني
 فابو عمرو بغيره الثاني على انه تأكيد لفظي موصوف او بدل منه لا حصل
 من الوصفية كما في قوله تعالى بان صفة ناصية كاذبة ولا يكون ان يكون
 قد صفة لان العلم لا يوصف به والصفة قال الاتي لا يوصف بالصفة
 الموصوم لشبهه بالصفة وارتفاع اليه لم اذا انشأ به في مثل يا زيدا
 اعلم الاختصاص وقيدته لا يلزم من الشبه شي في جميع الاحكام
 وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه يدل حكمه حكم الابدال
 عند العطوف نحو كونه المشع وتحويله عليه لم يقدح في العطوف
 العطف بالاسم مع انه انشأ ليشعر بالمال الاستقلال به واستعاضة فحول
 يا عليه وكنى عنه بامر والى تعيين الرفع ترفع ولا يثبت الصفة
 كما في الابدال لمصنف لان الذي شوب الى الصفة وان النذر والرفع يثبت
 النذر شيئا بالرفع وكونه انشأ على عارضا مطرا ولم يظن ان شيه
 في المتادى لكان البناء الظاهر او القدر مثل يا زيدا ويا هولا
 فان ضمها تقدس بغيره فثبت ان ذهب اليه الشيخ المشيخ الا ان يقال ان
 له ولا شيهما لان سفا موصوفة مع بالو وقع موصوفه لغيره ان انشأ
 محليا لان مضيا فالو وقع موصوفه لكان منصوبا في العطوف المشيخ
 وتحويله عليه يعني ان الاسم لعمد والجار والمجرور متعلق بقوله بغيره
 مع نحو بيا نصب لان المراد بالانتماء الحكم بالاولوية لان العطوف
 يحذف الى نظره ليعلم ان الجانب للفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى والاستقلال
 فجعله مرفوعا شيهما على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يثنى الرفع اذا كان
 الترفع من الموصوم بعين في الوجه يجب بان يراى الترفع على الاستقلال
 مع رعاية الاشباع اللفظي ولا يصور ذلك الا اذا كان الترفع مضمونا
 ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلامه لا يدل على ان شيهما لا
 قال ان كانت الاسم في العلم اختصت وذهب الخليل الى ان الالف واللام

قد

لا يقع الا على ما هو معلوم المارة فلا يقال بالشيء الا ان قصد التخصيص فاذن
 كان المتناصب ان لا يكون الواد سطر معينا والا لو فقد الذين عنده علم الا
 نسب ان يكون ذلك اليهم فالأصل لا يرفع اليها من حيث الوجه في ذلك
 الى جهة التي يتبعها من قسم الانسب ان يكون ذلك اليهم من حيث كونها بالعرف
 باللام فرفع اليها فاذن لا يرفع بالاسم الا ان لا يشبههم لطلب الحق
 ان يرفع اليها من بالعرف باللام ان لا يشبههم من حيث ما اثير اليه وتارة بان
 اذا قطعت عن الاضافة او ابدل بها الضيف اليها ان يرفع اليها فانهما حكم
 بخلقها ما اذا لم يقطع او بدل بها الضيف اليها من فانهما من سطر الضيف اليها
 وحيث يرفع اليها من بالعرف باللام او لو صعد باسمه لانسبة اليه
 ان يرفع اليها من بالعرف باللام او انما وصف او لا باسمه لانسبة اليه فيكون
 في التعيين وكذا اليهم الذي يورث زيادة شوق لانه المقصود بالانه انجب
 الواقع لا يحجب الا لفظه فانه لا يكون له في المنوع لانها انما هي من
 معرب ان يقع بغيره المتناوب في افعال من ان تابع العرف قد يكون في وجهه
 نحو ان زيد قاتلهم وعرف بالرفع والنصب وقد يقع اليه بان التوحيه في
 معرب لا وحدة فلا تنفصل الحكم بالمثل المذكور لان عرو في المثال المذكور
 ليس تابع العرف واحد فان زيدا باعتبار رفعه وعروا معربان لا معرفة
 وفيه ان لا يعرف باللام اليه عروا من اما الرفع فكلما هو اما النصب فكلما
 مناهي عن فعله فيكون منصوب المحل بالانه اختص في اللفظ باسمه بالشيء
 كما انقص مسرا سبعا بالشيء منها قطع جزء في الذا وجزء في وجهه
 الجار مع بقا انش في وجهه حرف الذا وتوحيه اليه في انش بهنكا
 باسمه نحو اليهم في سطر انش ما نحو اليهم ما ولا يعرف اليهم عند سبوت
 كما لا يعرف الاسرار المرفقة بالذات مسرا عا نحو يا فلان يا فلان اني يا
 كبريت النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اليهم فاعلم المسوات من قول علي عليه السلام
 مستأنف وعوضت اللام عنها لكذا لا يجمع بين الاثبات نحو قوله معاذ الله
 ان يكون كقطعة فلا يقال في سورة الكلام لاه وقد يقال في غير نحو قوله
 لاه الكبار

لاه الكبار يضم الكاف اي الكثرة من حيث هو من حيث هو
 جاكه الى انش في الذا من قولهم في قولهم في الغلامان انش في
 كما ان ينفذ في شيا في رتبة ان تكسبا تانشر فاجيب ذلك خطاب اليه
 بغيره في الخطاب اي في الترتيب او غير قصد كذا المتناوب
 ثم كذا الضاف قبل الضاف اليه صورته ان الاول في قوله
 فكلما هو ان ان في معرو فكلما كذا الاول بعينه واما عني في قوله
 بحجب الظاهر اما المقدم في الاول قبل نصب الثاني في قوله
 حشر عني العائد بالاضافة وان المقدم في الضاف في قوله
 المقدم في الضاف اوضح من العرف فكلما يكون عين الاول فاذ كان الاول
 توحيه كان الثاني بدلا وان كان سارا كان الثاني عطفا بيان
 تأكيد لفظي اخر جري تأكيد الضاف بيته وبين الضاف اليه كذا
 ان في بلا مشاف الى التوحيه معوض عن ولا جازع في المقدم جازع
 بينه في المقدم لانه الاول بلفظه وكذا بلا تضييع في الثاني كما هو
 او في قوله فكلما هو لانسبة اليه فكلما ان زيدا قاتلهم في اشتغال الفصل
 ان واما سبعا بالعرف واذ قال ولا لاه اليهم بهنكا او ارفع ان حرف
 الجواب على الاقي الاسم قوله ذلك من حيث سبوت والتمثيل
 مضاف الى عني الرفع بلا لانسبة اليهم والتاخير الفصل
 اما تاج مضاف بالاضافة كما يجب اليه سبوت وتأكيد لفظي في التاخير
 الا فكلما في الاغلب حكمه الاول وحركة حركته اعرابية كانت او
 بنائية فكلما ان الاول معروف التوحيه للاضافة فكلما الثاني معروفا
 ليس بمضاف او تاج مضاف بالوصف كما هو من حيث هو
 اليه في قوله يا قاتلهم عني لاه يا قاتلهم قال الموصي في لاه يا قاتلهم هو من
 معناه اكله باحد شجره لا يمتنع اليه من يترك ويقوم بامر كذا
 الا في سبوت هو مشتق من اشتق فقه اي كبرت باذن رشيد فتح الذا
 وهو الاصل كذا هو المشهور قوله وسبوتها هو الاكثر كذا

[illegible]

الكفر

11

اليه انه حين يؤيد به مقابلة الجوانب الضعيفة ولكن ان لا يغيدو تحيل الجوانب
منها للضرورة وانما وقع الترجيح الثاني في السبعة لكون المقصود
في التماسه وهو التماسه في فخره بسعة الغنى من الما يوا المقصود وضع
الاقب سبلان لان في جانه انما كانت ابا سميته في غير حاله التماسه
اي اضرة له شخصه ان رة انه فعله ولكن فعله فعل الترجيم فيكون
من الكلام لا فعل الجوانب لانه ضعف الترجيم والضرورة والاضطراره
الترجيم فغيره فاعلم بان حذف اللام مشروط بانما والاضطراره والاضطراره
الاضطراره انما كانا يجب اليه بعضهم بعيدا لانما كانا في من وجب الضعف
ولكن ان ترفع ضرورة على الترجيم اي الترجيم في غير ضرورة فترجيمه
وبما يجب انما كانت اعلم الاصل اذ فيته وهو حذف الاطراف في التماسه
الترجيم بل كان قد علم ان المقصود اي الترجيم الثاني الترجيم
لجميعه كالمسحمة بالجملة ضعفه وسحقه وفيقال كلام الترجيم اي رقيقه والترجيم
التيبين والحذف اي في الترجيم الثاني فترجيمه حذف بانما اي لانه الترجيم
الثاني بول انما كان الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخرى
بل كان بول انما كان الاعراب عليها اي سبلان الترجيم في قوله فترجيمه
ان حذف الاعراب فكلما تخويف لان حذف اخره لانه امه الا سبلان اما انما
والاعراب اذا سكن لانه سبلان اي الاعراب على حرف العلة اذا سكنت
وذلك اقل وقيل في اخراجه ان الترجيم حذف في التركيب والحذف في قوله
الاضطراره لانه العلة اخبر من قال انه حذف في الاضطراره او على سبلان
عندما طرأ رادف المعنى والاعتبار في اللفظ في سبلان قبلما علمه بانما
الاضطراره فوقع الترجيم مطلقا لان ذلك المقيد مسئلة الذكر العلق
والاضطراره الى الاسم كان الترجيم لا يوجب في غير الاسم
نحو الترجيم او انما كان في الترجيم في الترجيم وكذا ان ترجيح الضم في قوله
ترجيم الترجيم ان لا يكون مضافا له قال ان يكون مضافا له انما
لانه القيد في اخره شبه المضاف او سبق مدحها الفقد في مقابلة

51

في حكم ان يشاء قبل ان يتناول الخروف في حكم التائب او كان الخروف
الملة وجبة وليس الخروف بهذا الملة موجبة في حق من جعل الخروف فيه
كالخروف في يوم وجبة بان الخروف بهذا الملة قباصة مطروقة فتعاقب
الكل في وقت الملة الوجبة في حق الخروف الى الا في موضع منها اسم زوال
الشيء فليس ما وجب حذف حرف البين منه فيقال في المعلن وقاضون المعلن
قاضي دعوا اسم في لغة الخروف منه حرف المعلن كونه مضافا في ذلك الموضع
المنزوع وفي قوله المعلن المعلن اسم بركة المعلن او في قوله نبت فليس به في لغة الا
خوف في لغة الخروف وان لم يكن المعلن اسم السكون في لغة المعلن ان لم يكن
نحو بان وان لم يكن اسم السكون في لغة المعلن ان لم يكن في لغة المعلن
الى المعلن في لغة الخروف في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
عطف الفعل على الاسم الاول في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
والسكون في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
انما يكون في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
صحة قول بل العنق انتهى في اللغة في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
خواتمة كراش في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
فليس به في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
الودو بالفتحة كراش في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
وقد استعملوا صيغة المذكر في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
فخصوا صيغة المذكر في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
اشبه مع انشائها في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
منه في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
نظيره لا ليس منادى عنده ولا في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
بالفعل المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
خاتمة من مواضع حذف الناصب للمفعول في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
جميع الناصب في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن

يا اصل

يا اصل في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
التفريع في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
وقد انشأ في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
التفريع في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
بالاختصاص في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
المقصود في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
قال في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
ولت قسمة في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
ان في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
المشرك في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
من حيث في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
بأن الاضافة في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
قد بان في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
عليه جازمة في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
سكن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
والمعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
كذلك في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
لكن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
خلافا في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
او بان في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
يا غلام في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
والص في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
مدني في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن
ووا في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن في لغة المعلن

الله به بعد هذا ان ثبت واما جميع الحج فلما ناعلي بعد ما الف الله به لما ياتي به
 بالحق والحق المذكور واما انما علمه واما انما علمه واما انما علمه واما انما علمه
 الحج الاستقلال في ذلك الله به انما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 عن غيره الا شيا فحقه واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 ولا سيما الالف لمقالها واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 الحكمة واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 اجزاء للعلم به في الوقت الالف واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 سوار كان قبل الله به او بعد ما وجب اليه ان يكون الله به واما انما العلم به
 كذلك علمه كان او غير علمه واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 قوله واما انما العلم به لان اتصاله بالصفة ليس كال اتصال الضاف بالضاف
 وله اجزاء الفصل في المضاف بين الصفة والوصف في السبوت واما انما العلم به
 والضاف اليه وقادة بن عمار قيل واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 وكذا ليس كال اتصال الموصول بالصفة لان نداءه لم يكتف فيه ان هذه التعليل
 الاختصاص لم ينفذ بالعلم ليس كذلك فالتعليل لا يجوز ان ينفذ من المنة لان
 التثنية انما استغنى عنه او انما المنادى مقبلا عليك منها بما تقول له ولا يكون
 في الاية المرفوعة ولا من المرفوعة خوف الله او في اذن حرف تعريف وفي
 التعريف لا يخفى مما يخفى بها حتى لا يظن نقاده على اصل التفسير لانه كما لا يخفى
 لانه موضوع في الاصل لما في رايه للمطالع وبين كون الاسم من رايه
 منادى اي من طاهر فطاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل اخرج
 الى علامته ظاهرة على لغة وجعله من طاهر واما انما العلم به واما انما العلم به
 مع بدل الحق ان جواز المذهب اعلم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله
 الشيخ الرضي من ان العلم بغير غلبة الله في المذهب من المذهب واما انما العلم به
 لانه لا يخفى الاصح ابدال المذهب من في اخذ نحو يوسف عيسى وقيل
 واعترض عليه بان لو كان عيسى انصرف الى ليس في الاعلمية وفي بيش
 بان يجوز ان يكون معادلا لعن يوسف بكسر السين ونظرة الى

وصف هو يدي الامام فانها وان ثبت اسمهم حين من قال الله الامام
 القصد من انما كان وصفا لا تقدم وهو موصوف قبل الله انما كان
 حظه والضاف الى اي موصوف عطف على قوله لفظ اي اي
 صريحا او ادخل في الصباح قالت اسرة القبر حقه فلما انما
 اخذت منه الطلاق وهو مثل في ثمة طلب شي وقيل مثل ستم المقوم
 خاله شخص صار مثلا لا يخصه بل يخصه النفس من الورطة الشديدة
 اطرق كسرى الاطرق خاموش بودن وچشمه ريشه قلند و كسرى
 فذكر لن وحي رفته ازا سعيه بالارض فيلحق عليه ثوب فيها
 صار مثلا لمن تلبس وقد توضع من يواصف منه والعين ان النعام
 الى قيل معناه ان ذكر الجباري يكون طوبى العنق فيه او انخفض عنك الله
 فان الطول منك انما قادم النعام قد اصغيت بخلاف قرة الالبسة
 بشدة الام في قوله تعالى وذين لهم الشيطان اعمالهم قصد بهم عن الالبسة
 لا يتبدون الالبسة واما المعنى فيهم لا يتبدون لان لابسهم او يكون ان يقال
 ان بدل عن الالبسة اي قصد بهم عن السجود والاندابة على التقديرين و يكون ان
 بقدر انهم لم يلبسوا اعمالهم اي وذين لهم الشيطان ان لا يلبسوا او لتعليل
 وذين لهم الشيطان اعمالهم لابسهم واما قصد بهم عن لبس الالبسة
 لابسهم واما اي مقعول اي به او مطلقا على الاثر ان يجب تخصيص الاسم
 قوله كل اسم بالفعول واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الثاني لا يخصه ولا يابس في التعجب مع عدم كونه
 فالثامن الموضح الاربع لانه يجب بعض افراد منها اي انما العلم به
 لما علمنا شرطه انما علمنا بنما حجة وك ان لقول ان على صفة الوقوع اي
 انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به واما انما العلم به
 جب حذف الى لا يدرى القصد بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
 والقمر ساجدين الي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الكون الثمانية كبريات
 جميعا والتفسير الى اي بها التبعين الى كونه الاولى قبل ثمانية باعتبار ما علقته

من كونهم سجدتين كقولك علمت زيداً اني اقول اني اسم في لفظ كل
 لبيان ان الغيبة بعد فعله يشترط او فاعل الظرف وزيد انما ضاربه
 لا بد لشبه الفعل مما يعنى عليه انما قبل الاسم المحذوف ويحذف به هذا ضاربهما وزيد
 ضاربه لانهما بعده كالمثل الى ان يكون وشك في ان ضاربه غير ان يكون غير ضاربه
 وضاربه جزمه مشتقاً من صفة لانهما الاسرين المقصود من لفظه او لكل من الاسمين
 على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال لنفسه معنى الضميمة او لان الاشتغال قد
 يرفع الاعراض او متعلق بغيره في هذا التوجيه فخرج بالاسم المقدر للعاقبة
 بالضمير ان يكون الضمير ضممه بوجه واحد وهو ذلك بوجهه فانه ان يكون المتعلق
 متعلقاً بالضمير متعلقاً بالاصالة للفعل وسببه غرضه ضاربه علامه او بالوجه
 متعلق به ضاربه غرضه او علامه ومنها ان يكون المتعلق موصولاً او موصوفاً لفظاً
 الضمير او موصوفاً عليه وهو انما الضمير وهو موصوفه بغيره انما الضمير هو او الذي
 بغيره او به على بغيره لوسط السلب كما شئت من جنس او مناسبه
 ليس في ان الضمير باليس في شئ من كنهه وانما الذي يرد في اللفظة الاشياء
 ويمكن ان يقال ان السلب السلب بغيره او بلامه فلا حاجة في دخولها الى الكلام
 والتقدير النوع عن المحرر الى قول شمس وخرج الضمير اسم بعده فعل او بغيره
 عليه فيما قبله وذلك بان يكون الاسم بعده اسم فعل او مصدر او صفة مشتقة
 او مصدر بهما المصدر الكلام كان وانما ضميرها والام الابهة او ما ان من بغيره
 التي دون لم ولن ولا وان يكون صفة او صفة او مضافاً الى او مفعولاً
 او مفعولاً يكون انما كيد او مستند الى ضمير راجع اليه يكون بغيره مطلقاً
 او موصوفاً او مفعولاً بعد ضاربه او حتى واقعة موصوفاً اما اذا كانت
 او غير واقعة في موصوفاً فيكون تقديرهم ما بعد ما نحو قوله تعالى واما نبهتكم
 فيه شفاان التقدير اما يمكن من شئ في شئ بوجه ركب فاعل ما في خبر كيد او
 شفاان جعل خبره البشارة او حقيقة ان يفتل على تمام الجواب في الجملة مما استفيد
 كلام الشيخ الرضي وبنها بحث ويؤيد ان زيداً في خبره ضاربه علامه بغيره
 عنه وليس بغيره والاستعمال في متعلق الضمير ما ليعا عن العمل فيه بان

فد

في والحق مانع اليه ان الضمير على زيداً لم يقع على زيداً لا يقال في والحق بغيره
 مانع عن العمل صورة الانا تقول بغيره في شئ كل شئ ففعله في الابهة
 اللام الا ان بغيره في المعنى في السلب في يكون قبل السلب ضرورياً ولا يكون
 ما لا ينفك عنه وسببه وانما كماله الشئ الرضي بان في شئ
 من بغيره لان الترادف انما يكون في المفردات او بالضرورة ولو لم يوسط
 كما اذا قالوا اسماءه وبات مقدرات نحو زيداً اخاه علامه ضاربه
 لا بدت زيداً انما ضاربه علامه ولا يشترط ان السلب
 الفعل الثاني بالضرورة يجوز الشئ الرضي في ان القسم تقدير لنفسه
 مع تقديره متعلقه فيقول في زيداً ضاربه علامه ان التقدير ضاربه متعلق
 زيداً ضاربه علامه فيكون الفعل الظاهر لقباً للفعل المقدر ومفعول
 الظاهر بغيره المتعلق المقدر وكذا يجوز تقدير المحرر في مع المتعلق
 زيداً اسررت بعلامه وجوز الضمير في ماعد الصورة الاولى تقديره فعل الما
 سبعة وينصب الفعل بغيره ما بعد لا بالضمير كما يجب اليه بعينه لا
 كقول ان ماعد الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف وناحية
 شكاك بان يقال انها سبعة ماعد فعل صالحة لان ضميرها او في ضميرها انما
 جاوزت واهت ولا بدت واما الصورة الاولى فيقال انما يكون متعلقاً
 الفعل الطالب ليعمل في احد بغيره ولين بالاصالة متعلقه باسمه المتعلق
 الضمير بان يكون احد جهاد من الاضمان كان الثاني بلامه الاول لشم
 فعلق الفعل بالبدل قبل تقديره بالمال مع لزوم الفصل بينهما بالان وان كان
 الاول بلامه الثاني لشم تقدم التابع على التبع مع لزوم الفصل بينهما بالان وان كان
 الجملة سلطان في الاضمار قال قدس سره في الحاشية اسي في موصوفاً بغيره
 باسي الظاهر من قبل الاضمار على شرطية التقدير ان لم يكن فيه في الواقع
 في وبنها رفع ابداء به سلامة عن الخلاف تقديره عامر بالان
 التامية ان رافو فعل كان انما ضاربه اذا نصب فعله بغيره او بغيره
 الرفع اسي قد ثبت في غير خلاف الرفع او بغيره بغيره تقوية بغيره

قد

النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مع وجوده وفي الفقرة
 بالحقبة لان القضية الصحيحة بالنصب موجودة في مثل زيد فخرية وان انتفاء
 القضية المطلقة بغير وجوب الرفع لا اختياره ثم لو جعلت فيه قولك عند عدم
 قضية خلافه راجع الى اختيار الرفع لم ينتج الى ان النصب وفيه بعد بسلامة
 عن الذي يعني ان النصب خلاف الاصل ان قلت على تقدير الرفع الذي يلزم مثلاً
 الاصل وهو كون النصب خلافاً لما يجب ان يكون كذلك وقول الجاهل حين ايهون من
 علة فيها لا فيه من حذف النصب والتمسك به وفيه انه يلزم به خسران في
 عن هذه الضابطه وانما راجع في الضابطه التي يلزمها كما قال الشيخ في
 قضية الرفع التي راجع في قضية النصب ويكون اقوى منها سنان فقط
 ما ذكره واما اذا لم تكن جازية مع غير الطلب لم يقل مع الجاهل مع انه قد
 لا اشارة الى انتفاء ما يلزم اختيار النصب والا فلا يقال ان عطف
 الجملة الفعلية التي بعدها على فعلية او مع كونها جواباً لجملة استفهامية غير
 فقد اكتملت في جواب الهم كرسيت لان القضية التي تقوى جانب النصب
 المتناسب والمطابق المذكوران كالاسم والشيء الذي هو نفس الطلب قد
 سبباً لانها اذا كانت معبرة كالاستفهام مثلاً لم يكن من باب الباب لا من باب
 على الاسم فان الرفع يعطف في وان الجملة الطلبية فلما يكون اسماً لا اختياراً
 الطلب بالفعل لا اسمي الى اقتضاء حصة الطلب بالفعل كرف الاستفهام و
 العرض والتعويض لا ليعارضه السلامة من الحذف كاشقة وتوجه في كلامهم
 فالله يلزم الاسم او المردود اسمية في غير الموضع لورود
 النصب هنا سبب عطف جملة ولو كان وبن على جهة فعلية حقيقة قد
 او سبباً نحو مرت به رجل ضارب به او يندم بعلمها فان كسر الفاعل به
 بالفعل في حكمه واستثنى سببه عن الجملة الفعلية الجملة المتعجبية بخلاف
 وعرفه ليس كقول المتعجب نحو هذه وتجوده عن العرض لا حقا بالاسم
 وانما جاز ان الجملة النائية في ان اللفظ في اعراضه لا عاطفة والالزام
 عطف الجنب على الاشارة فيه ولا تقدر معولها في عدم تقدير معول
 لما بحث

لما بحث لا يثبت الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هذا اسم المردود
 واما اذا كان الاسم الذي هو بعد نحو من زيد فخرية كان حكمه حكمه بل
 كما صرح به الشيخ الرفع في قوله قال او كان بعد كلمة الاستفهام كان اسم النعم
 هو قال او مع الاستفهام لم يوجب كما ذكر في سورة فلا يوجب تقدير الفعل
 مع سببه ان التلطف به والسمي في ذلك على ما ذكر ان بل طائفة بالفعل فاذا لم نجد
 فعلنا نلت علة كما في زيد خارج واذا وجدت فعلنا نكرت القضية ان قد
 قد فلا تضرط الا بان نعالقته ولنه فتح زيد خسران واذا انشيطه كما ذهب اليه
 سببه ولا تخسر خلافاً لكونه من فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكمه وفي قولك في
 بعداً وخلافاً للطلب فانه ذهب الى ان حكمها حكمه من طائفة في لزوم دخولها على
 الفعلية الذي على الجازات كنها فاحصة عن اقامتها وليس مدخولها على
 قد خطه الوجود على قطعي المجهول حيث دون حتمها فان حكمها حكمه مني قال
 رواج الفعل في انما ثبت الذي يجوز ان تقديره فعل رافع فيقال ان رافع
 يقبل اذا قبل زيد ويمكن ان يقاس الاول على قوله المفعول في قوله
 قد ذلك وعنده خوف ليس عطف على قوله في الاسم كما ان يلفظ خوف
 لا يفسر في حين تحقق الاسم وتوجهه فان الاول انما يكون عند من والاسم
 ورفعه واجب وانما في عند رجع الى البعض ورفعه مما كان في وفيه
 اللفظ اذا رجع الى كونه حيث او حصة كان الاول ان يحمل على الجنب كما في
 من التقابلية التامة وهو خلاف المقصود وقال الشيخ الرضي ما جاء
 يرجع الى ان لا يفسر في حين كونه حيث او كونه صفة لان المردود بالشيء المجهول
 لا مطلق الشيء لا بد منها وللمسكنات المندومة فاذا رجع بالشيء المجهول
 وجعل مثله صفة كان الشيء كالمخالف في قوله في التقدير وفيه نظر لان لا
 نسلم منها ولشيء المندوم لا خصوصاً به بالوجود كما ذهب اليه في
 ولين مسلم منها وله المندوم جاز ان يخص بالوجود لا بالعدم وفيه
 التقدير من لا مانع بخصه المندوم مما يسوغ في الواجب وصفاته ولين
 نسلم بخصه بالمندوم في فلا يتم ان الشيء كل واحد منهما في التقدير بل المعنى

كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعلم من المخلوق لنا
بحسب الغيرة او بحسب الواقع عند العلة فلو جعل خلقه صفة لم يحصل
المقصود ولو لم يكن الامر في الاختيار قلنا ان ما عارضته بقدر
المعطوف عليه اسمي السلامة من الخلف العام عارضته بالعيب لا بقدر
عدم حذف العايد سيجل للرفع لاننا نقول ليس في تلك المثالين باب حذف
العايد بل من باب الاختصاص على بعض التركيب اعني ما على ملكه بان لا
يذكر من عايد اذا كان جملة اسمية فحذفه من المثال وقدره سبع مائة
فذلك ليس بالاختيار بل بالصدر فحذف العايد معطوف عليه او على حذف
قلنا في الاختيار الذي هو جعل المخلوق خيرا او اذ جعل الفعل ومثله
مقتضيا اسنادا الى الشيء الذي هو في حكم الماشي كالفعل في زيد عرف
كان الكسبي مقصودا باعتبار المذهب الذي هو الضمير بعد حذف الشرح
وما يمكن من الاسماء السبعة في الشرح والاشارة به جواز الجمل
فيها التخييل هو جوب وهو لها على الفعل قال الشيخ الرشي لا يمكن ان
التخييل في العوض والاستفهام والشرط والتمني معان يمتنع بالفعل
فقط ان القياس اختصاص جزم فيها بالافعال لان بعضها يثبت عاودك
الاصول كوف التخييل والعرضها اختصت بالاسمية كالتعليل وبعضها
استعملت في القبلين مع او لو بينهما بالافعال كمنه الاستفهام وما ولا
الشرط وبعضها اختصت في اختصاصها كالاظهار والشرط فان
في ان اسما يمكن يجوز عند الاختصاص ان يكون مبتدأ فاعلم وان صدق
عليه قال الشيخ الرشي ما سألته ان ليس الفعل الواقع بعده مستغلا عنه
بغيره لان معنى الاشتغال عنه بالغير الاشتغال عن نفسه بغيره
الغير بغيره فوقع السجل ويجوز فيه بغيره باعتبار اسنادا وذهب الى المعنى
الذي هو اول عليه بالفعل حتى يكون المعنى زجب الذباب به ضعف لعدم
اختصاص المصدر بالاول عليه بالفعل معنى ويجب ان يكون المصدر
الماضي من باب الفاعل منقوصا فيكون تقديره زيد بلا اسم الا

به وفي هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف وفي المثال ملازمة مبتدأ
الصفة لموصوفها مع استحقاق اسناد اليه قال الشيخ الرشي الاسم
الذي قدر العامل شرط التغير يقع من كل عامل مع وقوع الاسم التخييل
من الفعل التخييل ان احد واقع من استحقاق القدر وقام الضمير في المثال
الفعل وزيد في ان زيد اضربه واقع فيه ضربت القدر وقع الضمير من ضربت
الفعل والتقدير في ان زيد لم يرقم لا هو ان قام زيد لم يرقم لا هو لا ينفاض التخييل
لا وكذا في ان زيد لم يرقم الا يا ان يضرب زيد لم يضرب الا يا هو لا ينفاض
ان زيدا في اسي ملاكس واذا سب ليت كنيته به الى ذهب لانه من الله
وزيد مفعول واجب بالابتداء كما ذكره الصف وفيه ان يكون
يكون مفعولا بواجب القدر كسبب الاستفهام في واقع ضابطا كذا في
شرح المفعول وكذا اجزاء مبتدأ وفيه لقوله تعار وكلا في
وكية مستطال يستحق بحسب التقادير لا يتك شيئا كبره ولا
صغره والظاهر ان لا يمتنع القاء بحسب الظاهر في هذا الباب
لان ما بعدنا قد جعل فيما يقام نحو قوله تعار وركب فكله عن بعضهم
يدوعين من عند نحو الزائفة والذاتي الواو اما لا يعطف
على كل شيء فعلمه فيكون تقديره وكذا نحو الزائفة والذاتي الغا
بمعنى الشرطية لتعليل جملة وتجلتان بتقدير المبتدأ اراسي في
جملتان لتعليل آخر معطوف على الاول اما لا يعطف على قوله وكذا كل شيء فاعلم
جملة الفاعل الشرطية الشبهة الى التعليل خبر القوله الزائفة الخ
بتقدير العايد جملتان مطلقا بغير عطف على جملة الزائفة الخ
مبتدأ من الزائفة يكون ابتداء وجزان يكون مسيبة عند هذا طرف
لان الطرف مبتدأ فان الطرف كشيء من استحقاق القدر كان قد عرفت
طرف كشيء من استحقاق القدر كان قد عرفت طرف كشيء من استحقاق القدر كان قد عرفت
في الغار وانما قال مثل لان الغار اذا كانت زائدة او غيرا وتكون في
في عرض كذا في قوله تعار واما اليهم فلا تقبله جاز ان يعمل ما بعدنا فيما

اذا لم يثبت له وجه التقدير لم يثبت له وجه التقدير
وان اقدمه المصلحة في ان يكون الاثر رجحاناً مستنداً في وجه
الاضافة او جرد ذلك والتقدير به الحكم الشرعي والشرطي في الفعول والاشياء
ان ثبتت زنا رجحاناً على ذلك بالرجحان مستنداً بالافراد وقيل زائداً وما
ابتدأ الكلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور السبب بعينه او
للتقدير لان حمله واجباً مستنداً لا وجوب الذي هو الحكم وجرد الوجه
يكون ان يثبت ان ما بعد خوار التقدير والبيعة او كانت الفاعل واقعة في
لا يعمل فيها قبلها واختيار السبب باطل يعني ان السبب طية اشارة الى
استثنائنا المستثنى فيه نقض الشئ الذي ثبت نقض المقدم وهو ما ذهب اليه
وسببه وانما حمل على ذلك ان لم يحل عليه لكان معناه ان اختيار السبب
على بعض التقديرات كغيره واقع اصطفاً في الشئ ولا يعناه به نص في وقت
في كلامه في التقدير بضمير وقت وهو اوضح في القسم الثاني منه وله الاية كسر
الجزء منه وفي اصطلاح الفاعل معقول لظلاله لظلال التقدير كونه من راء او
مؤداه من اعيانهم على وجه السبب اشارة الى ان اطلاق الفاعل على الاصل
باعتبار ان جعل لغير العامل يتقدّر التقي الا نسب بالصاعدا ان يقدر بالتق
بدون التقدير قال في حيزه اسماء بعد هذا القسم الذي هو المحذور اما الظاهر
مفسر الظاهر لا يحسن الاضافة الى المني طلب والمضمر لا يحسن في الاعراب لظلال
وغيره في قوله اياي والشر وسببه بقدره بمحذور وغيره بقدره بمحذور
والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضوي او ذكره المحذور منه هذا القسم يكون
ظاهراً او مضراً او كان الظاهر مضراً فالاول والمضمر مطلقاً او مضافاً
غالباً على حقيقة المجهول قال الشيخ الرضوي في قوله او ذكر المحذور منه نظراً او ذكر
مصدره في عطفه على قوله معقول بعد من حيث الوجه الا ان يقدر في الاول مضافاً
الى هو ذكر معقول وفيه نظر ايضاً لان التقدير بين انواع الفعول به والذكر
منها وفي بعض النسخ او ذكره لثبته المجهول وليس بمحذور لان او يثبت الفاعل
اي ثبتت اضرابه فيجب ان يثبت اضرار المكون مثلاً والذكر مقرر وقيل مضراً وما يثبت

جمله

جمله وانما جازت المنة اذا كانت اجبة او اختيارية قدس سره احتمال
الاخر وهو الشهور النسب في الفهم ولم يحمله معطوفاً على قوله معقول
لا يثبت ما ذكره من الوجه بل يحمله معطوفاً على فعله قدس سره في الفهم
حذر او ذكره يمكن ان تكون الاحتمال الاول ويجعل معطوفاً على قوله قدس سره
يتقدّر المحذور او يحمله معطوفاً لانه لا يتقدّر والوجه ان التقدير دون
من افعال التقدير لان التقدير لا جازاً لا يتقدّر لان التقدير لا عدم الفاعل
لا دخل للتقدير في التقدير لانه لو ذكر محذور التقدير او يحمله معطوفاً على
قوله معطوفاً لا يحل الاضافة من باب جر وطيفة لا تقار العطف بالحق
في المحذور او انما يصح اذا كان محذوراً ولا للمعطوفين ليكون اشارة
الى القسم المحذور وليس العبد من جهة تضاف الالهيات القول لا كان الاحتمال
بين المعطوفين باعتبار القيمة كان التقدير المعطوف عليه في قوله
معقول مثلاً ولا يتبين قلنا نعم او قلنا يتقدّر العابد والتقدير
المحذور منه من نوعه او مستنداً بضمير ذكره وجعل المحذور منه لانه
ايك كماله قال الشيخ الرضوي قال الله الاصل التلك لم يحذور بين ضمير
والفعل لانه محذوراً وبالضمير مضافاً الى التلك فقال التقي في ذلك قوله
الفعل محذور التقدير لعدم الاختيار اليه في جميع الخفاف ولم يكن ان يكون
منه لانه علة مقدر فصار مفعلاً ثم قال لاري ان في ان يثبت لظلال
عنه والاولى ان يقدر به التقدير اي كماله بخاصة العامل وجازاً اجتماعاً
ضمير الفاعل والفعل الواحد او كان احد جملته مفعلاً ولا يخفى في
عنه صحيح يمكن ان يقسم في التقي من التجهيز يكون التقدير التقي معاً
تفكيك ولا يخفى ان في التقدير التقي مع التقدير من التجهيز تاكيد ليس
في التقدير بعد لانه لا يقدّر التقدير زيداً من الالاسد لان معنى الاتقاء
يسببه بدن لا يثبت بيننا وبيننا قال الصواب ان يقال يمكن ان يقدر
تقدير التقي ونحوه فان المعنى على بعد تفكيك ما يوجبك وتاملاً
لان تفكيك محذور عنه لا محذور فكيف يصح القول بان المعنى بعد تفكيك

لا يتم فكلون في حله كما ان من حله لغيره الذي هو المجرور اسم الشئ
المرحلي وان الدخول لازم بمقتضى كانه في غير المكان ووجودها في المكان وبنحو
التي في قولنا والفعول من المصادر الالهيه متطابقا وكونه ضد الحضور و
هو لازم لا يتغير ان ما ذكره يدل على ان الفعل متعدي بلا واسطه والتفصيل
في انما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة
سرت فيه واذ يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس الغيب بالصحة لا يوم
صحت فيه في الصيف وما يستعمل في الامران نحو زيد سرت في يوم الجمعة
سرت في الجمعة وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه الفعل
هو ما فعل لا جمل فعل الى ما هو جمل على الفعل وهو مقوم اما يجب النصب
او يجب التحقيق الان براد او بذكره مع لا يفهم يخرج المفعول
المجرور نحو جملك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل
لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل والله المتعصب محلا والجار
بنسبة اليه والتعريف فان الناديب اسم يحل بالنصب
ان قلت كيف يحل الناديب بالنصب ويرتبت عليه مع اتحادها بـ
الذات قلنا ارادت ان يرتب ما ينضم الناديب اعني الناديب فقال انما
العلمة اليه الناديب واسم الناديب النظمه العلمة المحققة في
الحديث في الفا علو السمان ولو حوت بالعلمة المحققة لربعت عند الحق
وقعدت عند الحرب شيئا ولو قال جاريتك شيئا لكانت
اي بتقام الفا زنة للجار والظهار الجلالة ويحتمل ان يقاس فيه نوعا
عليه وتبين على عدم تعينه والاكتفاء بظاهر الاسر والقبائل
الفعل يكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفعول من الكلام
مخالف خلافا لقول الزجاجة خلافا للزجاجة وخلافا للزجاجة
عنده حال غير هذا الشك فان عده مصدر لا يري من كون مفعولا
عالم المفعول له حقيقة وبنائها كما في مرتبة تاليا فان معناه اوت
بالنصب ناديبا وبنيت في القعود عن الحرب شيئا فيه ان
القعود

القعود معاير بالذات لا بمن فانه مقدم على القعود وسحب الترتيب فكيف
يصح ان يكون مصدره استغناء لا فعله المجرور لان برادو الجار شيئا
كأنه القاصد بالنصب هو القعود عن الحرب كما يرد بالشيء الا ان
على الكيفية الثابتة وهو الاقناع ولا ينبغي ان في ذلك من الغش من
او حذرت من ضرب ناديب وقعدت فعوده حين الظاهر ان المصدر حقيقة
هو المجرور في الاقناع هو المطلق المصدر غير انما يستعمل في الرفع كما في
منه حذرت من ضرب ناديب هو المطلق في الرفع بان ما في القعود مصدر
للفعل فعلا لا يتناول عن شئ ورواقول الزجاجة ورواقول الزجاجة
من حذرت ناديبا حذرت الناديب اتفاقا وهو كذلك ناديب ليس مفعولا
مطلقا فله ناديبا الذي معناه ولم يكف بارسان الغيب فاعلم انما
وضع المظهر موضع الضار في المثال اشياء والرفع والتقدير في قوله
ينها بان التقدير شركة في الاقناع في النصب والرفع هو المركب
الافعل والنصب اي حذرت فاعله عامله قال المشرع الرضي بعض العلماء
ربطه بذلك وهو الذي يتوهم في الظن وان كان الاغلب هو الاول
على الجمل ان قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في شجر البلاء فاعلم
النظرة استقفا لا سنده وهو المستقيم ليس هو المفعول بالنظر هو المفعول
بكونه ان يكون حالا لا مستقفا من هذا حال الفا على ان الاستقفا حال المفعول
في الاستقفا في ومقارنا امان الوعد المارة في الزمان لقوله
تعود في القعدة ان في يوم من يوم يقع الصاعقة من صدمتها بالنصب اي المفعول
في الدنيا ولا ينبغي شيئا على ان اسمها الفاعل لا يشك ولا يشك ان يكون
نكتة في شدة بعضهم لا يشك في وقوعه في الغالب في التاكيد لان الغالب
البرء من الغيب او يكون زمان وجوده مما ياتي بان يكون اشد اول
الى ثوابه او يفسد ذلك لان هذا الشك على المصداق انما يشك
ذلك لان علة الافعال كثيرة اذ لا ياتي بامته لاشد اشد في الدنيا على المصداق
وفي بعض المواضع ان في البراء من الغيب جمل على ما هو عليه في

قايما مقام الفاعل فيكون وعين تطلق اعتبارا بغير راجع الى مصدر الفعل وعن
 جعل المصدر ثابتا بمناصب الفاعل من غير تخصيص وقد جعل بين الفعل والمصدر
 قال قدس سره في الحاشية والاعمال الواسعة والاول والآخر وان من قدس سره في غير
 ما هو بوجوبه من سبب متين سواء كان ذلك المفعول متعلقا ببعضهم كمن المفعول فاعلا
 نظرا الى ان عروا في قولك ضربت زيدا وعروا معطوف على الفاعل لا المفعول معون بمتلطف
 لما قال به نحو حرك وزيد فان الخاف في الفعل مفعول اذا المعنى بكيفك كذا هو
 الماء والخشبة اي من ذي الماء والخشبة في العادة اي وصل الى الال الخشبة فالتعب
 ارتفاع من الماء والخشبة منها مقاس يعرف به قدر ارتفاع الارض في تبادله
 والارتفاع بمساجلة الفاعل اه فلا يجوز صيغك زيدا وطولع الشمس كما ذهب
 الاخرين اليه وجوز غيره من الالات ليقولهم ما زلت ايسر والاشغال فان الارض لا
 يتحرك من مكانها بل انما يظهر الارتفاع بالسرعة في جهاز من شمس لا يسر بان
 او مكان واحد لا يتحرك الا كارتفاع بقية الزمان نحو قوله عز وجل
 وفعلينا لرضيها قال قدس سره في الحاشية حصل بجه شمس انما يتحرك
 وضع البصر في شمس خور وكودك اعلم ان مذهب جمهور النجاة قال بعد
 الفاعل هو منصوب بنفس اللوا وفيه ان الاول رعاية اصل اللوا وفي
 كونها غير عاملة ولو نصب جميع مع مطلقا نصب في كل رتبة وضعت
 قال الاخرين منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لا كانت
 في الاصل حرفا عطفا نصب ما بعدها واصلا او العطف ولهذا لا
 يجوز نصبهم المفعول متعلقا بعمل في مصاحبة التقا فاولا على مصاحبة ثانيا
 لا في الفتح قال الشيخ الرضي لارامى متعاضد تقدير المفعول مع عاملة اذا
 تاجد عن المصاحب كما بان تقدير العطف على عاملة اذا تاجد عن العطف
 عليه فتاسب معنى العبد لان في المعية زيادة اجتماع اي وجه
 جعل كان كامة فقولنا لفظا متميزة او حال ويكتمل ان يكون ناقصة والاول
 او الثاني لا تعرف ما وجوب العطف لان الاصل في نه اللوا والعطف
 وانما يدل على نصا على الراء من المصاحبة وفي المثال الفروض لا يمكن

التخصيص

التخصيص بالنصب على المصاحبة كما كان النصب في العطف الذي هو الاصل
 ان كانت فاعل عروا في المثال المذكور ليس مفعولا مع وكلامنا فيه فلان ما
 قوله لم يجب ليجوز فلان كان الكلام بهذا لا يخص به والانه قبل بعد ذلك
 العطف من كان العطف فيه متعلقا بوجوب الجوز الى ان العطف في العطف
 المذكورة فيجوز ولهذا قالوا فيها ان النصب متنازل حيث لا يمكن العمل على
 العنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الى جهة ثابتة وبها نصب على جهة
 ولهذا يجوز القوم النصب مع اعتبار العطف قال ولا ولي ان يقال ان
 قصد النص على المصاحبة وجوب النصب والافلا لان العطف على
 الغير يجوز قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزون في السعة والسعة
 للسعة واما في السعة فيجوز في السعة وذلك باضمار حرف الجاء
 مع انه لا يعمل بمقدار قال الاخرين يجوز العطف على ضعف ان لم يقصر
 النص على المصاحبة وهو اول ما قاله المصنف في قوله في قوله كقولنا
 هو الارحام بالجاء في قراءة ثور وانما حكمنا بمعنوية الفعل الشعر
 بالمعنى الفعلية المتأخرين الاولين على الاستفهام وحرف الجاء المطالب
 للفعل في الاخير لانه شئان كلمة الاستفهام واثبات الذي يجمع المصداق
 بجمع الفعل والصفة فالاشعار على المعنى الفعلية في الاشياء في تعاضد
 الامرين بخلافه نحو ذلك وياك ونحو يا انت وزيد فان الاستفهام في
 ضعف لغوات مقامه حرف الجاء بالاستفهام في المثال الاول لغوات
 معاضدة الاستفهام باستفهام في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الاثنين
 في الحكم الرضي فحق في الحكم بين الاثنين والاخيرين وبين الاخيرين
 لان معنى ما تعاضد وما بينا له متعلق بمرقبه الكلام ان يعنى كما انت اليه
 قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما زلت وعروا فيجوز وف
 تقديره ذلك مثل ما زلت وعروا اي اعامل العنوي مع يجوز العطف
 ما زلت وعروا وقد علم حال المتأخرين والاخيرين وكل قضية تضمنت حكم
 فذلك الغضا يا منطوية الاحكام محلهما حكمنا بمعنوية العاطف في تلك الاثنية

ليس باعتبارها لا تتماثل بل مقيد بمثل القيد هو المقيّد وهو العامل فيه بحيث
 لا تكاد اوقات ليست انتهى فغير راجع وجعلت فقيده التي لكان المعنى
 ليست انتهى راجع وهو فقيده وليس المعنى مع ذلك بل معناه تمت انتهى
 وان كان فقيده راجعا وكانه اسد صاير وزاير بكونه كاجا وزاير اسد
 صاير لانه اداة التثنية لان النكبة قبله لان الحال جواب كلفه و
 السؤال شافى العاوية وفيه ان المفعول له جواب الله انه يصح ان يكون
 معلوما والى ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجرولا باعتبار راجع
 نكبة موصوفة ولو قال موصوفه بدل موصوفة ليشمل الموصوفه
 بالاضافة لكان احسن الاستقفا فيها او بوقوعها في حين انتهى او
 لقي او برغاه ان جعلت اسما حال انتهى به الى ان ليس نصا في الاشهاد
 يجوز ان يكون موصوفا بالاختصاص او على الحال عن ضم الفاعل في
 اشهاد اى امين انتهى او عن ضم مفعوله لا يخفى انك لو جعلت
 حالا عن كماله ليس فيه نصا في المفعول يجوز ان يكون حالا عنه
 حيث انه موصوفه بالاضافة او بالوصف او واقعة في حينه الا
 استفهام لانها تشبه النكبة الواقعة في حينه انفي كونها غير موجب
 او بعد الانقضاء لانها لم يبق قد سرى في تعيين صورة النكبة عبارة
 الابواب حيث قال لا يكون صاحب الحال لا نكبة موصوفة ومعتبة
 غناء المعرفة لاستقفا فيها او في حينه الاستفهام او بعد الانقضاء لانفي
 مقدما عليه الى ان انتهى قال شافى في قوله بعد الانقضاء لا يمكن الملاءمة عند الا
 ان تقول ان بين قولين بعد الاول بين قولين بعد ما عليه شافى في قوله الحال
 ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او ضمير المذهبين لاضمية النكبة ولا يخفى
 انه لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة لقول نكبة والتقدير بعد
 الى ان عنها ثم قال لو قال او قيل الا لكان سماعا عن التعسف لا يخفى انه لو
 كذلك يوجب ان يقول او قيل الا لكان سماعا عن التعسف لا يخفى انه لو
 ذلك او ما لا يختص به انما قال نقض النكبة لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون

وعومها

الاستشهاد مقدر غداة الاستشهاد لا يكون في الوجوب الا ان قال
 الله وانما حسن التكثير بها لان الا يقطع ما بعد عايد فليها ليرى ان يكون
 الحال صفة بها لا لفظا عايدا وفيه نظر يجوز ان وقوع الصفة بعد الا
 او مقدر عايد الى وانما حسن التكثير لان التقدير يومهم الاستشهاد بالصفة
 ويجوز قول وصاحبها الماويج يكون عايدا لفظا للتثنية بين الزاير والماويج
 والماويج فليها مستفاد من قوله موصوفه الى موصوفه عايدا ولم يزل فاعل في
 سبب في الماويج الماويج ولم يشغف عايد لغيره لعل قال قد سرى
 في الى شبة الا الاشفاق الزوف والنقص بالصاد الميم والغبين الى الميم
 من نقص السبيل نقصا اى لم يتم مراده انتهى وفي الصلح من نقص مراد تمام تا
 ربيدون وسباب ناشد شبة والتميز اذ كان حذو مائة ثم
 بر من العطف قال قد سرى في الماويج العطف باجول الى ميم السبيل
 منها ميارك الا انك والركب المشايخ يعرجون شبة نحو ابا زيد و
 به وحده قال قد سرى في الماويج الماويج موصوفه وموصوفه يقاسر
 موصوفه وموصوفه كونه موصوفه وعدا وعدا انتهى قال الشيخ الرضي وحده لان
 الاقراء والتكثير والاضافة الى الضر لانهم النحبة الا في ماضى ماضية
 فليها يجوز ان يقال ان صلا التاء عرفت لقيام المضاف اليه مقامها كما
 قبل في اقام الصلوة مشافهة حرك لفظية المطلب قال قد سرى في
 الماويج الماويج لغيره الميم والميم في الميم وفيها الا بها وقال العايد
 قد يوجب الميم المشغف ونقصها الطافه مشاويج كل واحد منها او
 نوعها وتاويها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة لظاهر ان
 كانت مصدر اكان لغيرها بالاضافة او باللام وتاويها على الوجهين وان
 كانت غير مصدر كان لغيرها اليه كذلك وتاويها انهما في معنى النكبة
 نحو صدرت بهم الميم الميم في كثير اسر بكثيرتهم وبعده الارض
 نحو دخلوا الاول فالاول اى اولها فالاول نحو جارا لرجاس ثلثتهم وكذا
 بفهم الى عشرة منهم فان في الاسماء الاثنائية اى اضيفت الى ضمير الماويج

منصوب في الجواب على الحال لو قوهرها موقع النكاح في الجواب
كذلك لا يفتقر في غيرهم احد جانبا منها مصادرا لا لفعال او للصفات التي هي
ومنفذ او في ظرف غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على قاعدة
الشيء الرضائي معرقة موضوعة موضع النكاح يقع ان المقام المصدق
الذي يجرى اوله اذ قد كان صاحبها نكح في الحال مشددا في لو كانت تملك
واجب او لا لا يقدم ولم يكن الحال في شيئا من وجوبها ورجل وزيد ركبها
لتخصيص فيه ان الحال ما من الفاعل او عن الفاعل به وكل منهما مخصص
الحال المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر لان المقام في الحكم فلا يجرى
التخصيص في كل ما يقيس بالثبوت والى ما ليس بالصفة فيه ان هذا
لتباس لو كان محذورا لو وجب التقديم وان كانت النكحة منصوبة متحققة
ولا يقدم الى العنوي دون اللفظي فان تقدمها عليه جازي الا لان قد
كتوبت بالو او لم يمتدح اصلها ويو العطف او عدم منه في اللفظ
كفعال التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصوفين
سبب الموصولات نحو جازي الذي ركبها جازي فمادة اختيارية فاعلم
وقاعدة اعلم ان الدال على حد شئ فمادة اختيارية بل على حد شئ معين نحو هذا
رب زيد عمرو او لزيد ب زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو وقد بدل على
غير معينين نحو زيد كعمرو فان التثنية بدل على حد مشترك بين النكحة والمثنية
لكن لا بدل على حد صفة حدث وعلم ان التقديم بجزءا خلافا للمثنيين بوجه
كالهاتين والزم ان اول التعاقب او الى الابد ذلك واذا اختلفا باسرها
يثبت بالعبارة حتى يملك كلامها ما يتعلق به التزموا ان على ذلك التعاقب
صاحب ذلك الحد المصحح به وان لزم التقديم العامل الضعيف وذلك
لاجل لرفع الالتباس والحدس على البيان فتقول زيد قائما كعمرو وقاعد
تد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا البصر الطيب مد رطبا ففعل
هذا مع الكلام وحيث يكون قوله بخلاف الظرف حال عن قوله على العامل العنوي
كلا حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعترافه بغيره

الجدارة

الجدارة او اجماعا او خلافا الى البصر في شدة كاهلته في الماشق
البصر فاعلم ان هذا الاحتمال الثاني في هذه الظرف يتقدم على العامل العنوي
اي في الجملة يعني ان كان العامل العنوي في ظرفا وشبهة فانه اذا لم يكن كذلك
لم يكن تقدم الظرف عليه انما قال الشيخ الرضائي قد رتب ابن جازي ان
تقدم الى الابد ان كان ظرفا وشبهة على العامل العنوي في ظرفا وشبهة ومن
قد تركت الفعل البصر كسبب من اي الكسوة يستبين منه حال العامل المتبين
ولا على الجوار الفهم منه جواز تقدمه الى الابد ان كان ظرفا وشبهة بياكي
فوجب اليه البصر بكونه انا لا يجوزون فلا يجوزون تقدمه على العامل الثاني
واحدة وهي ان كان صاحبها سرفوعا الى الابد او اخر عن العامل سواء
كان محذورا بالافاضة استثنى منه ما اذا كان المشافى جزءا المضاف اليه
وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم كانه على فاعله نحو تراثنا
بزيد فيصنع صيغة ابراهيم لان الحال تابع الى قبل لا يرد على نحو ركبها
جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مستند اليه عمله قبل الفعل والشيء بها فاض
الاكتساب سر بالتميز او قبلا جزم مع تقدمها على صاحبها الجواز انما انشأ
احتمال عن الجواز والى ما سمع من القضاة تقدمها على فاعله جازي وقوع
بفعل كانه حال عن المكافاة والعين ما اوردت انك انما تلتها سر على انهم
ان قلت ان صيغة المفعول في سببها سببها بالاعانة عليها سببها فيصنع
المفعول فلتا المفعول في لا حقيقي كما اذا جعلت حالا عن الما من انه اصل المفعول
وسلم بعون على التقليل ان قلت الى الابد العامل فيمكن ان يكون الكاف
وقت الارسل الى البصر كذلك لسانه عند فلتا الجواز بقدرة والتقديم لا
يلزم ان يكون من صاحب سببها كاهلته في الماشق الى الابد والتمنا
للبصر فاعلم ان المكافاة والاش في كسبه منهم ويجوز الى ان تاء البراءة مخدومة
بفعال وفعل ومفعول اي ارس الى كافيته ايم عارضة رت ملة و
بعضهم يجعلها مصدر اي تكلف وكفا والجملة حال مقدرة والحال
تكلف وتذهب لان كافيته كفا طيبة لانه الى الابد غير مضافه كانه

الشيخ الرضي لا يخفى ان التبادر منه في المعنى سواء كان الال متفاد
 جامدا قال الشيخ الرضي من اسرار الحق الشقة قياس الى الموطنة وهي اسم
 جامد موصوف بمتقنة هي الى الحق المتقنة فكان الاسم الجامد وطلاء العالقي
 لا يوجد حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انما امرنا ان نوحى بما نريد من امرنا
 ومنها ما يقصد به التبيين نحو جاز رب اسد ابي مثل اسد او شيئا عاونا منها
 في انش رشة ودرهما وصا بطنة ان تقصد التخصيص فيقول لكاجز من اجزاء
 التي يترسها وتنب ذلك القطر على الحال وتأتي بعده بجزر اما مع او العطف
 او تحذف الى نحو بعت البرق فحين يدرهم وهو ما بقي فيه حوطة الاطراف
 بعد ما بقي فيه نوع حوطة قال في الصراط للشيخ عروة خذوا من امانتي النخل
 طابع ثم خلال بالفتح ثم يلج بالتحريك ثم ريش ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما
 فيه سلامة وليس ولا حاجة ان ياول اليه بالبركة او ان كان في الشقة
 الى النخل لان البركة النخل كيدل عليه اشتقاقه اما اذا كانت اشارة الى التمر كره
 الظاهر فيها بانها بالفتح وعز النخل او المذكر المذكر وعز المذكر
 لاخذ النخل بالفتح واحد من تفصيل ذلك في ذي الحجة شين قال يكون جنة قال
 الشيخ الرضي قد يقال ان كلمة مقام مفرد في جواب جزاء الاول منها اعراب كذا
 وليس عليه التبع في مقام المردف فانه الى رشة في نحو ما يبدى في قوله بركة
 به ابي الله بالنقد نحو بعت اشد دشت به درهم والاصل كل رشة درهم
 كما اقول بعت اشد دشت ودرهما والواو بمعنى مع في كل رشة درهم ووضو
 اشد دشت ودرهم بمقتضى بان فحسب بهذا الى ان يفتعلها والاعراب قال
 الى يحدون ان تأتي جمل الاصل نحو بعت الشاة رشة به درهم وشد درهم
 لان الحرف بمنزلة الحرف والاعراب تقيده فالحق بالفاعل والشو
 بوقت وقوع مضوم منها ولا يقصد من الانش عرو قوع مضوم
 وحى الضم والواو ان كانت الجملة الى لية فضلة اجتنابا عن زيادة رطة
 ولها ان يكون الواو رطة في الجملة الواو فعة خبر او وصفا الا اذا جعل خبرا او
 اذ في انفصال وذلك لوقوعها بعد الا نحو ما حسيك الا وانت تخيل وما جاني
 رجل

رجل الا وهو فقير فالاسم وفي كتاب الجمل المصنف بلسان
 محمد والشي على الاصح ولا بد انما السنان في قوله تعالى في قوله على الاسم
 بخلد الاسم من الرطب من عند ظهور الما بسنة نحو حوت له على
 الباب وهو قيل لاشبهه على الرطب في اول الاسر لاشبهه في الاسر
 مع الب رطب في قوله عبد الى النظم السابق والمضارع الشب بالضم
 قد سمع باله او ذلك لاشبهه جملة وان شئت قوله او لاشبهه شئت
 في رطب وشرط في المضارع الواقع حالنا نحو عن حرف الاسم قبل كاس
 اسين ونحوهما الشبهة على المضارع التقى وان كان بلم خلا فاما كذا
 فانه قال لا بد من الواو وان كان مع الغير قال الشيخ الرضي انما اشبهه
 بلفظ ما لم يند الواد وانما اشبهه المضارع بالان من الغير لاشبهه
 عن الواو ليدل على انه تحقيق ذكر اسم الشرف والوقوع بها كلام بقية
 على التحقيق قد مر ان لاشبهه ويجوز حذف العامل وقوله يجب قيسا
 في بدائع الواو بين الحال ان ياد شدة او غيره مقدرة بالفار وشم فتقول
 في الرطب بعت درهم فصار عد او شمر ابد ابي فذهب الشن صاعدا او
 شمر ابي الشمر ابد اخذ في الان زيادة وتقول في غير الشن فاش كل يوم
 جنة امن الخلف فصار عد او شمر ابد ابي فذهب القلة في كل يوم في
 الشراية والصعود وهو ابي الحال الموكدة هي اما النفس بمضمون
 وتاكيد واما الاستدلال على مضوم على سبيل منع الخلق والفتنة فيه
 بخلاف الموكدة فاشبهه بمضمون العامل فالتقول بان الحرف مطلقا
 قد لا العامل غير صحيح لان جرادا منها قيد له بحسب العبارة والندور
 ابي احقه فذلك التقدير من سبويه قال الشيخ الرضي في نظره لا معي القو
 تثبت الاب وشرقة في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلم عطوفا
 مفعول ثان لا تامل ثم قال والاولى عقد ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان
 العامل مع الجملة فلهذا قال يحذف عليك البوك عطوفا وذلك لانه
 نسبة الجملة الى المبدأ وكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يشهد المذكر على

جبرية الحجة ولا يلزم منها او بمعنى انية معطوف ما قبله بهذا المعنى فيكون
 لا يتحقق منها معنيان التحقيق والاثبات ولا يتحقق واحد منهما وهو متحقق
 والتحقق هو ما يتحقق بالافعال لهما اذ ان جبر ان متعلق التحقيق في العوالم
 ومتعلق الاثبات في الصورة لا يتغير هو الاسباب من حيث انه لا يذاع ولا يمتنع
 لثبوت اثباته فقام اي تحققت البوثة الى غيره اي شرط وجوب حذف
 عما عليها او غير عليها في وجوب حذف عاملها انما قدرت في الامور الثلاثة
 لان الحق ان الحما الموكدة قد يكون موكدة بحالة فعلية كقولهم لا يفتقر
 الامر مسبقا الى لا يفتقر او من تحصيل الموكدة بالجملة الاسمية بالاول
 بالصدور فتعمل قوله لا يفتقر من جملة الافعال وكثيرا ما في حيزه والصفة
 المصدر **التي** بقرينة النسخين **والتي** بالبريد كسر الباء قبله قد
 يقام بقرينة لان المتكلم يتبع من بين الاجناس من يرفع الابهام جبرية لا
 بهام ولا يفتقر الى غيره ان يفتقر ان يفتقر ان يفتقر ان يفتقر ان يفتقر
 متكلمة متغايرة التعيين واحد منها بالذكرة والاصح في التفسير لان التوليف
 لا يذاع على الغير منه واما ان يكون توقيف باللام ولا يفتقر الى غيره
 رايه والم توكدة وسف نفه الى غير ذلك وعند البعض ان عين رايه
 هو رايه وان لم يكن نفس فيه متغايرة ان سف نفه بمعنى سف او بمعنى
 سف بالشدية لان الاصل سفت نفه فلما حوّل الفعل الى الفاعل انشعبت
 بوجوه الفعل على فصار معنى سف بالشدية في معنى الموضوع له من
 حيث انه موضوع للفعل الواقع من الموضوع النوعي المجازي لان اسرار الوجود
 والكليات والذات انما يذاع بها العالي الحقيقة وهي العدد والوزن والكلم
 لا يستعمل بجزء فاما سفت عبه اذ رايه بها المعنى وهو الكليات والوزن
 كما سيجي في غيرها من لكن الظاهر من حذف الالكامل وفتح لا وكره
 ان يفتح السرف من ان اللفظ المستعمل لا يدل الا على اثباته الخلق ويمكن
 ان يفتح اليه بان الثابت قد يفتح في مقابلة المعنى وقد يفتح في مقابلة
 الحوادث الظاهرية والاشياء الجوهرية الثاني **كثرة** غير مستغنى عن الموضوع

ولهذا

ولهذا يكون حقيقة وكل واحد بخلاف العشر من فاني اطلاقه على خصوص
 عشرة من جملة وكذا يقع جبر الاحتمال من وصفات الابهامات فيمكن
 ان يفتح ان الزواجر كلها خارجة لا كثر فيها بعد الايقار في الاحتمال كثر
 المستند لان حصة المشتك قد ضاعت في ذلك لا لا تقول بكونه ان يفتقر ان
 المستند لا يفتقر اليه من الاخر المعينة لما يذاع من المشتك والابهام
 في غير الابهام ان قامت في اليقظة ان لا يقع التفسير من الاسباب الاثبات
 ان يفتقر اليه من قبله الى ان مثلاً في قوله تعالى ما ذا اذاع به من مثلاً من غير
 ذالاحتمال عنه وكذا المر في جعل في حيزه اذاع فلما علم انهم جبرية على اوجه
 عن الاسباب الاثبات في كافي من جملة وغير جملة والابهام في الابهام
 فانه في سبب كذا اذاع السطر بالفتح المذكور في العينة والابهام في كذا
 الابهام في كذا يذاع من جملة كذا المشتك بالفتح المذكور في العينة والابهام في كذا
 حيث وصفه في بالحقبة رابع الى الذوات ان الاول رايه بالحقبة الى
 ان فانه في قوة قولن طالب سفي مشوب الى حال البنية السرف الذوات
 المقدرة اما اضاف الى اما انصب عند اذاع وصف اضاف الى الزيادة اليه في طائفة
 نفس وصفا علميا واما غير متضاف اليه اذاع لم يصب اضاف الى الزيادة اليه في قول
 في كافي رايه رجلا وشبهه كافي في رايه ان يكون رايه لا من شئ او عطف
 بيان له كافي الحق في السرف قد سرف الذوات المقدرة في كافي في كافي في كافي
 متضافا اليه اذاع كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 رجولته او شبهة اذاع كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 يرفع عن مشروبه عن جملة السرف كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 ان عن في مشروبه ان ما رايه كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 اسك كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 سبب كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي في كافي
 لذلك التفسير لانه سبب لا يذاع ما يستعمل في كافي وكذا معنى قوله بعد ان

المثلث لا ينشأ على شريطة مستقلة بان النسبة الثامنة وليست الاضافة كذلك نحو
 حبك زيد ابي فليك زيد فكلما قال طالب زيد الماي كان مثلاً فكل وشبهه
 فكلما كان عا في النفس اوابا وكذا في ما عطف اعني الجوة في الـ والدر في الاصل
 اللين قال الشيخ الرضائي في الاصل ما يد راس ما يشد من الفرج من اللين و
 من العيتم من الطرد وهو بينهما كذا عن فعل المدح والقصا عنه واما طالب اخذ
 الى الله فله قصد النقص منه بنحو انه الى تعالى لم يفقد الى به فوجي للذرة يا
 محب فاعلم ثم ان كان اسما راجع الى قوله والاقول له عطف في لغة العرب
 شبهة مشبهة وهي انشفاض الشريطة الاولى لطالب زيد نف فان راسهم
 راجع فله لا انتصب عنه واليه ان يكون له عطف واجاب قدس سره بقيد
 مقيد بما يكون التميز لئلا يكون انشفاض انتصب عنه وكذا في مقدم الشريطة
 في ذلك لئلا ينقص بمثل طالب زيد نف واجاب المفاضل الذي بان نف كما
 صح ان يكون لا انتصب عنه بان يكون معنا الطالب زيد من حيث انه انقد
 من القوس هو ان يكون له عطف بان يكون معناه طالب زيد من حيث ان له
 نف فعلق به واستحسن في الجواب فقال ان حسن وفيه نظر اما اولاً فاما
 لاقتضائه معان ذات اشياء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والافاض
 البين الابل المع والاول ولا يخفى ان غير ضاحح للعلاقة واما ثانياً فلان في
 الجواب لا يحكم مادة الشبهة اولاً تنقصت الشريطة كقبي زيد رجلاً فكل
 في الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم النقص
 او يعني به انها المطال في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان ما
 ذه النقص لو كانت في المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول
 فلما لو ارد به بالنقص القوة المدركة والقوة الحيوانية كان له عطف قطعاً
 ولو ارد بهما الذات لم يكن ان يكون شعبة او الذات من حيث هي ليس
 الطيب ان قلت السؤجلة المستخص مع جميع صفاتها فلما في كونه في حكم
 رجلاً في المثال المذكور ولو سلم صلاحيته التميز فلما لم يكون له انتصب
 صفة الخلق عليه والقول بانه هو في الاول لا يخفى صفة بينهما ان راسه اللفظ

الکیمی

[illegible]

ففيهم من اليهم ماغيثهم اذا جعلت لانا جنت لا شفاوع لفظان التميز
 باعتبار التميز بالفتح وكذا الحال في الكلام لا يخلو عن فعله فبعض ذلك
 انقول نحو قوله الارض عيوننا الى التي بالبحر لان لغزالي ما عذب وبلغ عليه
 او الى ما روي قار وغير ذلك لان التظلم لا يحمي بقضية والى عيان الظاهر
 غير مراد وذلك لعينه مثل قولك يا زيدا بغير ربح بمرارة زيدا كقولك قارضا
 ربحت تجارتهم قارضا فاما لانا في الرت والبرود فليست الا بغيره لفظا الى
 قوة العامل فترسيه كلام العرب استقراء لاقباس قولنا لا شفاوع
 فبغيره في التميز استخرج قولنا لا شفاوع الصريح وما كان في الكلام
 بالفتح في بعض الروايات بالفتح وما قيل في ان يكون يطلب لادوية
 لغيره لطلب القدر قبل لفظا غير خارج في الشك اذ بناه على
 الذي يقبل الطبع السليم المستثنى الاستثناء من التميز وهو العرف
 واما في بعض من النصوص بذلك لان الكلام يطلب من لغة هو
 الحكم اعم من دخول فيه لكنه غير عيب بالعرف ان كان في لغة
 التعيين منع وقوع المومنين في الكفر بالاضافة في الآية الكريمة الله ولي
 الذين امنوا من حكمهم من الطلاق الى النور كافية في تفرقة في الحكم عليه
 ولو تفرقت في اشياء غير كافية في حكمه عليه اوجب بان لغة في بعض من لغة
 فبغيره كما يشهد اليه قدس سره هذا هو الحق كذا في لغة فانه المستثنى
 لفظا من الفصل والمفصل لان ما بينهما مختلفان فان احدهما عيب والآخر
 ولا يمكن جمع شقين مختلفين في لغة واحدة وتعرفوا احد يجب العيب وفي لفظ
 بلغة ثبوت قد مر شك بين اليمين المتكلمين فباللغة العيب واحدهما يجوز
 والاشيئ المشككين بين الالان والفسر فكذا ينبغي بقول ان المستثنى بالكون
 بعد الاول احوالهما لفظا قبلها لقيما واشترانا مع ان يشك عليه عند المطلق
 من النصوص وتفسيره الى التفسيرين ورجع الضيق قوله الا في قوله منسوب
 الى تقيتاج اللفظ الى مختلف علوم مجازا او اجازة حال المدلول على الال
 والاستدراغ بجعل الضمير الاول الى المعنى المجازي لا لشيئ وبعضهم

قوله المستثنى المستثنى من التميز من ان يكون لانا ان اردت الاستثناء
 فيه مجازا لان لفظه المستثنى مجاز فيه لا يمكن باجتنابا عليه بخصوصه
 الا بعد معرفة بخصوصه فاما لفظه المستثنى هو المخرج سواء
 كان اقل مما بقي او اكثر منه او مث وبالهذه الاشكال مشهور وهو ان زيد
 في جاني القوم الا زيدا اما اذا خلى القوم او خارج عنه على الثاني يلزم ان
 لا يكون مجازا لان اشارة المستثنى قد دخلت ويلزم ان يكون لفظا لاجتماع
 والنقل الصحيح فانك لو قلت له على الف دينار الاول ان كان الالف
 داخل في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض بالهريك فكيف وقع في كلام
 الله وكلام الفقهاء واجب عند وجود واختيار اشارة الضمير ما اختار
 الاكثر من وقته هذا هو الصريح وحاصله ان التناقض اختار يلزم اذ ان
 منه الجرح على الاستثناء ولكن ما يخفى على ان النسب اليه هو الجرح
 المكس من التميز والتشبيح منه والنية متاخفة عن النسب اليه فلفظا
 كما انها متاخفة عن النسب فالنسب اليه في جاني القوم المازي والقوم
 الخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجرح
 لا يشي في بعض ادوات الاستثناء كما خلا ما عداها فانهما ظان وقوله
 للتشبيح فيكون ثانيا متاخفين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء
 متاخفة عن التميز مقدم على الحكم فلتناقضه وبيان ذلك اذا قلت جاني
 القوم فقد نسبت الاول الى القوم على استمدان يكون على طريقة التميز
 بالقياس الى الكمال والاجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس
 الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الاجاب او السلب بعد تمام الكلام
 فاذا قلت المازي اشارة بجاء القوم فقد سلب بالقياس الى التميز
 والاجاب بالقياس الى ما بقي ليس في الاشارة الا الى لغة في الحكم
 التشكيكية البنية ولا يمكن في التميز تشكيك لم يكن هناك اشارة
 من تعدد اسي ووجه وكثرة بالاخر العطف ببيان لافق مع لفظا
 واخر اشهارا لاجتماع كلمات محفوظة لاما هو جرحا ما ملقا

وهو مطلق من وجههم المذموم بخلافه السبعة التي هي اسم الباب لا تطلق
موضوعه للاستثناء وما عداها ثلث موضوعات لم يوضع لها انحصار
والظرفية والجلوية والنفية وغير ذلك استعملت في الاستثناء لفظ من
الناشئة او الى اسم الفاعل منه دلالة الفعل على صاحبه او الى البعض
مطلق كاذن به السببية وذلك لان الكل مشتق على العادة فذكرت في
ضمن الكل انما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفردة واخرها
مطلق يتحقق للباقي لان في ذرة البعض المعين كزيد لا يستلزم الظاهر
ولا يدل العبارة عليها قبل قد يستعمل البعض جمع الكل وازيد من انما
الجمع والتقدير جاء القوم الى اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عن كذا
فان جاء القوم عدا مجيهم لزيد كان معناه انتفى الرجوع واذ قلت عدا الى كذا
او بعضهم زيد كان معناه انتفى الى كذا والبعض عن زيد يعني ان زيدا ليس
بجائزا ولا بعضا منهم واذ قيل خلاصة كان معناه انتفى منه فاذا قيل جاء
القوم خلاصة كان معناه انتفى اليهم من زيد او انتفى الى كذا والبعض
اي سبب عند وقت خلواتهم اي خلوا الى كذا من غير ان يكون بعضهم قد
ولا يكون لا يستعمل في موضوع غير متساويان ولم يكن وهو ضمير راجع الى
اسم الفاعل الى قال الكوفي عن جاء القوم ليس زيدا ولا يكون انتفاء
ليس فعلاهم فعلا زيدا ولا يكون فعلاهم فعلا زيدا فيما بعد الاما من غير
قبل يدل على كونه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى به لا
به لان المكان البديل منه في حكم النتيجة ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيه
يكون فيما لا يتعلق بجوز واختار على سبيل التواريخ لا يخفى ان هذه النتيجة
احسن لتيقن كل من الفاعلين كما هو المناسب وذلك ان يجعل فيما بعد الا
على تقدير النسبة الاولى متعلقا بقوله واختار وج يكون في كلام غيره قد
متعلق بكل من الفعلين على سبيل التواريخ او بالاضافة فقط لان جواز الفعل
في المشتق هو الاصل واما الى جهة الالفاظ في اختيار الرفع والجر
لكن لا بد من اشتراط ان يكون المشتق اجزا عن المشتق منه اذ لو كان

يتم

منه اخيرا

منه اخيرا نحو ما جاء في احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البديل مختارا
وان لا يكون رد الحكم لتضمن الاستثناء ونحو ما قام القوم الا زيدا
جواب من جاء القوم الا زيدا فان النصب يبين ان البديل المختار
السؤال على البديهة اريد ان لا البعض من الكل وانما صح ذلك مع
ضمير المذموم منه فيلان الاستثناء المتصل يقع غنيا عن الضمير لان يعيد ان
المشتق بعض من المشتق منه لا باصالة الى ينوع لكل وكثير
على حسب العواطف اي عاقدنا اعتدض عليه بان المراد اما عامل المشتق
او عامل المشتق منه فان اريد الثاني سدد نحو ما سرت الا زيدا فانه
يعامله بالفاعل المشتق منه وان اريد الاول فلامعني لتقدير الحكم بقوله
اذ كان المشتق من غير كذا المشتق اية النصب على سبب عا
ويمكن ان يختار ان المراد بالفاعل عامل المشتق منه ويقاس ان لا يثبت
لقطبنا ولا يثبت محليا وعامل جزء هو الباري التي كانت داخلة في المشتق
وعامل النصب هو سرت بتوسط تلك الباري هو العامل المحل في النصب
الحق للمشتق منه اذ كان المشتق من غير كذا قال الشيخ المشي
انما يعرب باعراب المشتق من لان النصب اليه هو المجموع كذا
من المشتق والمشتق منه انما يعرب المشتق بما يقتضيه النصب
الجنة الاولى المشتق صار بعده في جز الففلات فاعرب النصب بفتح
فاذا حذف المشتق منه لم يبق المشتق في جز الففلات فاعطى
حذف من الاعراب لانتفاء الجزء الاول ليقيد فائدة صحيحة في ان
النحو يبين دلالة هيات التكبيرة على اصل المعنى صحيح اول لم يصح الا
منه جواز جاز كل احد الا زيدا فيختار ان يجوز ان الا زيدا ويمكن ان
يقاس اريد فائدة المعنى دلالة الكلام على السادة هي متعلقة في غير
الموجب عند متعلقة الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل
قسنية على اربعة اقسام وذلك لانه يقتضي متعديا ولا يمكن قسنية
شخص حمل على العام وليس لها معارف فحين المراد اما الثاني

قد

قد

فلان الاستثنا وان كان قد ثبت على العام لكن عدم صحة المعنى قد ثبت
على عدم ابرازته فحذف ذلك فلم يبق من الاستثنا ان الاستثنا لم يثبت
وصحح بقى قد ثبت العام بلا عوض ولما قال الامام ان الاستثنا لم يثبت
من مقبوض الكلام اى لا يثبت على حجب العواطف الموجب في وقت
من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه يثبت في الساعات او في
زوال ثبت الاظهر ان الله ثبت دايما لكن الدليل لا يثبت الا ان يقال ان
ثبوت المعنى يثبت واما الاثبات وفي قاعدة بحيث لان المعنى الثابت هو
مستلزم للثبات لانه ثبت فان تصور المعنى يتوقف على تصور المعنى
الاثبات لا يتوقف عليه فيكون ليس عليه ما جازي من احد لو ثبت بالبرهان
المشبهة لما كيد غير المعنى الموجب نحو ليس زيد بن زيد فاصح من يدركه استغناء
لاصور الاربع التي تعتمد فيها حمل الدليل على الاستغناء كان اولى في محمول
بحكون ان يكون بدلالة الغير المستكن في فيها ويجوز ان يثبت على الاستغناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه يدل محمول على لفظه واهضع منه في النصب لغير
لا الاله لان العالم فيه وهو ثبت لا محذور اما قبل الاستثنا او بعده
وكذا في لافى الاعلى قبل انما وضعه به لولم يوصف به بل هو يوصف بالبرهان
ببراهين التنوين التحقيد لان من استغنى فيه انما قيدت بها لان من قد
يكون زائدة في الموجب عند الانقضاء اذ لم يكن استغنى فيه لانها
كيد المعنى اى نفي محذور اسودر يا شربة او لا نحو ما جازي من رجل وامرأة
لا يقدران اى لا يقدريان عالمين منزهين او حاد او مفعول ثان
بشخصين معنى الجعل لانها علمان للمعنى ليعلم انه علمه تملها تاراجا ليس قد
وان او جزء العلة وعلى التقديرين بانسحابه ثبوت المعنى فحذف فوجعا
انما الواجب اذا دخلت على المبدأ والجزء عليها لكن يثبت بقدر علمها اذا
كان العامل حرفك تضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يثبت المعنى جازا اعتناء
ذلك المقدور بلا ضرورة نحو ان زيد قائم وعمر وان غير المعنى فلا يثبت
ذلك المقدور الا اذا اضطرر اليه كما نحن فيه انقص مع المعنى في استغناء

او يمل

في

فيوم معدر محمول وهو التعليل وذلك لان معنى ليس في الاصل
ما كان بدليل كحقوق علامات الافعال عليه نحو ليت وليت ثم سلبت
الدلالة على ان الماضي حكمه ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون
يدوقه يتبقى لغيره ويبقى عمله نحو ما كان زيد الاقاربما لبقاء معنى الكون
بعد الا مع كسر السين او ضمها فله الشيخ الرضي كسر السين مع
انقصر وقتها وفيها مع الله مشهور ثان كونهما حرف جر اليه
يحب سبويه والدليل على حرفتها قولهم حاشاى من اذن نون التاني
وامتناع وقوعها صلا لا المصدية مطر او دخول ما عليها ونصب
الاسم بعد ما يشاء وعنده واما ان بعضهم انصب اليه ليل جازا
زيد وليت حاشية قبل بحتم ان يكون جميع فالت حاشا نحو لا
ليت اى قلت لا لا لى فالت لولا عند البراهنة تارة حرف وتارة
فعل وانما وليت الامام تعاريف فاجابة قد الشيخ الرضي الاول اشمع الامام
لمعنى متواليا حاشا له في بعض فترات وانما جميع منسب لها فيكون على
بما ان يتركب يكون حاشا في جميع الواضع مصدر اجمع منسب بها
حذف التنوين في حاشا لك لانها اسمهم التنوين فيما قلب عليه بحذف
منها لاجل الاضحية كما قال بعضهم في سيمان من علفه ان يتركب منسبة
لا يدل على علمية لانه لاجل البقاء على صورة المضاف لما غلب استعماله
مضافا ومعناه انية المستثنى اى استعمل حاشا في الاستغناء
في غيره فحذفه تنسبه الاسم الذي بعده من سؤو وكسر ورماد
تنسبه به شخص من سؤو فثبت ان ينسبه اليه بسببها من سؤو
ثم ينسبه من اراد وتنسبه على معنى ان الله ينسبه على ان لا يظن ذلك
الشخص على تنسبه فيكون كماله والنع انشغل اعصابه بالانكسار
حققة الى انصاف اليه وله جاز العطف على عمله فهو ما جاز الى غير زيد
عبر بالرفع لان المعنى ما جازي لا زيدا فيكون ما كان اعصابه لغيره
المستثنى بالان كان الاحسن ان يقولوا انصاف ضميا اعصاب المستثنى بالان

الكاف وانما لم يبين غير ذلك لان ذلك فيه عارضا
وغيره من غير متبادر وما بعدنا جازا باعتبار قيام معنى المغايرة
سواء كان يحجب الذات او يحجب الوصف لكن قال الشيخ
ان استعمال البغض لا اعتبار الثاني بخلافه وذلك لاشتراك كليهما
يعني انه يستعمل بمعنى الاشتراك كليهما في المغايرة فان غلب
المغايرة محذورنا بمرصو في ذاتنا او وصفنا والاولى بالمغايرة ما بعد
لما قبلها في حكمه فجاز استعمال كليهما في معنى الاشتراك في المغايرة
ما كور انما اشتراط ذلك فتكون الظاهر كونها صفة ما جاز
زجلان الان في هذا الشيخ السري لا يجوز بينهما الاستشعار التمثل لان
الحكم على اثنين من غير البغض وليس زيدا اثنين من غير
الاشارة السري لا في موضع شبيهة وهي ان متاعا على الاعيان الصفة فغدر
الاستشعار وما ذكره من الضابط لا يلزم التقدير وانتفاءه لا
يلزم عدم التعذر فلما يكون الضابط مطردا ولا يتغير
ان يقول بجمع غير معلوم ثلثه المشتق والاعلمه وقد يتكلف بان
الاولى بغير التعذر غير المعلوم لثلاثه بينهما عالما فالأولى في
صفة ما سببه يجوز بينهما الاوصاف يعني لا يجوز البديل لانه لا يكون الا
في غير الموجب قار المصداق لا بغير النفي المستفاد من لولان النفي المصداق
ليس كما للفظي الا في فلما اقل والى ومنتفاته وصرح بذلك اليه الشيخ
السري في البديل لا يجوز التاميم يجوز الاستشعار بحجب ان لا يبعد
الامام لا يجب ان يكون له الا الله لان التعبد يستلزم التغيير والمغايرة
مستلزمة للنفى او انتفاء لازم من انتفاء الذات كغيرها
اشبات الملائمة مستلزمة لاشبات لوازمها اي هذا على طبقها
قار الشيخ السري ما حاصله ان سموه في الاصل صفة ظرف مكان وهو
مكان قال الله سبحانه اي سموه ثم حذف الموصوف وتسم
الموصوف مقامه مع تحال النظم على معنى الاستشعار فصار معنى

مكانا

مكانا فصار حفظ ثم استعمال استعمال النظم مكانا في افادة معنى البديل
تقول انك ان كان معنى اي بديل لان البديل مكانا مكان البديل
ثم استعمال معنى البديل في الاستشعار ولا شك اذا قلت جازا المقوم
زيد افاد ان زيدا لم يالك ثم جرد عن معنى البديل لطلب الاستشعار فغدر
في الاصل مكانا مستوي لم صار جميع مكانا ثم معنى البديل ثم معنى الاستشعار
وتظهر من هذا التحقيق انه ظرف يحجب الموصوف بغير ظرف يحجب الموصوف
فالصريح ان لفظا الى معناه الاصل في الموصوف في اعراب صفات الظرف
بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه التعبد والكون فيون لفظا
الى اللفظ المراد فغدره في حكم الغير والمراد بعبودية المستند ادبا سميا
وجزا ما يصير اسمها وجزا والظاهر في العبادة ان لفظ المراد بعبودية
المستند هو لفظ ان يكون مستندا واما بعد دخولها فاما الاستشعار
الواقع بين اثنين لا يثبت وكذا الاستشعار الواقع بين اللفظ
بناء على انها دخل الجملة الاسمية لانا نقول في ذلك الاستشعار قد غدر
قد يدخلها كاسم المبتدأ في ان معنى هذا الشيخ السري في جازا
علمه انما جازا قد يدخلها معنى الاستشعار منها ان يكون مكانا في جازا
عندنا في وسوية واما عند الجوز فيجب ان يكون ماضيا لاصح فلما
او مقدرة وكذا قال في اللفظ والاسم واضح وظل وبات وكذا في
ان يتفق في معنى لا يقول اخواته والاولى كذا في اللفظ والاسم
تجوز في وقوم جازا ماضيا جازا فلا يقدح في قوله تعالى وان كان
قيد قد روي عن ابن مالك وهو الحق من معنى جازا وليس في
كل مكان ماضيا من ماضا والاولى واما جازا ماضيا ماضيا ماضيا
فما جازا في الانتقال من الشرحان الماضا الى سالتهم في وان جازا
مع القرينة ان الاستشعار الى الانتقال واما ماضا واخواتها فلما
موضوعة للاستشعار كما يصح للاستشعار وهو الماضا والصفة والمضاد
لانه يضاد مع اسم الغافل واما ماضا ماضا ماضا ماضا ماضا

اى لا يقتضيه عليهم اليوم بفعلكم ولا ما صم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلتان
 المصدر واسم الفاعل واما لا يستعان به و ان صلتها فيكون متبئين بالمتضا
 مع انهما متبئان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مجرور بجزء اليوم
 ظرف لعلامة او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم جزء من لا وجودا لغيره
 ومن امر الله متعلق بمادل عليه لا عاقله لانه لا يعقل من امر الله لا وجودا
 جعل الجار في الصورة الاولى هو صلة المصدر جاز ان يجعل جزءا عن ذلك الصلة
 متبئا كان او متضا ولا يصير تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
 المصدر واما الحرف الجاز الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يكن ان يجعل جزءا من
 اسم الفاعل فلما قيل بك ما عاقل ان بك جزءا عن ما امر الله اى المستن عليه
 بعد دخولها اليها فيكون راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم
 الفاعل ومضمنا كما قيل لان ذلك الظاهر والكسرة تتبع الموصوف خلافا
 لما ذكر في فانه يبين على الفتح بلا متبئين لانه وان لم يكن لا يمكن ان يفتح
 من الدخول على البني ومنهم من يبين على الكسرة المتبئين قياسا لاسما عا
 نظرا الى ان المتبئين للمقابلة والياء منهم من فانه ان ينة الياء اعرب
 لان المتبئ والجمع في حكم العطف والمعطوف عليه الذين جوفلا اسما واحدا
 وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضارع لانه جواب وانه نص في
 الاستفاد في النفي به وان من الاستفاد في النفي لا يفتقر الى النصب الا ترى لانها
 جملة لا يجر لا يفتقر الاستفاد في الجاز بل جملان او جملان بخلاف ما جازي
 من رجل لان الاضافة اى الاضافة الى الاسم الصحيح شرعيا بجانب
 الاستفاد فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون متبئا بالاناء او نحو شتم
 عذرك وكذا قوله والتكبير وكذا وجب التكبير في الملكية المنصبة بلا
 اذا لغت عليها لان الفرضية عا اداة لشيء الجنس النصب الاسم او بنا
 قوله انه متضا فلما به من التكبير بالنصب عليها كان مطلقا لا يفتقر
 اذ ان كسرة النوع لا تكسر من النصب ليكون مطا بقا انما قد السوا
 مكسر اوله لم يكن مكسرا بها كفى نعم اولا لا شتمارة وتقول عليه

السلام

السلام مرفضا كما علم بهذا التاويل اعلم ان شتم الاسم واجيب عا اى
 وليمن سوا كانت الام في الاسم لغة او في الحقيقة اليه اى عبد الله
 وفي عبد الرحمن اذ الله والمرحمن لا يطلقان على عبد الله تعالى حتى لا يفتقر
 الى المنسج في الصورة الاولى فلهذا عا الفتح على اصطلاحه واما في الثانية
 فالامر واضح وان كان المنسج على التاويل الثاني واضحا كما به عليه
 قد لان التاويل ان متبئين للتكبير جعله مغاير للتاويل الثاني وفي مثل التاويل
 ولا قوة اى لا حول عن العصبية ولا قوة في الطاعة فانهما يجب التوبة
 يند على عا عليها لا لك اذا فتحتها او ضمها بحيث لا يكون لافي الموضوعين
 في الجمن وان يكون في الاول لشيء الجنس في الثاني زائدة واذا رفعتا كمثل
 ارجعتا او جاز ان يكون لافي الموضوعين لشيء الجنس مغايرة عن العمل
 وتاويلهما ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس وتاويلهما ان يكون الاول بفتح
 ليس والثانية زائدة وارجع ان يكون الاول للتبعية والثانية زائدة
 واذا فخت الاول ورفعت الثاني بحيث لا يكون السرفع ملحولا على
 موضع اسم التشبيه ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعت عا اى
 اسمه وان يكون للتبعية مغايرة وان رفعت الاول وفتحت الثاني بحيث لا
 ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبعية وجزءا محذوف
 واحد مرفوع بلا او في الثانية وارجع ان ذلك مع انهما عاملان فيهما
 حكمهما المتماثلة في حكم واحد كما في ان زب او ان عروا قاتلان اى لا حول
 ولا قوة موجودا لا نظير موجودان ويجوز ان يفتقر انما جاز واحد
 عند سبويه فان لاعلمة عند سبويه في التبع والتابع اما عند سبويه
 فلا يجوز تقدير جند واحد لان لا عند مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف
 منصوب بلا جند نفع الجمل عاملين متماثلين فيجب ان يفتقر لهما في
 فخلان لازادة قال الشيخ الرضوي يجوز ان يجعل ما قبله اداة نفي
 الجنس كمن يفتقر عن العمل بجوار الغايها اذ كان اسمها ككفة عند
 مفضل ولا يشترط التكسير سوا الغيت الاولى والثانية او كليهما

والثاني معطوف على محلي الاول والقياس في ذلك معنى الجواز في
 ونهف المتعطف الشيخ الرضي لا يكون فيها معنى ليس اذ لم يثبت في
 كلامهم على العمل ليس بل لم يرد الاكون الاسم بعد ما رفعوا واما في
 لا يبرأ ولا مستفح فلفظها انها علمية على ليس والحق انها ليست كذلك
 بلغة لا ترفع واذ اؤخذت الهمزة دون الحار فانه اذ دخل يحذف
 بالمال وضعت عن لاشي وربما فتح نظرا الى لفظ لا كما ينبغي مع لا الهمزة
 نظرا الى لفظها اما استفهاما على عباد الله المحمديين الشفة لكون
 لا يفسر فيها يجوز ان يعني التقدير والامكان والتوحيه قالوا في ان
 يعرف العبارة عن الظاهر ويقدر ان يخص المثلة بالكثر لكان الخلف
 فيها قال النيراني لا يكون محجوا واستفهاما وقال سيوطي لا يجوز حمل
 على الوضع في صورة التثنية اذ التثنية عن الجوز لخص اسمها معطوف لا تقع
 الاعلام التثنية الغلام وقال الاندلسي ما نقله والشرح قد سره
 واما قوله الاربعاء بلغة يعني كان القياس الاربع بالبناء التحتية به انما
 مستعملت المحصلة الربعة التي تحصل من ارباع المعدن ثبت اي ثبت
 كذا المكان الاتحاد اي الثبوت الاتحادي واذنا والاتصال لفظا وتوحيه
 التي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا يجرى لطف اي كيب فها لك ثبت
 لا تليف وموجب كرفعها ونصبها مصدران لثبوتها والقول بان
 منصوب ينسج الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان ويجعل
 مرفوعا فمردان القياس مع الجوز لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
 توابع المناويسي لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البديل اذا كان
 مفردا وكذا في المفرد من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد في
 يجب البناء واما المعنوي فلا يكون في المنكر عطف البيان حكمه
 البديل عن الشيخ الرضي واما في ذلك الاسم احكام الامانة
 وذلك الاسم الكشي والجميع المذكر المسمى الاسماء التثنية اذ
 فانه لا يقطع بها عند المفسر واما عند الشيخ الرضي فالاولان ولا

ولاب

ولاب واما احكام الامانة المضاف عندها فاذ كان ذلك بطلا
 يتوهم انه منصوب بالثبوت بالبناء المضاف اذ لو كان كذلك لثبوت
 الامانة كما يثبتون لاجتماع وجهه ولم يذف الزون في الاطلاق اي
 مثركة اسم لاجتماع المضاف يعني ان صورة بناء المنكيب صورة
 الاضافة باللام ويحتاج الى اعتبار الاضافة بوجود الاسم مثركة
 للمضاف المقدرة باللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلان
 يعني انه في صورة المضاف وانه جهة الاعتبار مثركة
 وهو الاختصاص جعل الاختصاص محلي مع الاضافة لان غير من
 قد التحريف او المعالي الاخر قد يفتقر به لفظ والمعنى قاسم المولى
 لو كان مضافا لاسم السفع والكسب وفيه ان الصورة غيرت المبدأ
 بل عدم ذلك قالوا احكاما على بناء النجيبين غير تكسب لا تخفى في الموضع
 وفي الاشارة لا يذف الابع وجود الجوز كما لا يذف الجوز الابع الاسم
 ق واحدة جزموا ولا وقد تلحق بالبناء كما في بيت وثبت ان ثبت الكلمة
 او المبالغة ولا بد من الاعتراف من مضافا الى كذا وهو الغالب او عا
 ايان او ينها وهو مرفوعا للزمان نحو لات حين والغالب في حين
 النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات المكين حين مناصح
 وقد يرفع بان يكون الجوز محذوفا والتقدير لات المكين حين مناصح
 ق ولاب على الامانة فاما جزمه على الجملة الشك في النفي ليس قال
 الشيخ الرضي ان ما وليس نفي الجملة عند النفاة والحق استلزام الحلق النفي
 اي جزمه يعني ان الضمير يرجع الى الجزمه المتفاوتة من جزمه ولا قال الشيخ
 الرضي لا يرفع عن احد وقع اسم لا ونصب جزمه واما جزمه في قوله
 وذلك لان قياس العوام ان يختص بالقبول الذي تعقل قبله من الاسم او
 الفعل لكونه ممكنا بثبوتها في مذكرها واما مذكره بين الاسم والفعل
 ما فيه مؤكدة والا فالنفي على النفي بمفعول الاشياء وجزمه ان هذا الخلف
 قد ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين مصدرين شقي في النفي الا في قوله لا يبرأ

او استقصى البنى بالاعمال عن يونس المبحر الاعمال مع الانقراض بالاول
في ذلك واما الدجى الاضيقون يابيه وما طالب الحيات الا
مقدما واجب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منحنون
وان معناه مصدر كقول تعالى ومن قناهم لا يحزن فيها مثل قولك فانه
الاسير او تقدم اليه او تقدم اليه بظرف على الاسم المتقدم فلا
البحر فلا يجوز ان يدعى قناريا بخلقا ما اذا كان ظاهرا نحو قوله
تعالى فما تكمن احد عنه تافهين اي على وجهه منصوبا كان او محذورا
بالباء الزائدة في حكم العطف عليه الشرح ملاحا على المحل قال الشيخ
عبد القاهر هو جيبته او محذوف اي بل هو مسافر فيمكن ان يكون
وقيل هو عطف على اسم التوهم او كناية بلفظ جزاء مفعولا عنه ليعلم
العمل اي كجسيمان اللواتي فلا يتوهم الدور لفظا او قدرا
لم يقل الممدوح لان المقصود ذكر اقسام الموب بها بل كناية
مضاف اليها كناية بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم
المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاسم كلامه اعني قوله
اليه كل اسم اه حجب بقية مع ان المدايين كله المشتمل على علامة اسم
من يجوز ان يتحقق علامة الشئ بدون ذلك والمضاف اليه اليها
نظاير موضع المفعول للتخصيص على المرد والاحتمال لانه اذا بالمضاف اليها
غير المضاف اليه المذكور او لا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما
يسمى كوفي بالاسم بخلاف المضاف اليه المذكور به فانه يختص بالمضاف اليه
حقيقة اي مفعولا كان اشار الى ان قوله لفظا جيبه لكان الله
وجاز تقديره كان قياسا فيما كنه وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع
اللفظ والتقدير في شرايهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لا تخصا
صه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من مع التوسط والتوسط
في ان المصدر لا يقع حالا الاسماء والبرقياسا اذا كان المصدر من
اخر ممدوحا ليعلم اننا سرعته وبطو او لفعل بان اللفظ

من

من اق م التوسط لاشاعن المحل وهو بيان للواقع الان الا
ش ملحوظ جيبه العنوان من يابيه ما قبل من ان نحو ليق المحرور
ات لغيره وريالان الخفاف في البحر يا جيبا مفعولا اخذ في تعريفه
ما يتوقف على الجبر لشم الدور اي اي شياخه على ان
الشيء به مع الاشارة فلا حاجة الى القول بالعقل وان المعنى
تجريد الاسم عن التوهم يتوهم او قانم مقامه اعترض
عليه بان الحسن الوجه لم يجز لتوهمه ولا ما قام مقامه لانه
واجب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن
و فاعل الشئ من جهة وجهه والمصدر الذي اضيف اليه الفاعل
قائمه مقامه متوهمه فحذف القاييم مقام التوهم من فاعل الشئ متوهمه
خذه من ذلك الشئ فاعله من دون التوهم وبالي حرفه والاضافة
الرجل المحمدي لعل الحسن الوجه قال الشيخ الرشيدي ليس فيه التوهم
يقدر فيه انه لو كان في متوهم او ان يكون محذوف كما في قوله جلد و جوارب
والضارب الرجل لانه لا يقع في جوارب الاضمار بل في قوله ذلك الحق
ثقل الاضمار من تحرق شرايهم تحقيق ذلك كشيء يجوز ان يكون مشروطا
اخذ به يثبتها بحرف الاضافة المعنوية من التوقف بحرف التوهم
قائمين بتقدير حرف الجر في الاعراب وحرف في حسن الوجه لانه هو هو
في ضارب لانه لانه متوهمه فحق عامل هو المضاف اليه اشكال او ليس به
حرف جدي يجر فيه ولما لم يكن حرف جدي لكون المضاف والاضافة على الجنب
او عمل كان ذلك لنيابة حرف الجر الشئ الذي هو كونه ان يقف عمل القاف
اي لئلا يثبت المضاف المحذوف من جوارب عن التوهم او التوهم لاجل الاضافة
لاشبه التوهم مع ارايه ما قام باخيه ويوجب التوقف والتخصيص
بالعنه المذكور في المعنى ما يقابل اللفظ علامتها انما قد راها لا يجر من قوله
ان يكون اه على الاضافة المعنوية لا حقيقة لانه الشئ الذي هو اسطر
البحر قد راعى انما وجمعها من البين اشباع البحر وانما لم يقل في جملته المعنوية

ان يكون له ان الكلام منسحق للاضافة المعنوية لا لعلها كما ان
 على المسبوب وانما هو كالمركب بالواو المحذوفة في الشارة للاضافة
 والواو في روعه مطلقا كانه اليوم فان لا سمع هو يوم الاحد ولا سمع
 اظهار الكلام في ذلك اليوم الا سمع كذا الحال في اليقين ومسمى الجاهل
 ووطورين والاسماء واللام في الاضافة مثل عند وزودون وله في الكلام
 مقطوعة فاذا قطعت او جرت في الاضافة اليه لا يحتاج فيه الى التماس
 في الاضافة في كل الى رجلان كالأحاطة بجنس نبات الكلى فيصير هو اليه
 واما في المنسحق الى الكلى في الكلام كمن يتنزه عليها اللام اللوح والتمويل
 بجنس نبات او الاضافة مثلا واللام كمن في الاضافة في الاحكام في حيث لان
 كالأحاطة والجنس في الفقه مملو من جانب المضاف اليه كالفقه في الدين
 فيصير اضافة الجنس الى الكلى سالما لا يجرى في تصحيح اضافة كل الى الجنس والافترق
 فان معنى ضرب اليوم يعني ان في الاضافة بالواو ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام
 اولى ملاسمة نحو كوكب الخراف والنسب الى كوكب الماشية بالمرات المضافة
 ملاسمة انها تشبه في الشيء لاسباب اشتراكه في طوعه لا قبل كما هو شأن النسب
 المدبرية المضافة للمدبرة استبانها واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة واليف كالتسليم
 لرسول الله كالتسليم لان الاضافة بالواو ملاسمة بهما كما لا يخفى الا يجرى
 ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معجوزة الفعل والتعريف قلنا ذلك
 قال الشيخ في الخبران وضع في الاضافة بغير ان الواو احد ابدال على المضاف فهو
 مع المضاف اليه كالتسليم للمعاني في قوله فاذا اتممت غلام زيد ولز يد غلمان فلما بدلت
 الى غلام من بين غلمان لم يزد فيه خصوصية بزيد ما يكون اعظم غلاما او اشبه به
 غلاما ما لا يكون معجوزة وانما في ما بين مخاطبة بالجملة فيسند جميع اطلاق اللفظ
 اليه دون سائر الغلمان هذا هو وجهه ثم قد يقع غلام زيد من غير ان يضاف اليه
 واحد معين وذلك لان في اللام في اللفظ هو احد معين ثم قد يستعمل
 الى معين في حاصل كلامه ولا يخفى انه من لفظ لا يوافق في كوكب البلاء
 وهو ان اللام في قوله بين معجوزة الفقه والمعنوية الى رايه موضوع

للمعنوية

للمعنوية سواء كانت معلومة الفقه او معلومة الدين وان العرف بظاهر
 يكون تارة لاداة الفقه وهو الاصل وتارة لاداة الدين وهو العرف بظاهر
 وذلك بحسب الفقهين ثم قال بعض المحققين ان الاضافة لكلام بظاهر كلام
 ان راجح قد مر منه فيجوز ان يضاف اليه ما لا يضاف اليه ولا يتركب في ذلك
 مثلا انما في قوله غلام زيد ما هو اليه كوكب وشبهك ونظرك وسواك ان في ذلك مما لا يتركب
 لعدم الاعتدال بهما فلهذا يجوز ان يقسم اقسامه في قول الجوهري في الاضافة
 ان اضافة في الحقيقة بمعنى لا سيما اسم الفاعل فان المضاف اليه في الحقيقة هو المضاف
 واما في اسم الفاعل فلا يمكن ان يضاف اليه لفظه سواء كان له اسم او لا يستعمل الا في
 ذلك واللفظ ليس بحرف في ذلك نحو كوكب وشبهك ونظرك وسواك
 لان معنى شريك زيد لك في ذلك انما هو في الاضافة الى المضاف اليه يعني
 واحد امه وبعده لفظه كمن ليس العلة في شريكه عما قال بعضهم واحدا
 مضاف الى امه وام مضاف الى غيره واحدا وتوقف بغيره لكان كوقوف المضاف
 وذلك لان الفقه في قوله لا يعود الى المضاف الاول بل الى المضافين من صاحب
 المضاف في قوله رجل واحد امه فانه عايد الى المضافين ان الضمير العائد اليه
 غير معين كذا فان كان ذلك المصاحب المقدم مع قوله توقف المضاف فلهذا
 ان كان كلمة غير متصلة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قوله صدر بملء فيه وبقية
 وتارة وجملة وكذا ينبغي في هذا التحقيق انه في المدة الذي يتوجه في
 امثال هذا التركيب انما هو على ما في الاجرام لان صلة المدة في قوله لا يتصل
 وكذا العجاجة فانه يشترط ان يضاف اليه في الوجود والاداة الا ان يكون للمضاف اليه
 قال ابن السريين وقدح ابن السراج في قوله تعالى يعمل عملا صالحا غير الامور
 نعم فان عملهم كان في ادائه الصالح فوجب ان يكون غير موصوفه بما
 توصف به مما لا يوجب اجاب عنه الشيخ السرخسي بان في الاضافة والبيان لسانه
 صفة في قول علي غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يقال
 اليه بان تعريفه موقوف على الفقه كما اشار اليه قدس سره بقوله او قصد
 ذلك بان يجعل كذا قال الشيخ السرخسي ان ادب مثله انكسر العلم قد يكون

باراد الشئ وصاحبه او اراد ما هو الغالب في الكثرة او اراد ان يشك في العلم او اراد
 ان يشك في المالك كقول الشيخ الرضي عنده ان يكونه اضافته العلم به
 فغيره او لا من غير اجتماع التعريفين او اختلافهما وكذا في باب الوجود
 ذلك او الاضافه العلم الى هو منصف به مع يكونه الشئ عنه فانه يكون
 وان لم يكن في الدنيا لازمه واحد لكان طلبا للاول وهو مستلزم باري النظر
 لكان يحصل الحاصل بعينه ان المقصود من الاضافه الى العرفه حصول العلم
 التعريف وقد حصل العرفه ولو اضيف الى العرفه لكان يحصل العلم الى حصولها
 بعينه اصل التعريف وحين جعلها علميا فان العرفه في الامثلة لا يكون هي الاسم
 لا السبب والعلم هو السبب فلم يكن العرفه علما بل قياسا والى تعريف
 حاصل ان العلم كان كائنات ومفاتيح ان التمهيد الوضع الاول بخلاف
 الاضافه فانه لما لم يكن وضعيا فاما لم يكن مقتضى الاول فلهذا اضيفت العرفه
 الى العرفه لا ذات الى اجتماع تعريفين في الارادة سبب العلم فقط
 والارادة ثلث الاناني لغفل قد سرور الى شبهة البينين وهي ان لا يمتدح
 سبب سلام عليها بل ان يبين ان العلم قد روي وويل شرحه التبريد او كنه
 اني ثلث الاناني والبار بالواقع وفاس في بل يرجع الى سبب جواب السلام
 وفي مكشوف العرفه من التعريف الذي هو في حيز من حال سبب في ثلث الاناني في
 كنه تعريفه وهي واحدة من الاجزاء الثلث التي يفتب القدر عليها وفي البلاغة
 جمع يقع لغيره الى صفة مضافه الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله قد
 ان العرفه المنهجية جازية العلم اليقيني به فاعلمها واصافتها اليه لفظية
 والاسم المسمى الفاعل في الفعل بجهلان في المرفوع والنظف والقصد سواء
 كانا موصوفين للموضوع او المأل او الاستفهام او الاستدلال وفيما كان في المرفوع
 سبب يكون موصوفا بطله ومودب خلاصه لا الى مرفوع لم يكن سببا فيكون
 به سبب في قسم في داره مودب مضاف عليه كونه لعل في غير ذلك من المفعول
 وعنه اذا كان جمعا الى الوجود الاستدلال او الاستدلال واصافتهما الى المفعول
 المفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثاني تشكيكها على المعنوية وقد

يا اول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستوفيه للاضافه لفظية
 كما يا اول يقيد بالمقيد والعرفه السبب لوضوحها وسكون الموحدة بالمعاني
 متصانع البلدة ونحوها الى الاستدلال السبوت والارادته فانه جمعا الى
 حقيقة يكونه كقولهم اليوم الدين او اجعل بيننا الماضى لتحقيق وقوده وانتهى
 معنى الاسم كما في صاحب الحال فلم يعين يوم الدين ظرف او مفعول كما تشبه
 بمعقوبه ويكون الاضافه جنية الاعتبار لفظية ولا تعب الاضافه فاسية
 الملقط في الاضافه الملقط مرجع بقوله الملقط الماسرة الى وبتشبيه
 او التفسير بالقابله والماسرة ان عن خفة الملقط الماسرة اليه قد سرور
 وانتهى القابله اليه بعد جعله مشبها بالمفعول قبلما فهم اضافته
 الملقط الى موصوفه او الملقط من الصفات تحت المرفوع بخلاف
 الملقط مع الملقط في احوال الاضافه الملقطية مثل ما روي في الاضافه
 المعنوية من اشتراك اضافته الملقط الى موصوفها لان الملقطية نوع
 المعنوية والملاقات الشارعية اليه بهم لا يخفى ان الجوع السبب من
 اشياء يكون ان يكون متساويا لا سببا لم يكن كقولهم ان سبب ملك الاشياء
 داخل في ذلك لا متساويا لكن بانه العجالة ومشاهاها انما يقال لشيء
 لاحق على سابقه اسدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك مشف
 بالقياس الى اشتراك الشخص في ان يجعل ومن ثم اشرته الى التعريف
 وانتفاء التعريف او سبب مما كان لبقا فلان قيل تلك التعريفية
 ان ليس الاقرب بعضهم وعلى ان كان كسب الا ان الله ان الله ان الله
 بخلاف اصل الخبر عين ان يقين فانه مذكور صلا خلافا للاول
 اي ان لفظها القول خلافا للاول واجاب المصداق بان
 الاضافه بخلافه وان كانت مقيدة اشد ارفاضا بعد احوال الاسم عدم
 والرجوع الى السبب الذي هو الاصل له والى ما عرفت الاضافه
 لاجله ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادره لان الاشارة المطلوبة بشف
 على البطال ولبيل الخلف والمطلوب بشف على اثبات المطلوب

الاهم الان يغار لا ينبغي بعد لان التباين حذف في التركيب لا في التماثل
الا لفرقة على جهة شئ رتبة المستوية وهي كافية في الاستدلال
يسمى في الجرح والواحد في عدد مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان اخران اما
الرفع في جهة التباين من الغير واما النصب في جهة التماثل في جعل الفعل على متباين
لشغل الخصب في جهة سوية واتباعه في جهة جماعة من ان رتبة
خلف الكلام المصير بهذا البناء ما نقل عن سوية من جواز الجزاء الضار بك
لكن المستور من مذهبه ان لا يكون في النصب قياس على المنظر في هذه المنة
التي هي السوية الا ما هو المشهور من مذهبه والسند القول بالكون
الى الكمال في وجه قوله وجملة الجرح حلا في المحولية او
في التباين انما جعله معقولا في الفعل المقيوم اي جواز وجملة
الضارب زيد على ما في التفسير وان التفسير ان بقى مشي وروى في التباين
الضارب زيد على ضارب زيد كما هو الضارب بك على ضاربك وانما
قلنا ان التعريف ان بقى اذا قلنا ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لالتصال الفاعل لان التنوين في اتصال الفاعل متبنا فيان سوا
الفعل منصوبا ويجوز ان يكون في قولك الباب انظر الى فعله ما لا
بانتهى التعريف في الضاربك لا في نظرك في باب ضارب زيد فان التعريف
في باب مفعول فيه ان قلت يدعى في التفسير مفعول الفاعلة العادة
من ان بقى وهي الاضافة في هذا التعريف قلنا لما لم يضر هذا
القول وقاس بان التنوين قد ربا اتصال الفاعل اتصال الفاعل
في التنوين لفظ ثم حذف من التفسير بعد اعتبار الاضافة كما قال في
جواز بيت الدان قلت فاعلى في ان لا يكون الضاربك لاجل على
على ضاربك كما لا يكون الضارب زيد لاجل على ضارب زيد قلنا بين المتباين
الذين حذفوا ذلك لان الضاربك مث به الضاربك في ان حذف تنوينهما
قبل الاضافة وليس الضارب زيد لا بد من بينهما الضارب زيد في ذلك
وحصل التعريف من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما

قوله

و يدعى الفاعلة الاولى في باب التباين في جهة المضاف المضاف اليه
الاصح في التعريف مع افتاده التعريف او التعريف مستكين في جهة
وخواصه ووجهه في جهة التباين فان الضارب سوية في جهة المضاف المضاف اليه
للتعريف في جهة الام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المضاف اليه
يعني بخلاف من العود فان متساوان كان هو العود حقيقة لكن جعله في
النظر ليس في المستكن المسمى في جهة وقس عليه اخره وان كل من جهة
قطعة جرح قدم جرحه وخصف التعريف وقس عليه ان روى ان الباعون
بالنظر ان الشرائع المسمى في جهة قوله في جهة المضاف اليه متساوان في جهة
المجموع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان في اليوم جماع الناس مسمى للصفة
فهو فاضلة كاضافة سيف شجاع وتماثلها وتماثلها في جهة المضاف اليه
من جهة اضافة العام وكذا في سوية الاضافة فيكون تلك الاضافة كاضافة
طوارسها وصدرة العود وبطلان الكثرة في جهة جانب العين متساوان
فهو انما في جهة اوله بعد ذلك في جهة التباين وبقية جهة المضاف
فهو انما في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين
جرحه في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين
المتن في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين
والمتن في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين في جهة التباين
ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه اللب وبكسر وكما لم يطلق عليه الاسد
لم يطلق عليه اللب وبكسر اليه سواء كانا في جهة التباين في جهة التباين
اضافة احد المتباينين الى الآخر للتعريف متمسكا بالاستعمال في جهة
فهو الذي بخلاف كل المراهم وعين الشئ وكذا عين زيد اي ذاته
وتمت في اسم السلام عليكم اي كانه السلام ونقطة الشهور ان
فهو اسم مفعول فافان اسم المضاف لم يجعل الفاعل راجعا الى المضاف
اليه لان قوله يتكلم يعني عن حدوث الاختصاص وهو المضاف دون
المضاف اليه لان الكلام سوق لزيادة الاضافة سواء افادت

قوله

على ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص القابل للتشريف في جميع
 المقالات ولا ان الاختصاص في حقها ما عدا ان الشيء بمعنى الوجود في الخلق
 عند جماعة ولا نسبة في ان العبد بجميع الذات اعلم منه وجميعه ليس وحي
 الوجود المطلق الشامل للوجود الذهني والارضي عند جماعة وعلى هذا
 لم يكن العبد اعلم منه لشمول كل مفهوم هذا الوجود بالشيء في نفسه فهو
 مع قطع النظر عن تعقده في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الوجود
 فهو فرد من افراد الشيء كقوله الملائكة بالنسبة اليه وحي يكون العبد
 بحكم احد من على الاول من باب من احد الماهيات على الاول والآخر على
 الاول لروايات ومثله فاشبهت اذا اضيف الى القصور بالنسبة كقولك
 فاشبهت الى وقت صاحب هذا الاسم وراى صاحب الى مدة صاحب
 الاسم وليس منه في الوجود لان الصبوح ما يشرب في الصبح وفيه في الصبح
 في الصباح جاء في مدلول هذا اللفظ الاول في المدلول لان النسبة اليه في
 المدلول غير صحيحة لان قصدهم ما يضافه وان للقلب يقيد بغيره في الذات
 الذي يقيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فافاد ذكره ولا يفي عن الاسم ولهذا
 لا يقدم على الاقب على الاسم بل يوضح من عند قوله كونه على سبيل الاستدعاء
 ان يكون عطف بيان او على سبيل العطف مرفوعا او منصوبا على ما هو
 لا حكم لكان من عند نسبة شيء عليه سكت وهو في عرف النحاة ما ليس
 اخذ من عند ذلك لان نظيره في احوال او امر الحكم او الحكم في
 الاختلاف بالفتح يكون اعلم به بالملكات كالتصريح للملائكة بالنبوة اربابها
 كمن حقيقته منها اذا كانت في صدر الكلام وسكتا فيما اذا لم يكن في الصدر
 فانها لا سكتا لها في حكم الالبته اربابها فان كان اخذ بفتح ان لم يكن الاسماء
 صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ لث كلمة ياء التثنية اعلم منهم كما راوا
 ان الكثرة يثبت قبل الياء للتثنية في الصحيح والحق به واراوا ان حرف
 الهمزة من حيث الحركة جعلوا الالف قبل الياء كما الفتحه قبلها وكذا في الياء
 ليكون كما كسر قبله ولا تغلب الالف التثنية قبل كان الواجب على

ان لا تغلب واراوا في بارئ التثنية وارجب بان الالف عدم القلب
 قبل الياء لثقتها واستحوا في الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 عند الجميع بخلاف قلب الواو في سطر فاشبهت لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 وهذا اجتماع الواو والياء وسكون الهمزة ولا يتحرك الالف لاسيما في الالف
 لثباتها في بعض المواضع لوجب بقاء الفتحه لان الياء اذا كانت
 قبلها تغلب واذا خال ارجح الرطبة قلب الفتحه كسرة بعد قلب الواو ياء
 ارجب او لم يولد الى اللبس الا اذا ارت الى ليس ورن يكون فاشبهت في
 البقاء معها وتعلما كسرة على في جميع الواو او يشبهت فعل بجعل وفخف
 الياء الى ياء النخلة في الصور التثنية قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قوله
 تافع ميم ميم ومما في اما لا تجز الوصل مجزى الوقف او لان الالف كسرة
 مدغم في اخويه فيو يقوم مقام الحركة من جهة فحة الاعتناء عليه ومعها
 قد فيو عند النحويين فيو كذا ذكر الشيخ الرضي فاشبهت في الالف لاسيما في الالف
 على الالف لثبوته في قوله تعالى يوم يفر المسلمون اليه واهب الالف لاسيما في الالف
 على الالف في الالبته فاشبهت في سوابب الرضي فاشبهت في الالف لاسيما في الالف
 في اضافته بعضها الى بارئ التثنية واذا في الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 البرد وعطف قوله تقول في عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر
 توجهه المشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهي الواو في الالف لاسيما في الالف
 والوان او الى مالك بصيغة المثنى فاشبهت في الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 في المثنى وقد اعمى وكتب على قوله قد اعمى قضاء وقضاء والمثنى
 وكتب على قوله قد اعمى قضاء وقضاء مفعول اعمى المثنى في قوله قد اعمى
 بصيغة المجرول مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب مجزى الاستعمال
 اعمى الى جميع اب فاصلة اباين كاشين جميع الخ ويقول اعمى سقيلا
 انما صح بالقول تحذف عن نسبة المجرى اليه من الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 لكان اعمى عن نسبة المجرى اليه من الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف
 فيه صحيح لانه لا يضاف الالف الى الالف لاسيما في الالف لاسيما في الالف

جعل صفة القول للغائب فما ندفع الما من صفه بل لا تكلف قيل ان باب
 واهم واهم اعلم ان لام الاربعه الاولى واو بدليل اخوان والواو ان ذوات
 وجران والثانيه الاولى مفتوحة العينين ليجعلها على افعال كاعاء واخاد
 احما لان قياس جميع فعله صحيح العينين افعال كليل على افعال ما من فاعل
 ليجعل فيه حتى السندل به على كسر عينه وموضعه هو يجره لا بدل على كسر
 عينه لانه لا يمكن ان يكون ساكنها كسر لكن لا صدق الاسم فتح العينين لان
 ما قبلها الساكنه تفتح لانه من فتحها وكذا لا بدل في نهوات لانه يمكن ان يكون
 كسر وان ولام احما منه ما وفتحها واو بدليل اقواه وفتحها كسر لانه
 لا بدل على الحركه والاصل السكون ولا بدل في صفة الجمع بينها على كسر عينها
 لان فتحها ساكن العين مفتوحة يجمع على افعال كخوض واتواها وانما تفتح
 اليهم عن العينين لان لانه لا تفتح نيبه عرفت اليهم عن الواو لانه
 ليجوز الى الفتح الاسم المتكسر على حرف جريان الاعراب عليه فتكونه
 وفتحها ان عرفت بدليل واليه انه قال تغشاه في قولن فهو يجمع
 بعضهم بان اليهم بدليل من اليها هي الاسم قد تفتح على العينين بالفتح
 الثالثه لانه لفتح الحركات الاعرابيه كانهم نظرا الى حاله الاضافه بل انما
 اعني فوك وفاك وفيك واجامهم جاعلي في الذكر وجانته وضاعه
 اللغات والافعال ان يفسر له لو وعصاويه وخيار وفيه لغة ساديه
 او في الكل هو ان يكون كوشة زوا علم ان عينه واو ولا بدل بالواو
 الاولى فلان موشة فوات واعلمها ووات بدليل ان موشا وواتا
 تفتح عينه ككثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب البطي ككثرة
 باب القوة والي على الاعراب اولى وفيه فليس عند الفاعل والمفعول
 وزنه فمن اذ لو لكان كفتح ثقل في الموشة واو او باو كطيه و
 لا بدل او او حتى يجمع ذو على انه مفتوح العينين لانه لانه وضعه
 صفة قال السبعه السبعه اذ ارادوا ان يصفوها شفعها بالذ
 باب مثلها ليفات لهم ان يقولوا اجاملي رجل نيب في او ابدو و

اضافه

اليه فحق الواو وزيب ولا كان تحت الفرات والاعلام مما لا يقع لا
 صفة لم يوصل في وال الوصف بهما وان كان بعد التوصل بغير
 الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء الاجناس
 من نحو القريب والفقير فانهما وان لم يكن ما يوصف بهما الماشهات
 جسد فاقع صفة كالمضارب والبط كوصف المضاف الوصف به
 والمضاف اليه ضمرا وعلم لم يجر قياسهما مقامه قوله كقولنا ان عذرا لوفيه
 اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واهل علمه
 وذويه فذلك اختيار من الاعار واما قوله وكذا شخص المشرك في ان
 يجب له مقام النظر الى اضافة الى القريب لانه يمكن عدله على النوع والحد
 لان الجنة فبيد اي ذواته فانه قد جاء منه فاعله مقطوعا على كسر
 انه وذخوه وكذا اريد به ودينا والفاعل الاسمي يجمع على فاعله وكذا
 الفاعلة الاسمية دون الفاعل الوصف كالكاهن واسم جمع الكاهن
 قال قد سرحه في المشية الكاهن راين الكهنة انتفى واما تابع في الاسم
 كحج العارض متى لو صفة سبعة الذي هو موشه كان في
 المشية المشية منه وان كان في المشية المشية او السبعة مثلا للقياس
 الى غيره كالمصفة المشية والسبعة فهو له ثمان لبيان الحال لا لانه
 ومنهم من قال المراد الثاني هو المشية مثلا فاعله في ان ثقاب عومها
 وهو خلاف الاصل على القولين لا يصح في التوقف على العطف المقدر
 على العطف عليه مثلا عليك ورحمة الله الام لان ياد البق والثاني
 كحج التثنية بحيث يكون اعلم من حيث الاعراب سابقه مع ثمان
 متغايبان شفعها ان كحج القصة فلا بد وانما في بقية الكلمات
 ثمان لان اعلمها واحد كحج القصة فطيه موشه من موشه
 اي المقضي الاصل بشفعية فلا بد من القول الثاني من باب علمت
 مثلا او اجبه لغيرها مثله لوعا لشخصها لانه جهة واحدة تستعمل
 وان كان لغيره بدل في ذلك وهو كونه لغتلا لا فاعله لان الجحش

لا حد ان يتناقص فيه ما ينقسم ان يكون المقضي الاعراب زيد في جاء في
غلام زيد وهو فاعله غلام لان الجي النوب الى غلام في هذه الكلام
منسوب اليه من زيد لا اليه مطلقا لانهم الا ان زيد العية في الانسان
اليه ان الشئ هو المفعول بحسب الذات ثم ان لفظ كل وكذا
اللفظ التوابع لان التوابع لا يمكن ان يقاسم صفة الجي ولفظ
كل مقترنان زيد تا لبيان الجي وهو المنع التفت قد مر على ان
التوابع لانه اكثر استعمالا وادق من اللفظ كما سمعنا بدل على اي حاله كانت
في متوعد سوركان باعتبار لفظه او باعتبار لفظه قد دخل فيه نحو جاء في رجل
غلامه اي دالة مطلقه بما صله ان الدالة على حصول المعنى في متوعد لانه
لنوعه بغيره فكله غير وان دون جعلوه صفة لفظ المعنى في متوعد
يكون التابع بغيره بغيره زمان النسبة فممن من قال انه لا شئ اعلم لانها مقيد
بزمان نسبة العالم الى صاحبها وفيها غير داخل في التابع فلا حاجة الى قيده
ممنح والى التابع على المعنى اللغوي مما لا يبرهن به الطبع السليم من قاص
وهو الما انه قد توهم ان الحال ارجح فيما قبله القيد كان من القوم
على التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لا شئ التاكيد شئ جاء القوم
كلهم فانه بدل عام في المنوع وهو السمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى
ان في امر البديل مثل العجيج بغيره عطف البيان مثل جاء زيد بعد زيد
والعطف مثل العجيج زيد وعلمه وانما اعتبار قيد اليه في التعريف لا في
وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ان ذلك فلما يخرج تلك الاور يخرج ان كيد
فقد الاطلاق لاخر بغيره في قاص وقابله ليس من ولفظ النحو
وقد يكون ليد والتا وقد يكون للمعجم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد
يكون للتوهم نحو ما زيد العجيج وقد يكون لكشف الما بغيره نحو الجسم الطويل
العجيج والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المذكرة ان الاولى موضحة
بغيره والتانية مفرقة والفرق بين الانبساط والتفسيرين في الفرق
بينهما المذكرة يوكده بعض مفرد الوصف كاسم المبرر ونقطة واحدة

والكاشف

والكاشف لكشف عن تمام الما بغيره ولم يذكر الما قالها بكونه وبنها كبت
وهو ان كلاما الطويل والعجيج والتعريف لفت وليس كاشفا والجرم كاشف
وليس نعمنا ان قلت كل من الاور التا صالحة لكونه كاشفا لانه مساو
للبسم عند وجود الاور التا لانه في ان التا لم يقصد ان كاشفا
لان الجي موقوف على ان هذا الجواب لا يجزي الانسان الحيوان الناطق فاعلم
في الجواب ان يقاسم ان الجي لفت ان اعلم بغيره على اجزائه كما في قوله
الكتاب جدي جدي او البيت شقي وجداران والما كان غاليا واور الصفة
حاصلا تمام المعنى في شئ من قال ان الجي السطحي اعلم ان جمل النفاة شرط واسية
الوصف الاشفاق فاما ذلك ان شق بغيره نحو مررت بجليل اسد وصفه ولم
يصف بغيره اسد حاله في الفرق نظر او بقوله لا يخفى ان كاشفا
لا يصلح ان يكون لفتا باعتبار في قوة الشئ ولا فصل بين ان كاشفا
مشقا او غير المشا لان الجي لا يقول ولا غير بالواو لان بين الاضاف الى متعذر
واو لا حد الا من جعله جعل او من الواو وان التي بها دون الواو لانه في
استقلال كل من الشئ والما في كون لفتا من غير حاجة الى ذكر الما الى الشئ
منه وذلك لان او يقع بين التا بلين اذا كان وقد متعلق بقوله غير شئ
والوضع انها بغير الوضع النوعي ان لا للوضع النوعي الذي في الما فلا
يبرر مررت بنسوة الراجح بناء على ان اسم العدد في العدد ووجاه
نحو مررت بجليل اي رجل بنا على ان اي بغيره استغناء استغنى للما
البالغ غايت الكمال في مدح او ذم بجامع الما بغيره كاشف يحتاج الى السؤال
قد مر بعض المعنى الما بالحق الما التي هي الدالة فاللام للماجل والحق
مقدم ليعلم على ان اللام ليست صلة للوضع فان التا في ذلك يجب ان
قد يكون له موصوف لفظا او قد يكون نحو مررت بجليل اي رجل اسد
يكون وصفه التا مضافه الى ما هو لفتا ووجب منه كل وجوه حق
يكون تابعة للجنس موصوفة او كاشفة وتكون مضافه الى مثل شئ من الما
او مع بغيره ان المراد كل للرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الجي ما الفرق في

جميع الرجال واحد الرجل اى كان ماسواك جنرا ونحو الرجل اى كان
من سواك باطل وهذه الرجل يعنى به اسم الجنس الى مد بالظن الى اسم
دون عنده فخرات بزيد الرجل قال الشيخ وذلك لان استعمال الرجل
على الرجلية ليس واضحا ثم قال ان قيل لا يجوز الوصف باسمه الا ان
باقيا معناه ما وقع له بسائر الابهات كما يوصف اليها اسماء الارثية
فقد مررت بشخص رجل بزيه اسمك اياك بهذا الرجل قلت ان الوصف
في شدة عن فائدة زينة على ما كان يجعل من اسماء الاجناس لو لم يقع
او قولك مررت بزيد بغير التخصيص واليد بغير التخصيص بخلاف رجله
يكون في هذا الرجل ولهذا يختلف الموصوف في الغالب اذا كان مع قسمة
عليه كما لو كان في الارض والسماء لهما قولك بهذا الرجل فلان
ما فائدة جعل الوصف حذرا وبزونه في قول الشيخ ان اسم
لان الوصف اخص اوس واما في غير هذه المواضع فلا يقع وصفه
المواضع الاخرى التي لا يهل اليها ليقصد به لانه في الوصف الموصوف
بلازم التسمية بها الى واحد بعينه لان تميزه بغيره يغفل التي هي في حكم
لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها كما كانت تسمى لانها الوصف من
اقسام الذات واسم وفي قوله حكم التسمية اشارة الى توجيه قولهم ان
النعمة بغير حق الدعوت لعدم قيامه على ما في الجملة قد يكون نوعا ونوعا
معرفة ولا تسمى ويمكن تخصيص الحكم بالنعمة العرفية او توجيهه بان
الكل متساو في النعمان في كل واحد من هذه النعمان في الجملة وانه لا يميز
الوجه زيد لان الدلالة على كل واحد من النعمان في الجملة بغير النعمة العرفية
والجملة والشهود ان النعمة اصل فعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعمال
انما يكون في تاويل الفعل لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة بحسب
ان يكون مضمونها معلوما والمعنى طلب قبل ذلك حتى يصح فائدة تميزها
ان يعرف المتألف الموصوف المبهمة عما كان معلوما والانشائية لا تكون
مضمونها معلوما للمعنى طلب قبل ذلك وكذا حكم الصلة الابتناء

البعيد

البعيد وذلك في الطلبية المحكية يقول مضاف بقول جاك اعمش بل ريت
الذي يتقطر اي يمدق يقول عنده القول ان يكون في الحال والمفعول
غير الثاني من باب عانت مثل وجد الناس ان في فائدة والى ان يكون فيها
السايط يكون اجنية اى لا يكون حال للموصوف ولا تعلقه في الملائمة
قد منافته لحوال حصول السيط لغيره في جرد البند او يوصف كما
قد الموصوف الجار والجر ومفعول باله اسم فاعله وجره متعلق
المتعلق اسم من ان يكون ماله انما فاعله ونية اليه كالأب والفلان
ما ربط الى ماله تلك النية كقولك قام رجل ضارب اباه زيد يعني
بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها مبالغة باعتبار نفعه في حصول
القابلية في حصة امور انما تنصرف في تلك الاشياء ككونه ثيا في النعم
قد مع عدم استقلاله لقيامه والتعريف والتكثير لانه يوصف كذا فيعين
وصف التكملة بالوصف فيما فيه مدح او ذم استظهارا بقوله قد وبل
لحل بصفة المدة الذي جمع مالا والجموع على انه يدل او ثبت مقطوعا
قد مفعول ونفيا واما في الاخرى وصف التكملة الموصوفة بالوصف
والاخرى او التسمية والجمع وتكون وصف المقدر بالجمع ان كان ذلك
بمحو عما من اجزاء كوصف القطعة بالاشباح وانما سكت عن اشياء
قد كماله احدتها بفتح او جعل الى ذلك اسم التفسير المستعمل
قد والثاني تبعه في قوله الاول تسمية بها كذا جملة بقوله في الاعمال
ان قيل ان الوصف بحال التعلق قد يقع فيه الموصوف نحو قام رجل من
وجهه بالصب او الجرح فيطابق الموصوف في الوصف فاما يمكن ان
يجاب عنه بان من قيل وصف الشيء بحال نفسه جملة وذلك لان يوصف للشيء
بالمفعول جملة والجر تابع للصب كما سبق فليس ان يكون الوصف فاعلا جملة
لان بمنزلة ليعملون عملنا لكن ضعف فاعلهم عملنا اقول مرة
ون عملنا لان المؤلف والواو في الفعل فاعلان في الغالب بخلاف
الصفة فانها عملان متعلقا وحمل عليها ضمير الغائب ابا ذالك

ووصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والى هو سبحانه على البدل
 لانه ليس في الحقيقة الوصفية بحسب الاستعمال وان كان على وجه التكلم
 الكلي والطلب والغيرية وغيره ان الغير والطلب الى اسم القائل الموصوف والاعمال
 مع الوصفية كغيره وحكمه بان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في كتاب الغير
 لا يكتسبه الموصوف والاولى ان يفسر في التعليل ان الموصوف بحسب ان
 يكون امره اوس وبما والغير يعرف المعارف ولا يفسر الوصف فقولك
 في اخذ اوس وادرس الى على العقل والهدى او كقولك في توفى الدين
 موقع المدلول كافي نسبة الاشراج المسمى الى الموصوف الموصوف
 اختصاصا منهم من حمل الاسم والمسمى على ما هو مطلق المنطق
 وهو الاختصاص والمسمى بحسب الصدق وذلك باطلاق ما لا خلاف الموصوف
 موصوف او كقولك قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والجمادى
 والمادة بعد الموصوف مالا فائدة فيه وانما كانا فلان لا يلزم من قوله
 ومن ثم لم يوصف ذو الالام او كقولك الان بغير استخدام بان يكون غير
 اشارة الى الاختصاص والمسمى بحسب اصطلاح التوفيقين ان قيل فائدة
 الاستخدام من الغير كمال عليه لغيره اوجب بان اسم الاشراق في حكم
 الغير اخرج قوته فان قوله من ثم في قوته قوله من اجله لانه المقصود
 يجوز ان يكون المقصود الاصل في مطلقا في النتيجة عما ليس مقصودا
 ان احضرها المضرات قال الشيخ المسمى كون التكلم والمطلب
 اعرف ظاهره اما الغايه فلان استنباطه الى لفظ تقييد جعله بمنزلة وضع اليد
 انما كان العلم اعرف من اسم الاشراق لان مدلول العلم ذات منه صفة
 الواقع والاستعمال بخلاف اسم الاشراق فان مدلوله عند الوضع غير معين
 وانما يقتضيه بان شارة الحيثية وكثيرا ما يقع اللبس في المثل والبدل في حجة
 فانه ذلك كان كذا استشار الاشراق لا موصوف في كلامهم لهذا ليقولوا بان اسم
 الاشراق ووضعه لشدته لانتباه اليه وانما كان اسم الاشراق اعرف من الوصف
 بالالام لان المعنى طلب يعرف مدلول اسم الاشراق بالقلب والعين معا مدلول
 العرف

المعرف بالالام يعرف بالقلب دون العين والوصول كذا في الالام والاضاف
 الى اسم الاربعه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
 منه بانه عند سبويه واما عند البرهان فيقف عليه المقصود ولهذا يوصف المضاف
 قد الى المضاف لا يوصف المضاف الا مثله اي في الالام الاخره الوصف في كماله
 في التعريف حتى لا يتوقف بقوله في الحرب الذي تضمن منه جازة ملائمة
 يتبين ان ذات المدلول لم يعين ليس فيه كفاية فانه عينه المدلول في الالام
 الى فائدة جعل الاضافة عينية واثارة الى ما هو الموصوف عند الحاجة لا يقال
 يبقى فيه اسره وهو ان الوصول الواقع حقيقة ما في الالام نحو الذي واخره دون
 ما ومن واثارة الوصول لانه لا يقال جاز ان يكون الموصوف فيه اعم من الموصوف
 بغير استدرك او بالاضاف الى مثله الا عند من جعل المضاف الى من المضاف
 اليه واثارة دون فائدة في الالام ومنه يتوقف بالآية المذكورة واثارة
 ثارة بان المدلول ما هو في الالام صوره واثارة بان الوصول مع صفة في قوله
 بالالام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل او استقصائه
 يتبين ان بدعي ان المانع لا يمتنع من جهة ما هو ووالاضاف اليه في
 المدعي ان المثل رايا سمان به لعل الاشارة والمعرفين رجل بغير شبهة قوله
 قد تذكير اسم الاشراق والعطف في الالام لانه لقلب في المقام
 من المتابع به لانه لا يترك العطف ما بعده الى ما قبله وسيم في النسق
 لانه يكون مع متبوعه على النسق واسد لان كلامهما مقصودا بالنسبة الى خصه
 صدقه على مثل البيت صدق وصدق وان خفاء بالنسبة الواقعة الكلام
 اي في الكلام الذي فيه متبوعه لانه يتوقف بهما بدخول لانه وجمادى
 وعرفه فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه ويؤيد ذلك في الكلام
 الذي فيه لانه ما يمتنع مقصودا بالمقصود متبوعا وشا وذلك لا يكتسب
 بالوصف المتبوع بذكره في قوله وتوضيح العطف البيان التبع بذكره
 اسميته تبين بالبيان ان التبع اليه بحسب الظاهر وهو النصب اليه في الالام
 الحقيقة لا يمتنع اي لم يقع غلط ولا يماز في النسبة وان المذكور باقطة

باق على كونه ولا تلك انك اذا تيقنت شيئا رشتي فالقصور ويزيد الميعين
 والبيان في حقه واجيب بان الزيادة لا يعلو القدر ثلثة اقسام او موزنا
 انك غلطت بالبدل انك يجب الوقوع لسبق البدل وثانيها انك لو لم يكن
 غلطك به مثل هذا تجزم بدسئس وثالثها انك لميت البدل فذكرت البدل
 على ما سبق البدل انك لم تتركه ولا شئ في البدل منه في تلك الاقسام ليس
 فخر بغير الغلط في حد العطف لو لم يكن يتوسطا خلافا له وقد يجب اليه
 بان المراد يكون العطف والعطف هو مقصود من اهل اللغة المدركة بغير
 اخذ من الخيال والادراك المعنى الكلي والردود في ذلك سوار يشي القصد ان اوله
 فيها اعتبار اصل النية داخل في العطف بلا ولكن لا شئ انك العطف فين فيها
 مع ما يقام في اصل النية وان اشتغافا بها با وسلبها باعتبار كونها شاعرا
 شيع واه من الادراك داخل في العطف با واما ما لان النية في كل من
 المعطوف عليه والعطف على شيع واه وهو الزدول لعدم اشتراط بقار
 القصد داخل في العطف به بل لان التبع قصد ابداء شيع بدله فاعرض
 عنه وقصد التالى ولا شئ المراد ذكره كمثل معين احد جان قوته في
 حكم خارج عن التعريف واخر المثال عند اعنى قوله مثل قام زيد وعمر لانه
 بعد يجب زيادة توفيق فطانه من شئ التعريف اوله انه قصد تمييز الحكم
 وثانيها انه داخل في التعريف كما سنناقى اليه الفهم ويؤيده ثاب المثال لانه
 ليس له تفرقة النوع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب عا حصر
 يتوسط بينه الاطلاق يقع في خبره واه عطف اى اذا اريد قد
 العطف كذا لانه الرشح كما لعل الى فقه لان التاكيد اتفق من علاقة حد
 لان قد طال الكلام وطول الكلام قد يفتى عما هو الواجب نحو قولك
 حقه القاضى امارة الى قتل عوبة بالذهب واعلم ان ذهب الذهب
 انشأ الى انه خالف القبايين لانه واجب التاكيد حيث قد اكد ان
 يكون ان يرد به الوجوب الاستثنائى قلنا يابى ذلك ما ذكره في كنه
 القصور بعد من انه اذا لم يكن العطف معين الذهب مثل حيث ويزيد كان
 او اسما

او اسما قال رشتي الرشي لا بعد الاول الاسمي الا اذا لم يكن له لا مع له
 وانه جئت بهذا الرشي كمين فانه لا يجهل الا بين اثنين فان البشيرة
 غلامك وعلامك ليد واه انت بغير غلامك احد المكون الا اذا قام قرينة دالة
 على القصور به لول قولهم بئني وبئيك اذ بين الاضاف الى التبع فطانه
 يجهل عطف المضاف وانه يكون رتبك ويزيد وان كان ان يكون له
 للبدل الثاني معنى اذ يمكن استيفاء معنى الجار لكن لا كان استيفاء كاجتماع
 بين كان الرشح ان يكون حكمه حكمك معين كما في قوله الرشي انه ليس
 من حروف الزائدة مستندة الى بالاسفار ويقولون انهم لا يكونون
 والاسفار بالوجه قد امة هرة واهى عنه بوجه واحد بالقدرة الباهة
 فيه ان حرف الالف قد لا يعمل في الاشتغال الا في نحو الله لا فعله وتاريخا
 انه معطوف على مقدر والقدر بالابوين والاسفار وثالثها بان اوله
 لا قسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله والتقيد بعد الذي يقسمون
 قسم السؤال لا يكون الامع البارد لان القسم انما يكون التاكيد ما قبله
 التقيد في الكلام لم يصح من القسم الى قوله تقيد بقسماء لان التقيد
 والامر بالانتهاء في رايها ان حروفه وانك في بين اجازة حركات التاكيد بالجار
 وفي ان هذا التاكيد اذ لم يكن القافية السبع متواترة وقوى
 الظاهر ويجوز كما لا يخفى في كونه من احوال المعارضة لوقته
 تامل لان المعامل خلافا له في ثمانية الاعراب كذلك يقيد عدم التعيين
 بناء على ان الاضافة لا بعد الذي او يجوز اعلم انهم جازوا على
 نظارة المصنف جازا والاشارة في جازا بالاشارة على بان السطر انما
 يكون كنه اذ لم يكن مرجع كغيره رجلا ويمكن ان يحاسب عنه بان ذلك
 معنى على ما ذهب اليه رشتي الرشي من ان القصور بالاداء الى التاكيد
 اذ لم يكن تلك التاكيد مفعلة بكمية مفعلة كانت تكررة اذ لو نصب
 او خفف ولا يجوز ان يكون معطوفا على جازا وعمر معطوفا على جازا
 حتى يكون من باب العطف على معطوف عامل واحد لا مستباح عمل ما في الجازا

المتقدم فتعبر عن القوة على ان يكون بحيث ان يكون متبادرا وعنده
 ثابته او انما لم يتركها الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيجب ان يكون
 الفعلية على الاستحالة بان يكون معنى ما لا يثبت له العطف كما في الالف
 فأكبره او يكون معناه ما لا يثبت له العطف كما في الفاء النافية للمضارع
 كمنما يجعل الجملة كجمله واحدة وذلك لان احتمال بينهما نسبة افاد
 الرتبة التي هي ما شاعله ان الجملة التي يلزمها الضمير كما في صلة والعطف
 و هو من التبادر او العطف على ما جاز في معنى متعاقبة بها بان يكون
 الاول بعد مضبوط على مترادفا عند الاول وفي ذلك جاز في قوله احد
 عن العطف الكفاية استحقاق ذلك لان ذلك المتعلق يجعل الجمع اسرا
 فتقول الذي جاء و قد قبل الشمس زيدا لان العطف يوجب في عطف
 الشمس زيدا وكذا الحال في ثم واما او فلما كان لا يوجب العطف
 لك فيه الا اذا سدت القرينة على المتعلق كان يقول ان تمام وقد
 يد في تلك الحال زيد واكثر الشرح من ان العطف على معقول عاملية
 يحذف المضاد وانما حذف المضاد يقع الحكم من ان كان من ان
 عدم الجواز لعدم العامل لا لعدم العطف وانما جاز العطف على معقول
 عاملا وان قد اس في هذا العطف وان كان يجب ان يكون العطف على معقول
 الى وفيه ما قيل في هذا الكلام من ان التبادر في قوله او عطف على عاملية
 متعاقبة لم يكن مناسبا لعدم وان لفظة او او صفة الماضي يقتضي التعلق
 فيكفي ليح الحكم لعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يترك العطف على
 عاملية متعاقبة وحاصل الفرق ان العطف في الظاهر متحقق والتحقق
 يجب ان لا يشترط الاستشاعة بحسب الحقيقة ولعل التاكيد في العطف عن
 الصواب المبني في الاستشاعة فطاعة قال ذلك العطف وان كان ثانيا
 بحسب النظر لئلا يحكم بانما عليه بقيام الالف في هو قيام حرف نظام
 عاملية وان لا يفتقر الى الالف من قوله او عطف او او عطف
 ويجوز في الاشكال المذكور انما يتم عليه ان عدم الجواز لا يشترط على

على ذلك الا رادة فاعلمت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليل
 لكنه لم يثبت عند الجواز والتقدم من الشرح الرتبة ان زيدا المتقدمين
 ومنهم لا يفتقر الى العطف على معقول عاملية كما في الالف النافية
 بين العطف والجواز نحو ان زيد في الالف وعرف في الالف فاعلمت
 اتفاقا لا فصل بين العطف الذي هو الجواز وبين الجواز وان كان
 سبوقا والقدر المتعاطف او اما المتأخر من يجوز ان الالف
 في العطف عليه وبما في التصوب او الوقوع بالي العطف على
 ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يكن يجوز في الالف
 عرف فتمت من استدل على عدم الجواز لعدم استواراض الكلام وان
 لان الجواز في الاول موجب وفي الثاني مقدم المبدأ بان ذلك العطف
 خلاف القياس فيجب الاحتجاج على مورد السماع وهو الضابط
 المذكور انتهى مما حل كلامه من هذا التعليل بطلان الكلام اما
 او لافانته لئلا يوجب الالف الى الفاء وذلك عطف صحيح لانه واقف
 واما ثانيا فيكون العطف من كلامه ان الجواز لم يجوز والاوليما
 استثنى من الجواز لان مقدمين يجوزون الالف في ما هو متفق اما
 ثالثا فيكون استثناء فاعلمت عن الضابط وعدم جواز ذلك العطف
 مع خلاف القدر جاز في جميع الواو عند الجواز الالف في الالف
 يتبدل عدم الجواز والحق في الالف بالواقعة خلافا لسبوقه فانه لا يستثنى
 بل يحلها على حذف المضاد فيكون من باب العطف على معقول
 قد علم واحد التاكيد جازيا لا يثبت ولو ادعى العطف
 لان العطف هو ضم المقادير في التاكيد لا في التاكيد كما يقال
 والندم والهدى وكقوله تعالى استعملون قوله تعالى ولا تحسبن
 الذين يلقون بما اتوا ويتجبرون انهم عالمون ليعلموا انهم لا يحسنون
 اى حاله وشانه فقولهم انما يتبعون الالف التاكيد لا التاكيد
 تلك في العطف في باب العلم اعظم من ان يوصف وامر في

جهته الطريق وح يكون زيد الثاني به لا و اذا كان يكون كذا واحد
 مقصودا و غيره مقصودا و يجب و قد بين او حكما بذكر المبدأ بان التبع
 واخواته سادته لا يجب فيكون تأكيد القطع مع انه عديم من المعنوي
 ولا مقصودا اعلم المرافقة كونها بمعنى الجمع لا يستلزم المرافقة بل هو
 ان يكون ذلك طاريا بجمع والمرافقة ليست الا بحسب الوضع وليس
 مسلم المرافقة فلما سلم انها تأكيد لا يجب بل هي تأكيد لما أكد بالجمع واما
 القول بالضرورة والتمسك واخواته لا يجب ليس معناه انها تأكيد بل
 انها ابتداء لها استعمالا يعني انها لا يستعمل به شيئا الحفار مع البجعة فيما
 وبجس في الفاظ كلها اعلم ان الموكدا مستعمل بحوزة الابتداء و
 الوقف عليه او غير مستقل فقبله ان كان حرف واحد يكره تركه
 في السنة نحو بك وضرب وان لم يكن على حرف واحد بك الاتصال
 بجاز كسيرة واحدة نحو ان زيد اقاربهم وقد يجوز في تكبير الفاعل
 والتأكيد بالرفع النقص نحو بك انت وضرب انت وفي تكبير
 الضمير النقص بالضمير النقص بالضمير النقص بالرفع النقص نحو
 ضربت بها وهو اما السفل هو تكبير بما فصل زيد ومع الفعل
 نحو قوله تعالى وهم الاخرة هم الظافرون قبل لاسم هذه الكلمات قال
 الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يبعد لفظ الاول وثانها
 ان يكون هو ان يبعد مع التقاء في الحرف الاخر ويسمى ابتداء وهو
 ثلثه افرس لانه امان ان يكون ثلثا من معنى فاعلم نحو بنينا او لا يكون
 له اصلا مع بل الى الاول لا يكون الكلام لفظا ولقبوبته مع وان لم يكن
 له في حاكم الاخر ومع نحو حسن من او يكون له مع مختلف فاعلم
 بنحو حيث نسبت من شرب الرشي وسمى استثناء اجته قولهم اكنون والى
 والصبحون وابتعدون قبل من قسم الثاني الى وقيل من الثالث
 وذكرا الاستفهام من ذكره ان شرب قد مرسوخ ويمكن ان التمام فلما
 الغوام هو تمام الاخر والابواب اما الترس فلما تمام الشرب

وقد

وقد صرفت ان الغوام هو التمام واما السبلان فلما سبلت من شربا
 وشبهوا والغام مبطا مشابها واما الطول فلما سبلت من شربا
 ومن بعض المعانيق اما والاولى اولى كسبهم ابتاع نشيئين حيثما ناكه
 قد التماثل لفظا ومعنى باختلاف الشرح كلفه وكذا في جمعه او بالجمع على المذكر
 المسالم فانه لا يثبت وجمع في جمع الوثق او بالجمع مجزى وهو ما سوت
 جمع المذكر العاقل خلافا لانه ليس فانه يجوز ان كان مكسرا ولا حاجة الى
 ذكر الاخر وقيل اراو بقوله وواجب ان لا يثبت في بعض عموم الجازية واول
 ذاك ان يثبت ان كان كسرا مالم يلفظ افراده به وانه ان لم يلفظ افراده
 بمشقة لولا ان الحكم على كذا واحد واحد من افراده كانه بهم اليقين والناظر
 الفخري لما جازعك في ذلك ايضا وهو قولهم الحكم على كل فرد مع ان الحكم على
 هو المجموع كقولك زيد ابن فلان ان ابي مجموع حيوان فزيد حيوان
 قد كذا ذكره المحقق الطوسي يجمع اخرتها معا او حكما ابي افراد حيا
 افراد حكم والظاهر ان لا يفرق الا فرادى يجمع به وانه لا يفرق حكمه من كذا
 ذاك اجزاء يجمع افرادها معا ولا يفرق افراد حكمه وحالها لم يجمع نو كذا
 ق بل يجمع فاعلم ان الافراد الحكمية مثل كذا كذا القوم كلهم وانشئت
 كذا قال الشيخ الرضي قد يكون شدة اجزاء معا يجمع افرادها معا وحكمه
 الشرب العبد فاذ كان لكل برفق الا حاشا الاول الثاني لان الاول شرب في
 الفهم اليه فلا يحل المقصود فاذا اردت رفع الاستعمال الثاني قلت
 قد يجمع اجزاء العبد بخلاف جازية كذا القياس عليه يقتضي ان لا يجمع
 اختصم المبدأ ان كذا فاعلم ان السبب فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع
 قد وكنه واخواته ابتداء لاجمع اذا اردت اجمع بدين انما تأكيد ذلك
 كذا فترتبه ترتيب المتن لكنه يناقش في تأخير الجمع عنها مع فان المرشدة
 وحده من العبد برفق فاعلم ان السبب فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع
 افراد القدر ما على الذين قلنا انفس من قوله لاذات الذين سبوا لكانوا جازية كذا
 بل لكانت دال على ان الحكم على كل فرد معا ولا يفرق افراد حكمه وحالها لم يجمع نو كذا

[illegible][illegible]

أولى مادة أو يطابق الكلتانية وقال بهذه الصيغة الخط النقط التي طلبناها
موضوعان صيغة مركبة وعدا رابعا لصيغة اليت الاستفهامية فطابقا
لفظا أما موضوع حقيقة لفظه بنا على أن اليت مع النون قد يكون للفظ
وقد يكون للتحقيق فإن الاسماء الظاهرة كلها موضوعات فغالبها يكون
ليس بظلال من حيث أنه مظهر الامتياز طلبا من حيث أنه منى طلب وليس يقول
بأنهم كلهم فظا إلى هذا الحد ويقول الميسر بزيادة ضرب ولا يقول بزيادة
ضرب وإنما جازا بغيره لأن ياد ليس مخطا وليس بزيادة ضرب وليس بغيره
ويخرج هذا العهد الاسماء الظاهرة أيضا إذا اراد الوضع بطريق الكلتانية
خارج الاسماء الظاهرة فلهذا يمكن قول التقدم واختلافه بعدنا على ذلك أو قلنا
لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثلا كما ذكرنا من بابها إراديا تقدم
اللفظ أنه اعلم أن تقدم اللفظ بما ذكره يدل على أنه جعل قول الظاهر
أو تسلك من اق م المذكور حقيقة لمن اق م التقدم حقيقة لكنه لما كان المقصود
الاصطحاب هنا بيان التقدم من اق م ولهذا اندفع اعتراض الشارح
بأن تقدم اللفظ أي حقيقة والتقدير من خلاف ذلك فإن عادته جعل اللفظ
قيمة التدبير كما في حكم العرب وبيان الماعرب بل يقول القائل أن يقول
لأنه لا يمكن أن يكون اق م التقدم حقيقة بنا على أن اللفظ لا يمكن جعله
الذي بين وجهه قبل ذكر الضميمة المذكور لا غفارا في أن التحمل ليس
الاق م جعل العهد في حكمه المذكور أما التقدم حقيقة لا حاجة فيه أي تحمل ثم
لو جعل الضميمة إلى اللفظ الذي بعده أي التحمل في التقدم بأن يقدرا
أنه متقدم بحكم وضع الضميمة فانه يقتضي لذات تقدم اللفظ كذا قد
يحتاج وقد مقتضاه لغيره الماعرب من لفظه بغيره سواء كان
يطابق في نفسه أو لا يتطابق ومنه من يذهب بالاول وجعل الثاني من باب
السباق والاول ظهر كقول التقدم واقرب للتحقيق كقولنا في قوله
بأنه إذا اختلف بين اللفظين في النسب والشيء الذي جعل من باب المفهوم
من اللفظ اول اللفظين لأنه المفهوم من لفظ واحد فطابق تقدم من حيث
اللفظ

تقديم

اللفظ النقط ان يقد من حيث اللفظ او من سياق الكلام ليس على
الضمير والواقع فيها الضمير وان كان مع ضمة فشرية جازية كما قال الشيخ
في قوله انما انشاء في رتبة القدر ان النون في رتبة القدر التي
ن رمضان وتبين ان النون هو القدر مع قوله مقدمه مشطرا
الذي من قبل في القدر وكذا انما في نعم جلا واما الفرق باب
التنسيق فلتخرج عن التكرار وحذف الفاعل فاما الفصل الثاني
للتشبيه المتعلق بغيره في التماثل بين النما طلب لتمامه
مقام اللفظ اعلم انما اختصاصا لما في التماثل من اللفظ
وقد يقع بين المتضاد والمضاف اليه فلتا لا يقع وان كان اللفظ
اليه فلهذا ان الفصل بينهما مطلقا فحين الاول فشرية وشرية قيل
الاولي ان يقول الاول فشرية وشرية الى ضمة وبقية يكون افر
الموقع المتصل بشفرة وان كان يجب عنه بان اللفظ بغيره
الموقع ما في المكان او مستقبلا او بان اللفظ لا يستلزم اللفظ
نقطة فلهذا كمر صفة المجهول قلت وكذا لتمامه ان استلزم اللفظ
بغيره اختلاف الضميمة وضع لغيره فباب اول من بيان بغيره
اللفظين قبل ان يحدد الحكم للاسقاط فلهذا ان لا يدخل ما ليس
الحكم يجب بان معناه الاول فشرية وشرية وما دونه ذلك الى فشرية
وهو فشرية فباكون الى اللفظ لا اسقاط فلهذا وانما هذا باللفظ
فبغيره وان بالفايق التميز عن اللفظين ثم يكون المذهب الشرية
انما كان وقد شذذ لغيره فباكونا وبقية فلهذا انما قد يكون لغيره
في اللفظ وهو عند البصر بين شفرة والنون واللفظ فلهذا لا وقف
واللفظ انما الى انما هو انما قال المشرع الى فشرية
البصر بين منه يب الغرض ان انت كما له اسم وقال بعضهم ان التماثل
اللفظ وانما كما ان لهما حق اياك وانما انما فلهذا انما يكون
عما كذا وضع اللفظين لفظين بدلان عاين انما انما بدلة من

قد

وه

مث في علة الفرق و اعطوا الغايب حكم في الطب و ذلك بين علة الفرق
 حدة الغايبة قياس على الفعول النفعيل كقولهم خاصة قبل حار من فريضة قد
 والناس للعلم الفاعل او مصدره كالماء في منصوب بحسب و في اي شخص بالاشارة
 والجملة موصوفة التي وضعها لاختصاصه في المنقول في باب الاختصاص
 اما اولها فخذ العاني الحقيقة للعلم في مدلولها لئلا يحتاج الى تعريب
 واما ثانيا فحقيقة محروقة في الصلة ظاهرة واما في النقطة فالك اذا كانت
 عن نفسك و ليس كبا كما عينا و جهة فاما ان الفاعل في حروف واما ثانيا فحقيقة
 الاحتياج الى قرينة تفسر الالباس في الاسباب الظاهرة فالك اذا قلت زيد فلما
 البش على ان طب ان زيد العالم او بما في فمحتاج في تعيين المراد الى قرينة و اذا
 قلت انت وانا او هو بعد سبق السجع لم ينجح الى قرينة من قبل التباس و اذا
 عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب الفصل الستة اخبركم النفعيل البارز ثم
 النفعيل استتار الفاعل ليس من مقولة الصوت و ان حرف و لا ورك
 من اي مقولة للتعطيل صحة المضارع مطلقا في زمان مطلقا او
 مطلقا واما فاعله من انه بيان للتعطيل و كذا الحال في قوله وفي الصفة
 مطلقا وفي الصفة مطلقا كقولهم مطلقا باعتبار ان الصفة هو وصف قد
 ولا يسمون التعطيل و لا يتصور الانفصال فيما ذكره لان الصفة قد
 الواقعة بعد حرف النفي و حرف الاستفهام اذا كان عاملة في الضمير الفاعل يجب
 انفصاله عن اقاربه و ذلك لان فاعله احدية غير جملة فاعلته باهتة
 و كذا فاعله المصدر لا تعذر التعطيل اللام للوقت او لا جمل او ان اتصال قد
 انما يكون تارة ليعامل لان الضمير المتصل كما في الاخر من عامه فاذا لم يكن
 قبله عامل بل كان مؤنثا او محذوفا فكيف يكون كالمحذوف الاثر او بالتفصيل قد
 ومن باب ما وقع تابعه كالك و بدلا او عطفا و كذا ما وقع بعد اما الفرق
 لذلك في الاول الامر على جازي اما انت او زيد و ما وقع ثانيا في باب علمت
 و اعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالفعول الاول واما في الثاني
 فالاتصال في باب اعطيت اولى و الانفصال في باب علمت اولى مؤنث قد

قال الشيخ الرضي احسن به عن نحو ضرب زيد ايك فاعلا يجوز ذلك مع النفعيل
 او لا شئ فيه لان قولك ضربك زيد بعينه ثم اعتذر عليه بان التقدير
 فيه الاستتمام فاجاب بان تقديرهم الفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لا
 قد تسماع الكلام بل قيل ان تقديرهم الفعول على الفعل بغيره كونه لهم صفة حيث
 يعطى بالجملة ان يكون لثنا او حال او صلة او جزا او قصار على ما هو الحال
 قد مع ظهور ان الحكم لا يختلف و ما ضربك الا انا و كذا انما ضربك انا و كذا
 تأكيد لادام لفاعله اه يراه هو تحقيق الشيخ الرضي و قد فصل بينا تفصيلا و قد
 اذا اختلف ما جرت عليه و ما في في الافراد و قد عرفت بعد بع النية و يوجب في
 التقدير و قد عرفت و هو ان ثبوت فلا ليس سوا كان متمم الضمير صفة او فعلا
 وان التثنية فيما ذكره فاما التثنية في النية فاعلا ليس حاصل سوا كان التثنية
 فعلا او صلة و الضمير لا يرفع للباس و ان التثنية في النية و الضمير لا يرفع
 منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع النفي طب و في غائبة مع النفي
 طبيين فان اللبس حاصل انهما و يرفع بالتاكيد و اما الصفة فالتاكيد حاصل
 في جميعها مع اختلاف الالوة و قد يقع بالتاكيد فاعلا في الاثنيان و اما
 بالتفصيل اللبس في هذه الصور للمد البصر بعين في جميع سوا كان فاعلا
 ليس اولا و سوا رفع اللبس اولا اما الفعل و قد انفقوا كلامهم على انه
 لا يجب تأكيد ضمير افعلا لان رفع البالياس فيه قليل كمن عرفت فان قلبه
 ضمير الفعول في انما هو به برفع البالياس علمه بكونه مفعولا فاعلا لان فاعله
 الضمير لم يوت به لم يرفع للباس و كان مما يجوز حذفه حيز الالباس
 قد على تقدير حذفه فليت لم يرفع البالياس ضمير لا يجوز حذفه و اذا ارتفع
 ضمير ان لم يكن مما تقدمه في الاتصال احسن انما اذا نش و يا هرسيد بالظن
 غائبين جاز الاتصال و هو عسب كذا الانفصال كذا و ان لم يكونا غا
 تبين لم يكن الاتصال و اجاز الرفع قياس على الغايب لانه من تفسر
 انه الف و بين فيه انه يجوز ان يرفع جميع الاول بانه فاعل في الاصل كذا فيك
 او فاعلا بحسب المعنى كالفعل الاول من باب اعطيت و يمكن ان يرفع

قد

قد عرفت ان هذه الامثلة في حذف العاية من حرف العاية وكذا
 في ان الجوز في الحرف اليه تنبيه التعليم او تحريكه من التملين والتميز
 وتذكيره اياه كل تذكر متتابع في حرف العاية ان لم يدر التميز لا يتبعها انما يجب
 تنبيهها بحرف في الحرف تنبيه وكاف التنبيه لا يتبعها انما لا يقعان
 مفرقين لان الذي هو تنبيهها من تنبيه التكرار انما هو في حرف العاية في حرف العاية
 المذكور ولا قال فاذا ثبت من زيد واما انما اعتبر بها الوصف بالقياس
 الى اسم ومنه الذي مع الحرف عند حذف الظاهر لان شأن المبدأ ان يكون
 مفعولا عنه وبعده اولى مع انما تنبيهها مفعولا عنها ومن الوصول الى
 قعت كلفت الذي لان الظاهر ان تنبيه الوصول والحرف في الالف منتهى
 والتميز منتهى المصدر وجعلت اولا لان الظاهر ان وصف الوصول يا قد
 الوصف الذي كان له ذلك الحرف عند القيس من جملة الاولى ولم يكن
 ان يكون الوصول مكان الحرف عند المصدر متبدا فلا بد ان يكون ثابتا
 الضمير العاية لانه مكان الحرف عند المصدر متبدا فلا بد ان يكون ثابتا
 الفعلية ثابتة الفاعل اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مفعولها
 جملة اسمية كواضرب الزيدان وما مضرب البكران فلم لا يلحق الاخبار
 فيها قلنا لان من غير محققين معان من وفوقها من الام في تنبيهها
 لو قال في ضمير اليهم ليشمل ضميرهم جملة من جملة المكان اسم فاعلية وفي
 الوصف والصفة وكذا اللفظ التاكيد في الاشياء اذ تلك الالفاظ موجهة
 في التاكيد فلا ينفيد الظاهر افادته ويجب ان يكون الضمير ضمير التاكيد
 وكذا وصف البيان وفي العطف واما البديل والبديل منه فقد اختلفت فيها
 ذو المصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قاتم في تنبيه
 قاتم فانه يجوز ان العمل في الضمير المستكن لظن ان كونه في الاصل اسما مستغنيا
 عن الفاعل وفي الضمير المستكن لظن ان كونه في الاصل اسما مستغنيا
 قال الشيخ الرضي لما كان ما في البيات يوافق لفظ الوصول لم يعمل له
 براسم بل يبين في ضمنه الوصولات كما بين ما وافق اسم المفعول واللفظ

من البيات

من البيات في اسرار الاموال كغيره فاسحق وابا بطلام الوافقة لها مثال
 ولولا قصد الاختصار ورمائة التماسه للفظه لكان القياس يقتضي ان يكون
 بلسانها لا حرفة لانه ذكر احوال الاسم والاسم والاسم في حرفة في حرفة
 فانهما الكافه امي مثلا واستفهامية قد مر اوجها الضمير والاعظم والاعظم
 انما الاستفهامية في الاعقب عنه كونهما مجزأة بحرف جبر ومضاف الا انما
 في بعد الاستفهامية من حرفة جبر استغنى عن حرفة جبر كونهما مفعولا
 ما كافت قال الله ان النجاة اختيار واكثرها موصوفة لكما يلزم حذف
 واخواتها في الجوز ومقتضى جبر من حرفة من الامر وذلك قبل الالف
 يجوز ان يكون من حرفة لا يتبعها مفعولا في اخذت من الاماها امي شيئا
 من الاماها من حرفة الجوز والضمير في حرفة من حرفة جبر
 حرفة من حرفة الام لان الاسم لا يبعد ان يبين وانما من حرفة جبر
 اخذت في ما تنبيه النكرة لا افادته الا بامام فقال بعض حرف وقال بعض
 اسم وفاعلية اما الضمير او الضمير او الضمير او الضمير او الضمير او الضمير
 لا تعرف من حرفة جبر واما اسم لا يعرف من حرفة جبر واما
 امي حرفة جبر لا حرفة جبر فان كلمة من حرفة جبر لا حرفة جبر
 فانه يجوز كونهما موصوفة وكذا من حرفة جبر لا حرفة جبر
 شدة من حرفة جبر لا حرفة جبر فان حرفة جبر لا حرفة جبر
 وا قال الشيخ الرضي ان من في حرفة جبر لا حرفة جبر
 تقع على الاماها من حرفة جبر لا حرفة جبر من حرفة جبر لا حرفة جبر
 على اربع وكونك لانه قال ومنهم الضمير راجع الى الكل والضمير العاية
 في الضمير من حرفة جبر لا حرفة جبر فقال من حرفة جبر لا حرفة جبر
 وما في الضمير لا حرفة جبر وقد جاز في العالم قليل وليس على الضمير في الضمير
 في صفات العالم بخونه ما هو فهو سوال عن صفة الجوز اياه عالم مثالا
 لم يعمل الضمير مستغنيا كانت او غيره في الجوز ما يثبت حقيقة ولما اقبلت حقيقة
 اشترى ما يثبت من حرفة جبر لا حرفة جبر ما هو الحرفة مفعولة الجوز في الاصل لما يثبت

فما يكون اسما في الافعال وفي ان القائل بذلك لا يقول انها اسما في افعال
بل يقول انها اسما في مصدر الافعال وانما سميت اسما في افعال قسرا
ولكن فيه ان لا وجه لبنائها المهم الا ان بعد ان بعثها ما ينبغي ان يكون في الاصل
اصواتا كسرة فصح وحمل الباء في عليها طرد الباب وقيل انها مبتدأ والفاعل
سارم ابي وفيه ان معنى الفعل بناء في البيت ابي وفيه ان هذا القسم البناء
كأنه مبتدأ لا ينافي في معنى الفعل وقيل ان معنى الفعل اولى من ان ينافي الماثل
لكن فعل فاعله مبتدأ وفيه ان ذلك امر مطلق او ان هذا القسم من المبتدأ ثابت
سحب البنية في الافعال بجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
فان خاوه عن الاعراب غير متصور فلابد ان يخرج له وجه نعم لا يخفى ان يقول ان
القسم الثاني من مبتدأ يكون بالافعال التي مسند اليه ان قولك انما لمزيد في قوله ان
صاحب القيام هو زيد ولا تصح ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعلوا
عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسند اليه لان الرفع على الاشارة وفيه ان الرفع
لو كان على الاشارة وهو الحق لم يكن ليقع الا في على حقيقة اذ ليس الرفع على
فانظر في وجه بناء اسما في الافعال ما قال الشيخ الرضي وهو انها ثابت كقولنا
اسما في افعالها البناء وهو مطلق الفعل سواء ربي على ذلك الا ان كان في
او يخرج عنه كالمفاتيح فليس في الا حاشية الى العهد المذكور فليروا في هذا
في الاصل تصديقا لاداء مصدر الواو اي رقيق تصديقا لغيره اي رقيق رقيقا
وان كان موقفا فليلا يجوز ان يكون تصديقا لغيره اي رقيق رقيقا
بمعنى الرقيق فلهي الى الفعول مصدر او اسم فعل بضمه الالف والهمزة
بمعناه ونحوه ويذكر زيد بضمه ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون
مصدرا مصفا الى الفاعل مثال لما هو معنى الامر وهو متعدي ومستعمل
فيما فعل عنه نحو زيد يابى الواو ان المثال الثاني مع انه مفعول
الافعي لازم ويذكر متعدي فيما نقل عنه فليل غير من المثالين اشارة الى ان
يقع البناء قال الشيخ الرضي فحيث البناء على افعالهم كان مفعولا مطلقا
جعل حرف الفعل وكسرت الالف كونهن وضمت الالف بقوة حركة على قوله

البعده

تقدم

البعده او معناه ما بعده كان القياس على ان الالف مفعول كسرة لانه لا
يوقف عليها الا بالها كسرة يوقف عليها في الاكثر بالها كسرة على انها قبلها
فكان تارة تارة قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفتوحة كقوله
واوقف على الهمزة ما كسرة التاء ربي مفتوحة التاء مفتوحة كسرة التاء
عليها بالتاء مفتوحة انما ربي التاء او جمع فيجوز الوقف بالها والتاء
ويكون صيغة اخرى لفتح الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التثنية
تدخل على بعضها ويؤنثون انما كان عند بعضهم جود عن التثنية وجعل دليلا على
كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك نحو
الكسرة الفعل لا يجره صلي وذلك بل يجره الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل
حيث ربي اسم فعل كان بمعناه ويؤنثون على ان ما كسرة كان موقفا في قوله
بما تنوين اسكت السكون الجواز والعين وتعين المصدر بتعينه في قوله
لي كسرة عن في صله فعل اسكت عن في اي شيء في ان لا يمسك التاء
عن غير في اي شيء ومع في التثنية اسكت اسكتا اذ العربة في قوله
ففي الحاشية التي على الصلح الموضع والظاهر انما هو الفاعل
في الماضي كان الظاهر المشتق من التثنية يعني ان قوله من التثنية صفة
للام ولا يعني ان تصدير المشتق الصلح من تصدير الكاين اي قياشي
وذلك قياس على ان لم يات اي على ان اسم الفعل في الاصل لم يات
اللام اذ لم يكن قرأ اي صوت من الضمير وعمرار تلامعوا بالوعدة
وبقي الهمزة للبيان قال البردقار حكاه صوت الهمزة وعمرار حكاه صوت
الصبيان وفيه ان الهمزة لا يجره فلو كان صوتين ليقال قار وعمرار حكاه
خافي كونه مصدر لصاحبه فغير قوله يعني موقفة اذ لم يمسك التاء
كغيره صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون جسيما وفيه اي يوكفي
وبوجه موقفة قال بعض النحاة ان الالف من كان مذهب النحاة
او ان فعال امر او صفة او مصدر او علما موقفة فاذا سمع بهما مذهب
عدم التصرفا ويجوز عند النحاة جعلها موقفة وبها منهم دليل على انه



